جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

أطروحة دكتوراه بعنوان:

خطط التنمية الاقتصادية في الأردن (1986-2006)

تقييم من منظور اقتصادي وشرعي

Economic Development Plans in Jordan (1986-2006)

Evaluation from Economic and Judiciary Perspective

إعداد الطالب

أحمد محمود نويران الزيود

إشراف الأستاذ الدكتور

نجاح عبد العليم أبو الفتوح

حقل التخصص : الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الفصل الثاني 2014-2015م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

naraa.com

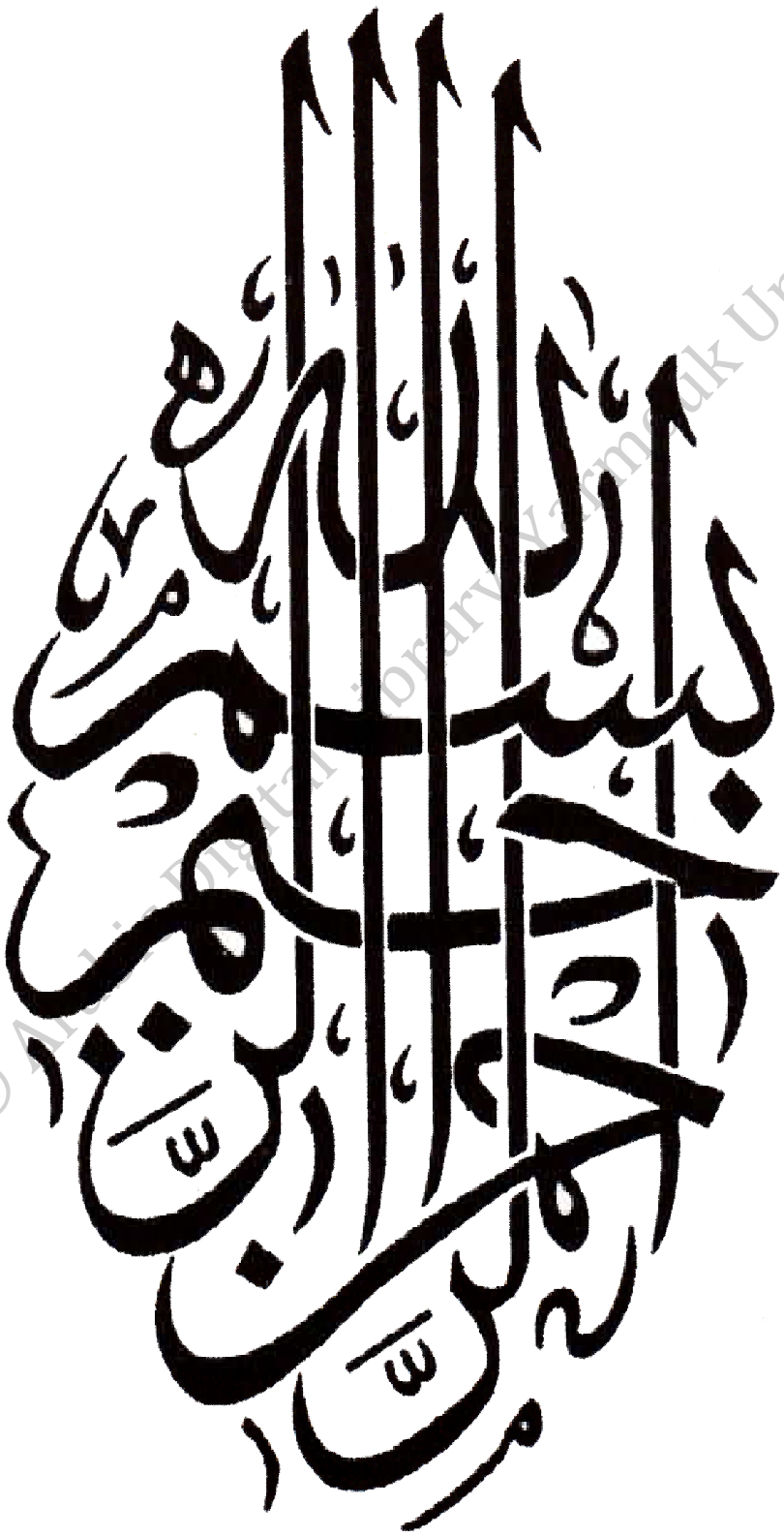

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطط التنمية الاقتصادية في الأردن (1986-2006)

تقييم من منظور اقتصادي وشرعي

إعداد:

أحمد محمود نويران الزيود

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م

ماجستير مصارف إسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، ٢٠٠١م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

لجنة المناقشة

١. أ.د. نجاح عبدالعليم أبو الفتوح..... مشرفاً (رئيساً)

أستاذ في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

٢. أ.د. أحمد محمد السعد.....عضواً

أستاذ في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – الجامعة الأردنية

٣. أ.د رياض عبدالله المومني.....عضواً

أستاذ في قسم الاقتصاد – جامعة اليرموك

٤. د. ياسر عبدالكريم الحوراني.....عضواً

أستاذ مشارك في قسم المصارف الإسلامية – جامعة العلوم الإسلامية العالمية

٥. د. عامر يوسف محمد العتوم.....عضواً

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة ٢٠١٥\٣\٢٦م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى أفضل من عرفت ... وأحسن من عاشرت ... وأطيب من جاورت... نبع الحنان .. والدي ووالدتي...

إلى روح الغالي عمي محمد نويران أبو حسن – رحمه الله – الذي شجعني على العلم والدراسة...

إلى الكبير بعطائه وفضله وكرمه عمي أحمد نويران أبو محمد – حفظه الله – الذي تكفل بالمصاريف الدراسية للماجستير والدكتوراه..

إلى زوجتي ساره حسنة دنياي ورفيقة العمر والداعم الأول في السراء والضراء...

إلى ابنيَّ العزيزين طلال وسلمى...

إلى شقيقاتي .. الريحانة نجاح والسنديانه منيرة ..

إلى الأصدقاء والزملاء والأساتذه جميعاً..

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر

الحمد لله رب العالمين بادئ ذي بَدْءٍ على نعمه التي لا تحصى، والصلاة والسلام على خير البشر وأشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد ..

فالشكر كل الشكر لله الواحد القاهر الصمد الذي رزقنا نعمة العلم والصحة والهداية، وعلى توفيقه لنا باتباع طريق الحق والخير والصلاح..

وأما وقد اقتربت ساعة القطاف فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان لجامعتي العريقة اليرموك.. وإلى شيوخي وأساتذتي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عامة وقسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية خاصة، على علمهم الذي قدموه وجهدهم الكبير وصبرهم علينا.. لهم جميعاً كل شكر وتقدير.. وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور نجاح أبو الفتوح، والأستاذ الدكتور أحمد السعد، والأستاذ الدكتور عبدالجبار السبهاني، والدكتور عامر العتوم، والدكتور ياسر الحوراني.. على ما قدموه من نصح وتوجيه... وإلى زملائي في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، وأخص بالذكر الإخوة هاني الشقران ومحمد الخلف .. على نصائحهم ودعمهم وتعاونهم .. وإلى السيد علي العابد سكرتير القسم على تعاونه معنا.. وإلى أسرة مكتبة جامعة اليرموك والجامعة الأردنية ومكتبة شومان ومكتبة دائرة الإحصاءات العامة، على التسهيلات التي قدموها خلال فترة الدراسة..

وإلى مدرائي وزملائي في العمل، وأخص بالذكر زملائي في قسم التحصيل وإلى كل من دعمني خلال رحلة الدراسة..

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات	
الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ث
الشكر	ج
فهرس المحتويات	ح
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	ذ
الملخص	ر
المقدمة: (أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة، التعريفات الإجرائية)	1 , 12
الفصل الأول: الخطط التنموية الاقتصادية، مفاهيمها ومعايير تقييمها	13
المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	14
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية عند لاقتصاديين	15
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الاقتصادي التقليدي	18
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي	21
المبحث الثاني: الخطة الاقتصادية، المفهوم وطرق الإعداد والتنفيذ	24
المطلب الأول: مفهوم الخطة الاقتصادية	24
الفرع الأول: الخطة الاقتصادية في النظام الاشتراكي	26
الفرع الثاني: الخطة الاقتصادية في النظام الرأسمالي	28
المطلب الثاني: إعداد الخطة وتنفيذها:	31
الفرع الأول: إعداد الخطة	31
الفرع الثاني: تنفيذ الخطة	39
المبحث الثالث: معايير تقييم الخطط الاقتصادية	40
المطلب الثاني: معايير اقتصادية	41
المطلب الأول: معايير شرعية	42
الفصل الثاني: تقييم أهداف خطط التنمية الأردنية	45
المبحث الأول: واقع التخطيط التنموي الاقتصادي في الأردن	46
المطلب الأول: فلسفة التخطيط في الأردن	47
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتخطيط التنموي في الأردن	48
المبحث الثاني: تقييم أهداف خطط التنمية الأردنية	50
المطلب الأول: التقييم وفق معيار الملاءمة	51
المطلب الثاني: التقييم وفق معيار الفعالية	54
المطلب الثالث: التقييم وفق معيار الكفاءة	57
الفصل الثالث: تقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن	60
المبحث الأول: التقييم الاقتصادي	61
المطلب الأول: معيار متوسط دخل الفرد	62
المطلب الثاني: التقييم في ضوء المعايير الهيكلية	67
المطلب الثالث: التقييم في ضوء المعايير الصحية	74
المطلب الرابع: التقييم في ضوء المعايير التعليمية	76
المطلب الخامس: التقييم في ضوء معايير الاستقرار المالي	79
المبحث الثاني: التقييم الشرعي	89
المطلب الأول: التقييم في ظل أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي	90
الفرع الأول: مفهوم أولويات التنمية في الإسلام	92
الفرع الثاني: آلية تقييم الخطط الاقتصادية الأردنية وفق أولويات التنمية في الإسلام	96

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : التقييم في ظل معيار توليد رزق رغد	125
المطلب الثالث : التقييم في ظل معيار تحسين توزيع الدخل	129
المطلب الرابع : التقييم في ظل معيار حفظ المال وتنميته	136
المطلب الخامس : التقييم في ظل معيار رعاية مصالح من بعدنا	138
المطلب السادس: التقييم في ظل ضوابط الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية	140
المبحث الثالث: خطة تنمية اقتصادية إسلامية (نموذج مقترح)	147
المطلب الأول: أستعراض الوضع الاقتصادي والاجتماعي	148
المطلب الثاني: الأطار العام للخطة (الأهداف والسياسات والاجراءات)	150
الفرع الأول: الأهداف	150
الفرع الثاني: السياسات والاجراءات	150
المطلب الثالث: خطة التمويل	153
النتائج	154
التوصيات	155
الملاحق	156
المراجع والمصادر	179
الملخص باللغة الإنجليزية	190

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول		
الرقم	الجدول	رقم الصفحة
1	المراحل التاريخية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن	50
2	ملاءمة الأهداف الرئيسة للخطط التنموية خلال فترة الدراسة	53
3	مدى تحسن المؤشرات الصحية من عام 1986 إلى عام 2006	55
4	مدى تحسن المؤشرات التعليمية من عام 1986 إلى عام 2006	56
5	مدى كفاءة الخطط في التخطيط للإيرادات العامة وتغطيتها للنفقات الرأسمالية	59
6	معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (المخطط والفعلي)، ومعدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية من 1986–2006	64
7	مؤشرات للمعايير الهيكلية	69
8	تطور معايير الاستقرار النقدي والمالي	82
9	حجم المشاريع في خطط التنمية الأردنية خلال فترة البحث للأعوام (1986–2006)	101
10	أهداف خطط التنمية الأردنية خلال فترة البحث للأعوام (1986-2006)	103
11	مدى تحقيق نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني	106
12	مؤشرات معالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد الأردني	111
13	مؤشرات ضبط عجز الموازنة وتخفيض المديونية	112
14	نسب الفقر المدقع والفقر المطلق من عام 1987 إلى 2006	117
15	مدى تحقيق رزق رغد	126
16	الفجوة الأدخارية	126
17	التوزيع النسبي حسب المنطقة وفئة انفاق الأسرة لعام (86)	131
18	التوزيع حسب المنطقة وفئة انفاق الأسرة لعام (96)	132
19	التوزيع النسبي حسب المنطقة وفئة انفاق الأسرة لعام (2006)	133
20	مقياس عدالة توزيع الدخل (GINI INDEX)	134
21	حجم المشاريع في خطط التنمية الأردنية خلال فترة البحث للأعوام (1986–2006)	139
22	قيمة القروض الخارجية التي تم التعاقد معها عام 1990حسب الدولة	143
23	قيمة القروض الخارجية التي تم التعاقد معها عام 1995حسب الدولة	143
24	نسبة االفوائد على الدين الداخلي إلى الايرادات	144
25	المحلية نسبة الصادرات الوطنية إلى الدين الخارجي	146

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1	تطور النمو الاقتصادي مقابل النمو السكاني	106
2	الفجوة الادخارية	129
3	تطور مقياس عدالة توزيع الدخل (GINI INDEX)	135
4	تطور الدين الداخلي والايرادات المحلية	145

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

الزيود، أحمد محمود نويران، خطط التنمية الاقتصادية في الأردن (1986-2006) تقييم من منظور اقتصادي وشرعي، رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك، 2014م، المشرف: الأستاذ الدكتور نجاح أبو الفتوح.

هدفت الدراسة إلى تقييم خطط التنمية الاقتصادية الأردنية خلال فترة الدراسة (1986-2006) من منظور اقتصادي شرعي. تضمنت الدراسة تقييماً لأهداف الخطط بالاعتماد على معايير الكفاءة والملاءمة والفعالية، كما تضمنت الدراسة تقييم لنتائج الخطط من منظور اقتصادي شرعي بالاعتماد على عدة معايير.

خلصت الدراسة إلى توافق أهداف الخطط مع معيير الفعالية والكفاءة، وعدم توافق أهداف الخطط مع معيار الملاءمة بسبب عدم تعارض بعض اهداف الخطط مع بعضها البعض، وخلصت الدراسة إلى إن النتائج الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الدارسة كانت أقل من المتوقع، بالإضافة إلى إن التخطيط في الأردن لم يلتزم بالمنهج الإسلامي في التخطيط التنموي. وعلى الرغم من صعوبة الظروف السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة خلال فترة الدراسة، فقد تمكن الأردن من تجاوز تلك الظروف وحافظ على وتيرة النمو وحقق نتائج مميزة في بعض سنوات الدراسة، معتمداً على البنية التحتية والموارد البشرية وعلى عامل الاستقرار والأمن.

الكلمات المفتاحية:

الأردن، الاقتصاد الإسلامي، التخطيط، التنمية، الخطة، التقييم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير البشر وأشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين ومن تبعه إلى يوم الدين.

يعد التخطيط التنموي لبلد مثل الأردن مسألة على جانب كبير من الأهمية، كونه يعاني من قلة الموارد الطبيعية وارتفاع معدل نمو السكان، نتيجة الهجرات القسرية المتتالية، فضلاً عن الظروف الخارجية (السياسية والاقتصادية). من هنا فقد بدأ الأردن عملية التخطيط مبكراً خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث كانت الخطط عبارة عن مشروعات بنى تحتية أومصانع أومحطات توليد كهرباء، ثم انتقل التخطيط في عام 1963م إلى مرحلة الخطط الخمسية، فكانت أول خطة خمسية للأعوام 1963-1967 التي أعيدت صياغتها إلى خطة السنوات السبع 1964-1970 ولكن العمل بها توقف بسبب حرب حزيران 1967م. وقد استأنف الأردن النشاط التخطيطي بالخطة الثلاثية 1973-1975، ثم استمر بعدها التخطيط حتى عصفت الأزمة الاقتصادية بالأردن أواخر عام 1988 مما أدى إلى (وقف العمل بخطة 1986-1990 بعد مرور ثلاثة أعوام من بدايتها)[1].

وعلى أثر هذه الأزمة الاقتصادية لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي للبحث عن برنامج لحل المشكلة الاقتصادية، فكان الالتزام الأردني من عام 1989م إلى عام 1993م ببرنامج للتصحيح الاقتصادي يستهدف بشكل أساسي إعادة جدولة المديونية الخارجية ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، وهي عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة وتزايد الإنفاق العام والخاص، ثم توقف التخطيط خلال السنوات الأربع (1989-1993)، ولم يستأنف إلا بعد التزام الأردن ببرنامج ثان للتصحيح الاقتصادي امتد من 1992م إلى 1998م، حيث وضعت خطة

1 هنيدي، ريما خلف، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، ندوة تونس 22-20\4\1993، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 382.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للسنوات 1993–1997 لتعزيز برنامج التصحيح الاقتصادي. ثم جاءت خطة 1999–2003، تلتها خطة 2004–2006، وهي الأخيرة في سلسلة الخطط التنموية.

ومن الاستعراض السابق فإن عملية التخطيط التنموي في الأردن يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل[1]:

أولاً: مرحلة بناء الاقتصاد، تمتد من 1952 إلى 1973، فقد كانت الخطط تركز على البنى التحتية وتغيير هيكل الاقتصاد ورفع كفاءة العمالة وتحسين الصادرات.

ثانياً: مرحلة تعزيز النمو الاقتصادي، تمتد من 1973 إلى 1986، وسعت الخطط خلال هذه الفترة إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنتاجية ورفع كفاءة العمالة وزيادة الصادرات، إلى أن وصل مستويات قياسية خلال الفترة (1973–1980).

ثالثاً: مرحلة التصحيح الاقتصادي والاجتماعي: تمتد من 1986 إلى 2006، وهي المرحلة التي بدأ الاقتصاد الأردني فيها بالتراجع إلى درجة الوصول إلى النمو السالب، كما أن الظروف الدولية وأبرزها حرب الخليج الأولى والثانية التي قصمت ظهر الاقتصاد الأردني، فكان التخطيط التنموي مرافقاً لعملية التصحيح الاقتصادي لأكثر من ثمانية أعوام، من خلال ما عرف ببرنامج التصحيح الاقتصادي، وذلك بهدف تكامل العملية وتنسيق جهود الإصلاح والتنمية.

من هنا فإن تقييم هذه الخطط من الناحية الاقتصادية والشرعية ذو أهمية كبيرة، سواء من ناحية معرفة جوانب القصور في تحديد الأهداف ومصادر التمويل والتنفيذ ومحاولة تلافيها في الخطط القادمة، ومدى تأثير الخطط التنموية على الاقتصاد الأردني بشكل خاص وعلى المجتمع

1 أنظر، الوزني، خالد، الاقتصاد الأردني ونموذج المرض الهولندي، بحث ضمن مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية– عمان، الأردن، 1994، ص 124.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل عام، ومن ناحية أخرى تقييم مدى الالتزام بالضوابط الشرعية خلال مراحل التخطيط المختلفة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الحاجة إلى تقييم خطط التنمية الاقتصادية في الأردن، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتها المملكة الأردنية الهاشمية عبر العقود الثلاثة الأخيرة، حيث بلغ الوضع الاقتصادي مرحلة حرجة. فقد أشارت التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى (اقتراب عجز الموازنة الأردنية من747 مليون دينار، والمديونية الداخلية والخارجية إلى ما يقارب 8148 مليون دينار في نهاية العام 2006)[1]، فضلاً عن التراجع المستمر في معدلات النمو، ومحدودية الموارد والنمو السكاني الكبير، بسبب الهجرات القسرية من الدول المحيطة بالأردن. لأجل هذا كله فإن هذه الدراسة تحاول تقييم خطط التنمية الاقتصادية في الأردن من النواحي الاقتصادية والشرعية ومدى توافق أهداف الخطط مع معايير الفعالية والملاءمة والكفاءة.

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من غياب تقييم موضوعي لخطط التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة الزمنية الممتدة من (1986-2006)، ومدى نجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها في ضوء معايير (الملاءمة، الفعالية والكفاءة)، وهل وجد لهذه البرامج والخطط دور إيجابي في تحقيق تنمية اقتصادية في الأردن. وتحقيقاً لذلك ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هو التقييم الاقتصادي والشرعي لخطط التنمية الاقتصادية في الأردن في فترة الدراسة؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

---

1 نشرات مالية الحكومة العامة، وزارة المالية، 2007.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. ما مدى موضوعية صياغة أهداف الخطط الاقتصادية؟
2. ما مدى نجاح خطط التنمية في ضوء المعايير الاقتصادية والشرعية؟

حدود الدراسة

قام الباحث بدراسة الخطط الاقتصادية في الفترة الواقعة ما بين عام 1986 وعام 2006 ، أي من تاريخ الخطة الخمسية الثالثة (1986-1990) حتى خطة السنوات الثلاث (2004-2006) في الأردن، وسوف تقتصر عملية الدراسة على تقييم خطط التنمية الاقتصادية من الجوانب الاقتصادية والشرعية في ضوء المعايير المحددة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

1. التعرف على التخطيط الاقتصادي التنموي في الأردن خلال الفترة (1986-2006).
2. تقييم أهداف الخطط التنموية الاقتصادية في الأردن بناءً على معايير (الملاءمة، الفعالية، والكفاءة).
3. تقديم تقييم اقتصادي شرعي لخطط التنمية الأردنية.

وقد اعتمد الباحث على المعايير التالية في تقييم أهداف الخطط:

1. الملاءمة (Relevance): أي مدى ارتباط وملاءمة أهداف الخطط لاحتياجات المواطنين والقطاعات المستهدفة.
2. الفعالية (Effectiveness): أي مدى فعالية الخطط في تحقيق أهدافها.
3. الكفاءة (Efficiency): أي مدى كفاءة الخطط في استغلال الموارد البشرية والمالية في تحقيق أهدافها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقام الباحث بتقييم نتائج خطط التنمية الاقتصادية الأردنية اعتماداً على عدة معايير لتقييم الوضع الاقتصادي، وهذه المعايير:

1. معيار متوسط دخل الفرد. ويمثل متوسط الدخل الحقيقي، أي حجم الدخل المحلي إلى إجمالي عدد السكان.
2. معايير صحية، مثل عدد الوفيات ومتوسط عمر الفرد وعدد الأسّرة والأطباء.
3. معايير تعليمية، مثل نسبة الأمية للأفراد من عمر 15 سنة فأكثر، وعدد الطلبة في مختلف المراحل التعليمية، ونسبتهم إلى عدد المدرسين، ونسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى مجمل الإنفاق الحكومي.
4. معايير هيكلية، مثل نسبة السلع الصناعية من مجمل الصادرات، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة، ونسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي.

وتشتمل الدراسة على تقييم مدى التزام الخطط الاقتصادية في الأردن بالضوابط الشرعية في التخطيط والتنمية، والتي تركز على ضرورة الالتزام بالأولويات من ضروريات وحاجيات وتحسينات، وتستهدف تحقيق مقاصد الشرع الخمس وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. كما سيتم التقييم في ظل ضوابط الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية، وتوليد رزق رغد لأكبر عدد من الأحياء، وتحسين توزيع الدخل والثروة، وحفظ المال وتنميته، ورعاية مصالح من بعدنا.

منهج الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي Descriptive Methodology بهدف وصف المشكلة وتحليل البيانات، للوصول إلى نتائج عن موضوع الدراسة، وبالاعتماد على المنهج الوصفي يسهل الوصول إلى نتائج معينة عن مدى مساهمة الخطط التنموية الاقتصادية في التطور الحضاري والاقتصادي للمملكة الأردنية الهاشمية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

أولاً: دراسة يوسف إبراهيم عبد الحق بعنوان : (التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن)[1]:

هدفت الدراسة إلى إبراز جوانب التخطيط الإنمائي في الأردن. وتضمنت الدراسة التعرف على جوانب القوة والضعف في الاقتصاد الأردني، وقياس مدى نجاح خطط التنمية الاقتصادية أو فشلها في تحقيق الأهداف المعلنة، ورسم خطوط سياسة مستقبلية لهذا التخطيط. وخلصت الدراسة إلى أهمية التخطيط الشامل للمملكة الأردنية الهاشمية من خلال سيادة القطاع العام وتجذير المفهوم الاجتماعي للتنمية، مع ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ثانياً: دراسة Riad Al-Momani بعنوان:

(Jordan's Development Policy and Its Performance، 1967-1985)[2]:

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم سياسة التنمية الأردنية من عام 1967 إلى عام 1985. وتضمنت الدراسة تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، وعرض المشكلات الاقتصادية التي تعترض التنمية في الأردن، وإلقاء الضوء على السياسات المطلوبة لتحفيز الاقتصاد نحو تحقيق مزيد من التنمية. وخلصت الدراسة إلى أن استراتيجية التنمية الأردنية تستهدف تحقيق معدل نمو مرتفع، كما أنّ محدودية الموارد المالية للدولة الأردنية مقابل تزايد الإنفاق العام سبَّب عجزاً للموازنة الأردنية، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لزيادة البنى التحتية لتعزيز التنمية والتغير الهيكلي للاقتصاد.

---

1 عبد الحق، يوسف إبراهيم، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة دكتوراه قدمت لقسم الاقتصاد في جامعة القاهرة – مصر، 1979م.

2 Al-Momani، Riad، Jordan's Development Policy and Its Performance، 1967-1985، Dar Al-Almal، Irbid-Jordan ، 1987 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: دراسة أحمد محمود طنش[1] بعنوان (مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دراسة مقارنة بالمناهج الوضعية):

هدفت الدراسة إلى تحديد جوهر مشكلة التخلف وبيان معوقات التنمية، كما هدفت إلى البحث عن العلاج الشافي لمشكلة التخلف، من خلال الكشف عن مرتكزات التنمية الحقيقية في المنهج الإسلامي،وأثر هذه المرتكزات على المتغيرات الاقتصادية في واقع مادي ملموس. وتناولت الدراسة الواقع المعاصر لدول العالم الإسلامي، والبعد الحضاري لمفهوم التخلف والتنمية، ومفهوم شمولية التنمية واستقلاليتها في المنهج الإسلامي، وموقف الدولة والفرد من التنمية ووجوه فعاليتها. وخلصت الدراسة إلى أهمية الدافع الحضاري لدى أفراد المجتمع لزيادة مشاركتهم في تحقيق التنمية، وضرورة وجود منهج يتفق مع بنية المجتمع وقيمه الحضارية، وملاءمة المفهوم الفكري للتنمية للفطرة الإنسانية، والتخلص من التبعية للمناهج الغربية في التنمية والاعتماد على المنهج الإسلامي.

رابعاً: دراسة Waheed Abdulraouf Al-Sheiyab بعنوان:

(Economic Development And Planning In Jordan 1976-1990)[2]:

هدفت الدراسة إلى دراسة أسباب تخلف الاقتصاد الأردني، وسلّطت الضوء على الاقتصاد الأردني، والدور الحكومي في عمليات التخطيط والتنمية سعياً نحو النمو الاقتصادي. وأبرزت الدراسة الإطار النظري للتخطيط في الاقتصاد الأردني، وبيّنت أهمية التخطيط في التنمية الاقتصادية كأداة لكسر متلازمة التخلف للاقتصاد الأردني، وإثبات أهمية التخطيط الاقتصادي في تجاوز مرحلة

---

1 طنش، أحمد محمود، مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك-اربد- الأردن، 1991.

2 Al-Sheiyab، Waheed Abdulraouf، Economic Development And Planning In Jordan 1976-1990، Unpublished PHD Thesis، DR. BABASAHEB AMBEDKAR MARATHWADA UNIVERSITY- Aurangabad-India،1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخلف الاقتصادي إلى مرحلة التطور الاقتصادي والنمو. خلصت الدراسة إلى أنَّ الأردن حقَّق نتائج مميزة في المجال التنموي على الرغم من القيود الكثيرة، مثل صغر المساحة الجغرافية، وتواضع الإنتاج الكلي وحجم الادخار، وأعداد اللاجئين الكبيرة، وسيطرت قطاع الخدمات على هيكل الاقتصاد، فضلاً عن اعتماد الأردن بشكل كبير على المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج. ولكن ذلك لم يقف أمام تحقيق النمو المستهدف أغلب سنوات الدراسة، بسبب طبيعة الاقتصاد الأردني القابل للتطور والتقدم.

خامساً: دراسة منى مصطفى عبد الغفور جرادات بعنوان اثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية، الأردن نموذجاً[1]:

هدفت الدراسة إلى غايتين رئيستين هما: معرفة أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية وسياساتها، وتطوير إطار مفاهيمي للتنمية مستمد من القيم الإسلامية. وتضمنت الدراسة الاعتماد على الإطار المفاهيمي للتنمية المستمد من القيم الإسلامية لتقييم أداء الاقتصاد الأردني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للفترة الممتدة من 1990–2003. وخلصت الدراسة إلى تطوير نموذج لتأثير القيم الدينية الإسلامية على سياسات التنمية، وتطوير مفهوم إسلامي للتنمية من خلال أهداف تنموية قابلة للاختبار الميداني.

سادساً: دراسة محمد إبراهيم حمد الحموري بعنوان: (برامج التصحيح والتحول الاقتصادي وأثرها في تحقيق التنمية الإقليمية في الأردن)[2]:

---

1 جرادات، منى مصطفى عبد الغفور، اثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية، الأردن نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك–اربد–الأردن، 2005م.

2 الحموري، محمد إبراهيم حمد، برامج التصحيح والتحول الاقتصادي واثرها في تحقيق التنمية الإقليمية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط–الأردن، 2007.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار المالية والتنموية لبرامج التصحيح الاقتصادي المطبقة في الأردن، ومدى انعكاس آثارها على الأهداف التنموية للأقاليم. وتضمنت الدراسة التعريف ببرنامج التصحيح الاقتصادي ومدى نجاح الأردن في الاستفادة من تطبيق هذه البرامج، وهل كانت كافية وقابلة للتطبيق على أرض الواقع، وهل ساهمت فعلاً في تحقيق الأهداف التنموية على مستوى الأقاليم، وما هي الإنجازات التي تحققت بعد تطبيق هذه البرامج، وهل هناك سلبيات مرادفة لها.

وخلصت الدراسة إلى أنّ برنامج التصحيح تضمّن أهدافاً على المستوى الوطني دون مراعاه لخصوصية كل إقليم ودرجة تطوره، وأهمية وضع سياسة مختلفة لكل إقليم. وعلى الرغم من ذلك فقد حققت السياسات التنموية بعض التقدم، ولكنها لم تنجح في الحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم، مما أدى إلى حصر التطورات الإيجابية للبرنامج بشكل خاص في العاصمة عمان.

سابعاً: دراسة بشر محمد موفق لطفي بعنوان (التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي)[1]:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوءَ على التخطيط الاقتصادي الإسلامي، ومفهومه ومشروعيته، وأهدافه، ومجالاته، وأدواته، وضوابطه، من منظور إسلامي، كما هدفت إلى وضع أساسٍ نظريٍّ للتخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي أمام القائمين على التخطيط في الدول الإسلامية. وتضمنت الدراسة بيان مفهوم التخطيط الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية الثلاث، ومشروعية التخطيط الاقتصادي الإسلامي، وإلقاء الضوء على أهداف التخطيط الاقتصادي الإسلامي، وتوضيح أهم ضوابط التخطيط الاقتصادي الإسلامي، ومناقشة أهم الأساسيات في التخطيط الاقتصادي الإسلامي. وخلصت الدراسة إلى أن التخطيط الاقتصادي أصيل في النظام الاقتصادي

1 لطفي، بشر محمد موفق، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 1، 2011م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي، وأنه لا يتعارض مع الخصائص الأخرى لهذا النظام، وأن حجز الزاوية فيه هو المصلحة العامة للدولة المسلمة وشعبها، وأنَّ له هدفاً سامياً يتمثل في تحقيق العدالة بأنواعها والكفاءة بأنواعها.

ثامناً: دراسة كمال توفيق حطاب (رؤية إسلامية نحو التنمية)[1]:

هدفت الدراسة إلى بيان وتوضيح مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة، وعلاقة هذا المفهوم بتحقيق التقدم والاستقرار والرفاه على مستوى الأمة الإسلامية. وتضمنت الدراسة التركيز على اختبار مفهوم التنمية السائد في الفكر الاقتصادي الوضعي، ثم دراسة نظريات التنمية الاقتصادية وأبعادها الثقافية ومدى ملاءمتها لظروف وأوضاع البلدان النامية في ضوء المعايير والعوامل الثقافية للبلدان الإسلامية. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن فصل الأمة عن ثقافتها وعقيدتها، وبالتالي فإن نظريات التنمية المستوردة لا يمكن أن تستفيد منها الأمة الإسلامية ما لم تكن متفقة مع الأصول الثقافية والعقدية للأمة.

الرقم	عنوان الدراسة	أهمية الدراسة وأهدافها	أهم ما يميز الدراسة الحالية
1	دراسة يوسف إبراهيم عبد الحق بعنوان: التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن	هدفت الدراسة إلى إبراز جوانب التخطيط الإنمائي في الأردن. أهميتها من طول الفترة الزمنية التي غطتها	الدراسة الحالية تضمنت تقييم اقتصادي شرعي للخطط التنموية، ووضع تصور لخطة وفق المنهج الإسلامي للتخطيط.
2	دراسة رياض المومني Jordan's Development Policy and Its Performance، 1967-1985	هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم سياسة التنمية الأردنية من عام 1967 إلى عام 1985. أهمية الدراسة تتخلص بنوعية التحليل والتقييم المعتمد على مؤشرات اقتصادية رئيسيه	الدراسة الحالية تضمنت الفترة (1986 - 2006)، وهدفت إلى تقييم الأنجاز وفق معايير محددة (اقتصادية وشرعية)

1 حطاب، كمال توفيق، رؤية إسلامية نحو التنمية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون – الجامعة الأردنية– عمان، المجلد 33 عدد 2، تشرين ثاني 2006.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3	دراسة أحمد محمود طنش بعنوان: مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دراسة مقارنة بالمناهج الوضعية	هدفت الدراسة إلى تحديد جوهر مشكلة التخلف وبيان معوقات التنمية، كما هدفت إلى البحث عن العلاج الشافي لمشكلة التخلف، من خلال الكشف عن مرتكزات التنمية الحقيقية في المنهج الإسلامي، وأثر هذه المرتكزات على المتغيرات الاقتصادية في واقع مادي ملموس.	الدراسة الحالية تضمنت تقييم اقتصادي شرعي للخطط التنموية، ووضع تصور لخطة وفق المنهج الإسلامي للتخطيط بما يناسب الوضع الأردني
4	دراسة وحيد الشياب Economic Development And Planning In Jordan 1976-1990	هدفت الدراسة إلى دراسة أسباب تخلف الاقتصاد الأردني، وسلّطت الضوء على الاقتصاد الأردني، والدور الحكومي في عمليات التخطيط والتنمية سعياً نحو النمو الاقتصادي	الدراسة الحالية تضمنت تقييم اقتصادي شرعي للخطط التنموية، والتعرف على مواطن الخلل لتصحيحها
5	دراسة منى مصطفى عبد الغفور جرادات بعنوان: اثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية، الأردن نموذجاً	هدفت الدراسة إلى غايتين رئيستين هما: معرفة أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية وسياساتها، وتطوير إطار مفاهيمي للتنمية مستمد من القيم الإسلامية	الدراسة الحالية تضمنت تقييم اقتصادي شرعي للخطط التنموية، بالإضافة إلى الجانب النظري
6	دراسة محمد إبراهيم حمد الحموري بعنوان: برامج التصحيح والتحول الاقتصادي وأثرها في تحقيق التنمية الإقليمية في الأردن	هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار المالية والتنموية لبرامج التصحيح الاقتصادي المطبقة في الأردن، ومدى انعكاس آثارها على الأهداف التنموية للأقاليم	الدراسة الحالية تضمنت تقييم جميع الخطط والبرامج التنموية خلال فترة الدراسة
7	دراسة بشر محمد موفق لطفي بعنوان: التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي	هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوءَ على التخطيط الاقتصاديِ الإسلامي، ومفهومه ومشروعيته، وأهدافه، ومجالاته، وأدواته، وضوابطه، من منظور إسلامي، كما هدفت إلى وضع أساسٍ نظريٍ للتخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي أمام القائمين على التخطيط في الدول الإسلامية	الدراسة الحالية تضمنت تقييم اقتصادي شرعي للخطط التنموية، بالإضافة إلى الجانب النظري
8	دراسة كمال توفيق حطاب بعنوان: رؤية إسلامية نحو التنمية	هدفت الدراسة إلى بيان وتوضيح مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة، وعلاقة هذا المفهوم بتحقيق التقدم والاستقرار والرفاه على مستوى الأمة الإسلامية	الدراسة الحالية تضمنت تقييم اقتصادي شرعي للخطط التنموية، ومدى الالتزام بالمنهج الإسلامي للتخطيط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التعريفات الإجرائية

1. خطة التنمية الاقتصادية: الخطة التي تضعها جهة معينة –بالعادة الحكومة– بهدف أستغلال الموارد المتاحة بافضل صورة لتحقيق أهداف تنموية واقتصادية واجتماعية متعددة، تأتي في مقدمتها النمو.
2. التقييم: عملية جمع ووصف وتحليل البيانات على مستوى اداء معين بغرض استخدامها باتخاذ قرارات معينة، والتقييم اكثر خصوصية من التقويم وأكثر اتساعاً وشمولاً من القياس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الفترة (1986–2006): فترة الدراسة التي تضمنت أربع خطط تنمية اقتصادية، وبرنامج للتصحيح الاقتصادي مدته ثمانية أعوام.

4. التقييم الاقتصادي: عبارة عن مجموعة الأساليب –مؤشرات ومعايير اقتصادية – التي تستخدم للحكم على ما إذا كانت برامج التخطيط لفترة زمنية ماضية قد حققت النتائج المطلوبة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد أم لا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الخطط التنموية الاقتصادية، مفاهيمها ومعايير تقويمها

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: الخطة الاقتصادية، المفهوم وطرق الإعداد والتنفيذ

المبحث الثالث: معايير تقييم الخطط الاقتصادية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى بيان طبيعة عملية التنمية الاقتصادية، ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث تتناول مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي والإسلامي، ثم عرض لمفهوم الخطة الاقتصادية، وشرح لمعايير التقييم في الاقتصاد التقليدي والإسلامي للخطط الاقتصادية.

المبحث الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية

مقدمة:

يعتبر الكثيرون أن مصطلح التنمية الاقتصادية مرادف للبناء والتطور والنمو، فالدول على مختلف درجة تطورها ودرجة الاختلاف في فلسفتها الاقتصادية تعتمد خطط التنمية الاقتصادية وسيلة لبلوغ الأهداف الوطنية في إحداث النمو والتطور. ومصطلح التنمية الاقتصادية واحد من أبرز المصطلحات شيوعاً بين الاقتصاديين في مجال التخطيط الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية، فالتنمية تعنى تغيير الوضع القائم إلى وضع أفضل، وذلك من خلال تغيير هياكل الاقتصاد وزيادة الإنفاق الاستثماري والحرية الاقتصادية، بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية والوصول إلى عدالة التوزيع.

التنمية الاقتصادية في اللغة:

اولاً (تنمية): التنمية من النمو والزيادة المستمرة، يقال (نمي: النماء: الزيادة. نمى ينمي نمياً ونمياً ونماء: زاد وكثر، وربما قالوا نمو ينمو نمو)[1]. كما عرفها معجم اكسفورد (بمعنى التطوير وتحويل

1 أبن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت–لبنان، ط1ن 1990من مادة (نمي)، ج 15، ص 341.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشئ من حالة إلي حالة، مثل الأراضي البور إلي زراعية منتجة وصالحة للسكن، وكذلك هي الخطوات التي تقوم الحكومة من خلالها بتشجيع الصناعات الجديدة)[1].

ثانياً (اقتصاد): الاقتصاد في اللغة التوفير والاعتدال، (فالقصد في الشيء: خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير. والقصد في المعيشة: أن لا يسرف ولا يقتر. يقال: فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد. واقتصد فلان في أمره أي استقام. وقوله: ومنهم مقتصد)[2]. وعرفها معجم أكسفورد ب (المحافظة على الشئ بهدف الربح والتكيف مع احتياجات الناس، وإدارة الموارد النادرة للمجتمع)[3].

المطلب الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية عند الاقتصاديين

يتمحور المفهوم العام للتنمية الاقتصادية حول الزيادة المستمرة في الإنتاج المرافق للتغييرات الهيكلية للاقتصاد على مدى معين من الزمن. ويمكن استعراض بعض آراء الاقتصاديين والأكاديميين المتعلقة بمفهوم التنمية الاقتصادية. فقد عرفها رمزي سلامة بأنها (العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال شأفة الفقر المطلق في مجتمع ما)[4]، كما أن التنمية الاقتصادية (عملية تستهدف النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، عن طريق زيادة الناتج

---

1 The New OXFORD Encyclopedic Dictionary, Edited by J. Coulson, C. T. Carry, Lucy Hutchinson and Dorothy Eagle, Oxford University, 1983, part 1, page 457.

2 لسان العلاب، مرجع السابق، مادة (قصد)، ج 3، ص 354.

3 The New OXFORD Encyclopedic Dictionary, previse reference, 1983, part 1, page 530.

4 سلامه، رمزى على إبراهيم، اقتصاديات التنمية، الناشر: مؤسسة شباب الجامعه، الاسكندرية، مصر، 1986م، ص 126.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكلي)[1]. ولأن التنمية الاقتصادية تشمل كافة المؤشرات الحيوية للاقتصاد، وبالتالي فإن نموها يعنى بالضرورة تحسن الاقتصاد بشكل عام معبراً عنه بزيادة الناتج الكلي، وهذا يختلف عن النمو المفاجئ في بعض القطاعات دون أخرى، كما حدث في الأردن عام 1992م عندما سجل (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغ 18% مقارنة بالسنة السابقة 1991 حيث بلغ 6.9%، متأثراً بزيادة الإنفاق الخاص من قبل العائدين من منطقة الخليج بسبب حرب الخليج الثانية)[2]، كماعرفها مايكل تودارو وستيفن سميث بأنها (عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات رئيسة في التركيب الاجتماعي والمفاهيم العامة والمؤسسات الوطنية، جنباً إلى جنب مع تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق عدالة التوزيع واستئصال الفقر)[3] وهو المفهوم الذي اختاره الباحث. فالتنمية وفق هذا التعريف متعددة الأبعاد وليس لها متغيراً واحداً أو يعتمد على جانبا واحد، كما أنها لا تستهدف تغير جانباً واحداً من المجتمع، بل هي تشمل كافة الجوانب وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

لا يقتصر مفهوم التنمية على الجانب الاقتصادي وإن اقترنت التنمية فيه بأكثر من غيرها من الجوانب، فهناك تنمية بشرية واجتماعية وثقافية وسياسية، يقصد بها جميعاً تغيير الواقع الحالي إلى واقع أفضل، من خلال برامج أوخطط تراعي حجم الموارد المتوفرة والتوزيع الأمثل لها، بحيث تضمن الخطة حدّاً أدنى من التشاركية في صياغتها، ومشاركة أوسع عند التنفيذ، لضمان نجاحها.

يتضح من هذا أن مفهوم التنمية يرتبط بكافة الجوانب، دون الاعتماد على جانب أو قطاع معين، لذلك فإن اعتماد الدولة لخطة أو برنامج تنموي يعنى شمول كافة قطاعات الدولة، (لأن

---

1 شرايحه، وديع، دراسات في التنمية الاقتصادية، شقير وعكشه للطباعة، عمان – الأردن، 1987م، ص147.

2 التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، 1992.

3 Todaro, Michael and Smith, Stephinen, Economic Development, Eleventh Edition, Pearson Education Limited, Essex, England, 2011, p. 16.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنمية الاقتصاد وإهمال التعليم مثلاً لا يحقق التنمية المنشودة، بل على العكس، قد تتراجع معدلات النمو الاقتصادي الآنية خلال سنوات إذا تراجع مستوى التعليم أو الصحة وغيرها)[1]. فالتنمية الاقتصادية جزء مهم من التنمية الشاملة، ولا يمكن للدول أن تدعي حدوث تنمية شاملة دون تنمية اقتصادية، والعكس صحيح.

لقد اهتمت الدول بوضع خطط تنمية شاملة لكافة القطاعات، خاصة في مرحلة الخمسينيات والستينيات والتي عرفت بمرحلة تأسيس الدول وبنائها بعيد الاستقلال السياسي كما حدث في دول الشرق الأوسط، أو بعيد الحرب العالمية الثانية كما حدث في اليابان والصين ودول أوروبا.

والتنمية غير النمو، فالنمو يتعلق بزيادة الناتج المحلي الإجمالي في سنه معينة، بينما تشمل التنمية – بالإضافة إلى زيادة الناتج – حدوث تغييرات ملموسة في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو ما ذهب إليه ايفرت هاغن (إن النمو والتنمية مصطلحان غير مترادفين، فالنمو الاقتصادي يعني الارتفاع المتواصل بمتوسط الدخل الفردي من خلال التحسين المستمر في أساليب الإنتاج عبر البلاد، أما التنمية الاقتصادية فهي تشمل بالإضافة إلى ذلك جميع التغيرات الاقتصادية الأخرى)[2].

يضاف إلى هذا أنّ التنمية الاقتصادية من المفاهيم الحديثة نسبياً في عالم الاقتصاد، وقد تطور هذا المفهوم منذ قيام الثورة الصناعية في غرب أوروبا وسيادة العهد الاستعماري وما رافق ذلك من اتساع الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية، (التي تميزت بتدني مستوى الدخل،

1 انظر : حلاوة، جمال، صالح، علي، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص 161.

2 Hagen, Everett H., Thea Economics Of Development, Irwin Puplication, Illinois, USA, Fourth Edition, 1986, page

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضعف الهياكل الإنتاجية وتماثلها بين الدول النامية، وهيمنة القطاع الزراعي، والكثافة السكانية العالية وتفشي الأمية)[1].

المطلب الثاني

التنمية الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي

يتناول الباحث أولاً الأفكار الاقتصادية الخاصة بالتنمية الاقتصادية من العصر التجاري الذي بدأ حوالي 1500 ميلادية، وهي الفترة التي انتهت بما عرف بالقرون الوسطى المتأخرة[2]، (لقد كان فكر المدرسة التجارية يركز على إعلاء شأن الدولة اقتصادياً وسياسياً)[3]، لأن تقوية الدولة ورخاءها سوف ينعكس على الأفراد، ومن هنا جاء اهتمام التجاريين بالذهب والفضة، على اعتبار أنهما يمثلان الثروة الحقيقية، وجعلوا الحصول على هذين المعدنين الغرض الرئيسي للسياسة الاقتصادية، فقد كان الهدف النهائي من الاهتمام بالذهب والفضة هو تحقيق فائض في الميزان التجاري مع الخارج[4]. ونخلص من هذا إلى القول إن التجاريين يدعون إلى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي باعتباره ضرورة من ضرورات النمو الاقتصادي (بل إنهم اعتبروا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من السياسات الضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية)[5].

---

1 السبهاني، عبدالجبار، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، دار وائل للنشر، عمان–الاردن، ط1، 2001م، ص 177.

2 العصور الوسطى أو القرون الوسطى هي التسمية التي إصطلح علي إطلاقها علي الفترة الوسطى (ما بين القرن 5 – 15) الناشئة من تقسيم تاريخ أوروبا إلى ثلاثة أقسام (عصور) هي: العصور الوسطى المبكرة، العصور الوسطى المتوسطة، العصور الوسطى المتأخرة. تتراوح العصور الوسطى من نهاية الإمبراطورية الرومانية الغربية حوالي القرن الخامس حتى قيام الدول الملكية وبداية الكشوفات الجغرافية الأوروبية وعودة النزعة الانسانية وحركة الإصلاح الديني البروتوستانتي بداية من سنة 1517. هذه الأحداث هي التي أدت إلى دخول أوروبا في مرحلة بداية الحداثة التي تلتها مرحلة الثورة الصناعية.

3 نامق، صلاح الدين، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف بمصر، 1965، ص 22 –23.

4 شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة – مصر، ص 120– 121.

5 شرايحه، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص64.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى العكس من التجاريين جاء الطبيعيون (الذين ركزوا على قطاع الزراعة باعتبارها القطاع الرائد)[1]، وكانت فلسفتهم بخصوص النشاط الاقتصادي (ترتكز على المذهب الفردي أو المذهب الحر الذي ساد حتى القرن العشرين)[2]. ثم جاء الكلاسيك حيث قامت نظرية النمو عندهم بشكل رئيس على أساس أنها (عملية تحدث داخل الإطار الرأسمالي كسباق بين الأعداد السكانية المتزايدة وبين الفن التكنولوجي الممثل في العدد والآلات الجديدة وطرق الإنتاج الجديدة، وقد يسبق الفن التكنولوجي النموّ السكاني، ولكن ليس بشكل دائم، وعندما ينتهي هذا التقدم نصل إلى حالة الركود الاقتصادي)[3]. بهذه النظرية جعل الكلاسيك الفرد محور النشاط الاقتصادي، فكانت الحرية الفردية وحرية العمل والتملك وحافز الربح وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أهم المبادئ التي جاء بها الكلاسيك. فالدولة في نظر الكلاسيك غير قادرة على إدارة النشاط الاقتصادي، ويجب أن يقتصر دورها على الوظائف السيادية مثل (الأمن والدفاع)، وتنفيذ المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتدر ربحاً ضئيلاً، وهم بذلك استبعدوا أية مشاركة للدولة في التخطيط الاقتصادي إن وجد.

أما المدرسة الاشتراكية، فيمكن تعريف الاشتراكية بأنها (النظام الذي يتميز بتملك الدولة للأموال ملكية جماعية)[4]، وهي بذلك تخالف مبادئ الفكر الكلاسيكي الذي يقوم على مبدأ حرية تملك الفرد لجميع أشكال الأموال. ويمثل التخطيط المركزي إحدى الركائز الأساسية للنظام الاشتراكي، فالدولة تسعى لتحقيق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستمر.

---

1 المرجع السابق، ص 143.

2 المرجع السابق، ص 152.

3 نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 42-41.

4 شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 213.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما ذهب النيوكلاسيك إلى أن النمو يحدث بشكل تلقائي، من خلال تحرير الأسواق، مما يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي، وهذا يساهم بزيادة التراكم الرأسمالي، وبالتالي زيادة معدل رأس المال/العمل، الذي يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ فالتركيز على حرية السوق تتيح تخصيصاً أكثر كفاءة للموارد، بسبب الاعتماد على قرارات المستهلكين والمنتجين[1].

جاء الكينزيون بما يخالف النيوكلاسيك من خلال نظرية كينز، التي دعا فيها الدولة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام، الذي يستهدف زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل، والقضاء على البطالة. فالنمو لا يمكن الوصول إليه من خلال حالة التشغيل الكامل، الذي يعتبر حالة خاصة عابرة وليست حالة عامة ومستمرة. ويمكن وصف الأفكار التي جاء بها الكنزيون والمتعلقة بالنمو أنها تدور حول الاقتصاد الكلي[2].

وذهب شومبيتر وهو من نظريي دورات الأعمال، إلى أن العنصر الفاعل في عملية التنمية هو العقلية التي تستطيع اختيار الزمان والمكان المناسبين للبدء في الاستثمار، مما يجلب مزيداً من الاستثمار، وهوما يساهم في تحقيق زيادة في الإنتاج والوصول إلى النمو المنشود[3].

نخلص إلى تباين النظريات الاقتصادية في تفسير مفهوم التنمية أو النمو الاقتصادي، وفي طريقة تحقيق التنمية الاقتصادية، فالتجاريون ركزوا على تقوية الدولة وعلى النشاط التجاري بصفته النشاط المنتج الوحيد، وخالفهم الطبيعيون من خلال التركيز على الزراعة، ثم جاء الفكر الكلاسيكي بعد أن تطور المفهوم الرأسمالي من تجاري إلى صناعي، واعتمدت الرأسمالية الحديثة على الحرية الفردية وبالتالي الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ثم جاءت الاشتراكية بفلسفتها التي تركز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

---

1 انظر: أحمد، عبدالرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، ط1، 1997م، ص 269؛ القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ط1، 2008م، 197؛ ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ، الرياض – السعودية، 2009، ص 149.

2 القريشي، مرجع سابق، ص 263-239.

3 السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، مرجع سابق، ص129.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

يعتبر الاقتصاد الإسلامي اقتصاداً تنموياً استثمارياً، له إطار قيمي مستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية، ولا يخضع لأهواء البشر أو رغباتهم ونظرياتهم. ويمتاز الاقتصاد الإسلامي عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى بل ويتفوق عليها، ذلك أنه اقتصاد رباني المصدر والهدف، ويتصف بالثبات فيما يتعلق بالأحكام الشرعية، والتوازن بين المادية والروحية، ومصلحة الفرد والجماعة. (ويقوم الاقتصاد الإسلامي على أسس منحته صفة التميز والتفرد بين الأنظمة كلها، هذه الأسس هي، الحرية الاقتصادية المقيدة، الضمان الاجتماعي، والملكية المزدوجة، الخاصة والعامة)[1].

(والتنمية في الإسلام لها مفهوم خاص وليس مجرد سلوك اقتصادي، بل هي عمل ديني، أخلاقي، إنساني، تهدف إلى خير الجميع وتراقب الله في كل خطوة ومرحلة)[2]، والتنمية في الإسلام ليست عملية إنتاج بل هي عملية كفاية في الإنتاج يرافقها عدالة في التوزيع (وهي ليست عملية مادية فقط وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الأفراد والمجتمع والعمل على تقدمه في المجالين المادي والروحي)[3].

وكذلك يرتبط المفهوم الإسلامي للتنمية بحقيقة وجود الإنسان على الأرض، فهو وجود له غاية وليس عبثياً، والغاية من خلق الإنسان هي عبادة الله وحده لا شريك له، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾، (الذاريات: الآية 56). والعبادة تشمل كل ما يحبه الله سبحانه وتعالى ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة، ومن ذلك عمارة الأرض وتحقيق الاستخلاف

---

1 رضوان، محمد عوض، الإتجاهات الحديثة في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، ط1، 2010م، ص 181.

2 دنيا، شوقي أحمد، الإسلام والتنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1979م، ص 84.

3 العسل، ابراهيم، التنمية في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ، لبنان، ط1، 1996م، ص 64.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها بالعدل وفق منهج الله عز وجل الذي أرسل به رسله وختمهم بأفضلهم محمد صلى الله عليه وسلم.

لقد وازن الإسلام بين وظيفة الإنسان الأساسية وهي عمارة الأرض وبين حاجاته الفطرية المتعددة في ظل الموارد الطبيعية المتعددة. كما وازن الإسلام بين المصالح الفردية للإنسان ومصلحة الجماعة، والإسلام ينظر للفرد كإنسان له دور في المجتمع ورسالة يبلغها وليس مجرد قيمة أو رصيد مادي أو عامل يعمل ويأكل وينام بلا هدف أو غاية في الحياة. كما أن الإسلام كرم بنى آدم وجعل له كياناً ودوراً فاعلاً في الحياة، من هنا اهتم الإسلام منذ بدايات عهد النبوة بالتنمية، فقد نزلت أول آية تحث على القراءة والتعلم، قال تعالى:﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾، (العلق: **الآية 1)**، فالعلم من أسس التنمية الرئيسة.

والإسلام دين التنمية والعمل، فقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان بأن كلفه بوظيفة الاستخلاف، قال تعالى ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٞ مُّجِيبٞ ﴾ ، (هود: الآية 61) أي ابتدأ خلقكم من الأرض، فالله سبحانه وتعالى خلق آدم من الأرض والبشر من آدم، وقوله (استعمركم فيها) أي جعلكم عمارها وسكانها، وقال بعض علماء الشافعية: الاستعمار طلب العمارة؛ والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب. وقال تعالى ﴿ وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ﴾ (الأعراف: الآية 10)، والمعنى أن الاستخلاف لا يتم بدون التمكين، فقد مكن الله سبحانه وتعالى الإنسان من موارد الأرض بما يحقق وظيفة الاستخلاف، وبما أن الموارد قابلة للنضوب والاستهلاك فقد قيد التمكين بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة، فالفرد يأخذ من الموارد ما يحقق له حد الكفاية، والجماعة مطالبة باستغلال الموارد بما يحقق مصلحتها دون استئثار مجموعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دون غيرها بموارد الأمة، (فالإسلام عندما يعترف بالحاجات الفردية والعامة ويضع قواعد لتحقيق إشباعها، فإنه لا يترك هذه الحاجات دون توجيه وتهذيب يكفل خير الإنسان وتقدم المجتمع، بحيث تتم العملية ضمن معايير أخلاقية إنسانية تبعدها عن كل مظاهر الجشع والتكالب المادي، وتصونها من مظاهر التبذير والإسراف)[1].

ويرتكز المضمون الإسلامي للتنمية على: العمارة والتمكين. فالعمارة مقدمة للحصول على مزيد من الدخول، (فقد أشار أبو يوسف لحاكم المسلمين هارون الرشيد بضرورة حفر أنهار وقنوات تصريف من مال بيت المال بهدف تنشيط الزراعة والبناء وزيادة النشاط الاقتصادي بشكل عام)[2]، فالحاكم لا بد أن يهتم بتنمية الدولة من خلال تهيئة البنية التحتية التي تساعد على إقامة الأنشطة الاقتصادية وزيادة التجارة وزيادة فرص العمل، فالدولة ليست جابياً بل راعياً لمصالح الناس.

أما التمكين فله معنيان في اللغة: الأول اتخاذ قرار ومكان وموطن، والثاني السيطرة والقدرة على التحكم، قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ (الأعراف: الآية 10)، وهذه الآية بحسب علماء التفسير (تشمل المعنيين، أي إن الله قد هيأ لنا وضع السيطرة على الطبيعة، وطلب منا تحقيق النماء والخير والتقدم، بمعنى تحقيق التنمية الاقتصادية)[3].

نخلص إلى القول بأن التنمية الاقتصادية بالمفهوم الإسلامي تعتمد المنهج الرباني، الذي يقرر أن الإنسان هو عماد التنمية والمحرك لها، فهو (أهم وأسمى ما في الوجود والوسيلة الرئيسة

---

1 العسل، التنمية في الإسلام، ص 65.

2 ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري، الخراج، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد وسعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، مصر، سنة الطبع بلا، ص 123.

3 دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 87.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعملية التنمية)[1]، كما أن الإسلام لا يقر بوجود مشكلة تتعلق بالطبيعة وقلة مواردها كما تقرر الرأسمالية، لأن الله خلق الطبيعة وقدر لها كفاية البشر كافة مهما زاد عددهم. ولا يوافق الإسلام أيضاً على ما ذهبت إليه الماركسية من أن المشكلة تتعلق بالتناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، فالمشكلة بحسب الإسلام هي مشكلة الإنسان نفسه (قصور سلوكه سواء من جانب الإنتاج و التوزيع)[2] فهي لا تتعلق بالطبيعة أو أشكال وعلاقات الإنتاج، من هنا فإن العملية التنموية في المفهوم الإسلامي (تتوجه أساساً إلى الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها)[3].

المبحث الثاني:

الخطة الاقتصادية، المفهوم وطرق الإعداد والتنفيذ

المطلب الأول: مفهوم الخطة الاقتصادية

(الخطة) مادة (خط)، (خطط: الخط: الطريقة المستطيلة في الشيء، والجمع خطوط؛ وقد جمعه العجاج على أخطاط فقال: وشمن في الغبار كالأخطاط. وخط القلم أي كتب. وخط الشيء يخطه خطاً: كتبه بقلم أوغيره. التخطيط: التسطير، التهذيب: التخطيط كالتسطير، تقول: خططت عليه ذنوبه أي سطرت. والخط: الكتابة ونحوها مما يخط)[4]. وعرف معجم أكسفورد الخطة بأنها (رسم أو خط على سطح مستوٍ، وهي رسم هندسي لبناء أو ترتيبات اقتصادية أو إنتاجية أو اجتماعية أو سياسية)[5].

---

1 الغزالي، عبدالحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة – السعودية، ط1، 1994م، ص 44.

2 الفنجري، محمد شوقي، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مكتبة السلام العالمية، القاهرة – مصر، ط 2، 1981م، ص 48.

3 الشكيري، عبدالرحمن، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، اصدار مركز البحوث والمعلومات – دولة قطر، ط 1ن 1408هـ، ص 49.

4 لسان العرب، مرجع سابق، مادة (خطط)، ج7، ص 287.

5 The New OXFORD Encyclopedic Dictionary, previse reference, 1983, part 3, page 1287.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الخطة الاقتصادية فتعتبر نتاج عمل جماعي للأجهزة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي، فهي عبارة عن (وثيقة رسمية منشورة)[1]، وذهب بتلهيم إلى وصف الخطة بأنها (تعبير كمي عن سياسة اقتصادية واجتماعية)[2]، وذكر محمد مبارك حجير في كتابة التخطيط الاقتصادي (أن الخطط الاقتصادية هي مناهج تصور أهداف التخطيط والمقادير الواجبة من استثمارات وإنتاج ومستلزمات إنتاج وتوظُّف وموازين سلعية ونقدية)[3].

كما يبين الدكتور عمرو محيي الدين (أن الخطة تعتبر الوسيلة الأساسية للتخطيط، فهي تتضمن تصوراً حقيقياً للواقع القائم، أي الواقع المراد تغييره، كما تتضمن الأهداف التي يرمى المجتمع إلى تحقيقها في الفترة المقبلة، وتشمل الخطة أيضاً بجانب ذلك الوسائل المختلفة والأدوات المتعددة التي تستخدمها الخطة لتحقيق هذه الأهداف)[4].

والخطة الاقتصادية تختلف عن التخطيط الاقتصادي، فالخطة تتضمن سلسلة من عدة مراحل، يتم فيها حصر الموارد المتاحة ووضع الأهداف العامة والخاصة، ثم بناء الخطة، وإخراجها أخيراً بصورتها النهائية، وتنفيذها ومراجعتها وتقييم نتائجها. وتعتبر الخطة الشكل الرسمي والمنشور لسياسة التخطيط، فيما يمثل التخطيط الاقتصادي سياسة دولة؛ أي إن التخطيط ليس تكتيكاً بل استراتيجية تعتمدها الدولة للوصول إلى أهداف متعددة، على رأسها تحقيق التنمية وعدالة التوزيع، فهو (وسيلة وليس غاية بحد ذاتها وأسلوبٌ علميٌّ لتنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع بحسب خطة اقتصادية مدروسة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات محددة خلال

---

1 المعماري، عبدالغفور، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي، الناشر: دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1993م: ص 12.

2 بتلهيم، شارل، ترجمة إسماعيل عبدالله، التخطيط والتنمية، دار المعارف بمصر، 1966م، ص 173.

3 حجير، محمد مبارك، التخطيط الاقتصادي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1966م، ص 57.

4 محيي الدين، عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972م، ص 271.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فترة زمنية معينة)[1]. فالخطة الاقتصادية تعبير كمي ورقمي عن سياسة اقتصادية تهدف إلى حصر موارد المجتمع وتوزيعها بأمثل الطرق، لتحقيق أهداف متعددة، أهمها تحقيق النمو وعدالة توزيع مكتسبات التنمية.

ولا يمكن التأكد من ضمان الحد الأدنى من نجاح الخطة دون توفر بعض المتطلبات الأساسية[2]:

1. وجود حجم كافٍ من البيانات والمعلومات ذات الصلة بمحاور الخطة.
2. وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطية، بحيث تكون لقراراته صفة الإلزامية ولديه كادر فني قادر على اتخاذ القرارات التخطيطية.
3. توفر كادر فني لدى الوحدات الإنتاجية قادر على فهم احتياجات هذه الوحدات وإيصالها للجهاز التخطيطي، وكذلك القدرة على فهم القرارات التخطيطية وتنفيذها.
4. إيجاد أجهزة متخصصة لمتابعة عملية التنفيذ دون عرقلة لمراحل تنفيذ الخطة.

الفرع الأول: الخطة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

ينبثق مفهوم الخطة الاقتصادية في النظام الاشتراكي من حقيقة أن الدولة تملك وسائل الإنتاج (الأرض ورأس المال) وباعتبار التخطيط الاقتصادي (جزءاً لا يتجزأ من تطور المجتمع الاشتراكي)[3]، بالإضافة إلى أن مركزية الملكية في النظام الاشتراكي تسيِّر النشاط الاقتصادي بحسب توجهات الدولة وليس حسب آلية السوق كما في النظام الرأسمالي. ويمكن اعتبار عملية التخطيط الاقتصادي أكثر سهولة في الاقتصاد الاشتراكي بسبب الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج،

1 شرايحه، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 147.

2 المرجع السابق، ص 272، كذلك أنظر بتلهيم، ترجمة إسماعيل عبدالله، التخطيط والتنمية، مرجع سابق ص 184-174.

3 لانج، أوسكار، مقالات في التخطيط الاقتصادي، ترجمة (محمد الأتربي وإبراهيم برعى)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، 1960، ص 9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى أن (إنتاج المجتمع سوف يتوافق مع رغبات المجتمع بسبب الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، كما تسهم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في الحد من الأزمات، وتسهم في الوصول إلى التشغيل الكامل وإلغاء البطالة وتحسين مستوى معيشة الناس)[1].

و يسهم التخطيط الاشتراكي في نجاح العملية التنموية بشكل كبير، وذلك بسبب (أن الوسائل الرئيسة للإنتاج مثل المصانع والقوى العاملة والأرض والمياه والنقل عندما تصبح ملكيتها ملكية عامة وتنحصر عملية التخطيط في الوكالات الحكومية، فأنَّ عملية رسم الخطة الاقتصادية لجميع أجزاء الاقتصاد وقطاعاته الصناعية تصبح ممكنة)[2].

وهنا لا بد أن نفرق بين التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وبين باقي الدول الاشتراكية مثل الصين، حيث كان (يعتمد التخطيط الاقتصادي القومي في الاتحاد السوفيتي على اقتصاد اشتراكي قائم بالفعل، أي على اقتصاد تُملك وسائل الإنتاج فيه ملكية جماعية، وتستخدم بهدف توفير الاحتياجات المادية والثقافية المتزايدة للمجتمع بأكمله)[3]، ويتميز الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي عن غيره من خلال القطاعات المكوَّنة له، حيث يتكون الاقتصاد الاشتراكي فيه من (قطاعين: هما القطاع المؤمم أو الحكومي والقطاع التعاوني الذي يتشكل من المزارع الجماعية والحرفيين التعاونيين، وتمتلك الدولة وسائل الإنتاج في القطاع المؤمم، وتمتلك التعاونيات وسائل إنتاجها)[4]، في حين يتصف النظام الاقتصادي في الديمقراطيات الشعبية بأنه (اقتصاد انتقالي)[5] أي هناك مرحلة تحول للاقتصاد من رأسمالي إلى اشتراكي، ومثال ذلك الديمقراطيات

---

1 Bor, Mikhail, Aims & Methods of Soviet planning, Lawrence & Wishart, London, 1967, PP 19.

2 Ibid, pp 19.

3 لانج، مقالات في التخطيط الاقتصادي ، مرجع سابق، ص 9.

4 المرجع السابق، ص9.

5 المرجع السابق، ص9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعبية في أوروبا، فهي تتكون من ثلاث قطاعات (قطاع اشتراكي يضم المشروعات المؤممة والتعاونية، وقطاع خاص من صغار منتجي السلع، وقطاع رأسمالي)[1].

ويشير ألبرت وترستون إلى أن (التخطيط المركزي في الدول الاشتراكية يمنح الحق للدولة في السيطرة من خلال التعليمات والتوجيهات على كافة الأنشطة مثل مستوى الادخار وتركيبة الإنتاج والاستثمار وهيكل الأسعار. والسيطرة المركزية على الأنشطة الاقتصادية للدولة تمثل عاملاً حاسماً بالنسبة للدول الاشتراكية في إدارة الموارد النادرة وكيفية توزيعها على فروع الإنتاج بما يحقق أولويات الإنتاج وعدالة التوزيع)[2].

الفرع الثاني: الخطة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

تختلف الخطة الاقتصادية من حيث الإعداد والتنفيذ حسب النظام الاقتصادي السائد، ففي النظام الاقتصادي الاشتراكي أو الشمولي أو المركزي تملك الدولة حق الإعداد والتنفيذ، حيث تمتلك الدولة غالبية عوامل الإنتاج، والملكية الخاصة موجودة في حدود ضيقة لا تكفي للمشاركة في العملية الإنتاجية أو التنموية. بالمقابل فإن النظام الرأسمالي يطلق العنان للملكية الخاصة والحرية الفردية ولا يقيدها إلا في حدود ضيقة، تشمل الوظائف السيادية للدولة مثل الأمن والدفاع ومشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة وفترة تفريخ طويلة.

ويتضمن إعداد الخطة الاقتصادية في الأنظمة الرأسمالية مشاركة جميع قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب مع أجهزة الدولة، لأن حشد دعم المجتمع للخطة الاقتصادية مقدمة لنجاحها في الحد الأدنى. ويتميز التخطيط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية غير الاشتراكية بوجود

---

1 المرجع السابق، ص10.

2 Waterston, Albert, Development Planning (Lessons of Experinence), Johns Hopkins University Press, Baltimore & London, 5 Editions, 1979, PP 46-49.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاركة في إعداد الخطط تسمح بالاتفاق على خطوط عريضة فيما يتعلق بأوجه الإنفاق، وتوزيع الأعباء، وتنويع المشاريع، وتوسيع التوزيع الجغرافي لها، في سبيل ضمان عدالة التوزيع. والمشاركة في أغلب صورها تعتمد على آلية السوق في اتخاذ القرارات المتعلقة بأهداف وتوجهات الخطة الاقتصادية (ففي ظل هذا التخطيط أو ما يسمى التخطيط عن طريق السوق، تتخذ القرارات الاقتصادية في المجتمع من استثمار وإنتاج وتوزيع وتجارة داخلية وخارجية...وغيرها بناء على تفاعل قوى العرض والطلب وليس مركزياً بناء على القرارات التخطيطية الناتجة من التوازنات المقدرة حسابياً)[1].

الخطة في الأردن:

وبمناسبة الحديث عن الخطة في النظام الرأسمالي، لا بد أن نشير إلى أن التخطيط في الأردن – والذي يصنف ضمن الدول التي تعتمد اقتصاد السوق– يتصف بعدم الإلزامية، بحيث تعتبر الخطة إلزامية للقطاعات الحكومية وتأشيرية للقطاع الخاص. وتركز سياسة التخطيط المتبعة على مشاركة القطاع الخاص والعام بوضع الخطط الاقتصادية والتنموية وتنفيذها، وقد نص قانون التخطيط الأردني على أهمية مشاركة القطاعات غير الحكومية في إعداد الخطط وتنفيذها بما يعزز من فرص نجاحها[2]. ويمكن أن نرى عدم إلزامية الخطط الأردنية للقطاعات غير الحكومية على الأصعدة التالية:

1. السياسة المالية: تستخدم الدولة الأردنية الضرائب والاقتراض من السوق المحلي كأدتين لزيادة الإنفاق العام أو إنقاصه، ولكن الضريبة لم تعد أداه فعاله للسياسة المالية في الأردن، بسبب تأثيرها على الاستثمار المحلي والأجنبي وبيئة الاستثمار بشكل عام من

1 علام، سعد طه، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد، دمشق–سوريا، ط1، 2005، ص 23.

2 المواد (4 و8) من قانون التخطيط الأردني رقم (68) لسنة 1971، منشور على موقع وزارة التخطيط الأردنية (MOP.GOV.JO).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ناحية، وعدم القدرة على التوسع بها بسبب فعالية رقابة مجلس النواب الأردني عند مناقشة قوانيين الضريبة من ناحية ثانية، بينما ثبت أن قدرة القطاع المصرفي على التوسع في الإقراض لا تتأثر بشكل كبير، بسبب ما تعرضه الحكومة من سندات خزينة بفائدة منافسه، وذلك يعود للنمو الكبير في ودائع البنوك بنسبة تفوق حجم الدين العام، (حيث بلغ مقدار نمو الدين العام الداخلي عام 2006 باعتبار عام 1986 سنة الأساس (600%) مقابل نمو حجم الودائع تحت الطلب بالدينار الأردني لدى البنوك الأردنية عام 2006 باعتبار عام 1986 سنة الأساس (700%))[1].

2. السياسة النقدية: تسعى الحكومات من خلال أدوات السياسة النقدية إلى الحد من قدرة البنوك في التوسع بمنح التسهيلات الائتمانية، وبالتالي خفض الاستهلاك الخاص، وتقليل معدلات التضخم. ولكن السياسة النقدية لا تحدد سقفاً محدداً للفائدة أو معدل الإقراض، حيث تتحرك أسعار الفوائد في البنوك تبعاً لعوامل العرض والطلب في المقام الأول، وتبعاً لمعدلات الفائدة في السوق الدولية، بالإضافة إلى أنَّ فرق الهامش الكبير بين فائدة الإيداع والإقراض، الذي تتمتع به البنوك الأردنية، يعطيها القدرة على التكيف مع السياسة النقدية المتبعه بشكل لا يؤثر كثيراً على حجم الائتمان لديها، حيث نما حجم الائتمان الممنوح خلال فترة الدراسة بمعدل (11%)[2].

3. السياسة السعرية: لا تتحكم الحكومة إلا بأسعار عدد قليل من السلع، وهي سلع أساسية تدعم الحكومة أسعارها مثل الخبز، بينما لا تتحكم بأسعار باقي السلع إلا من خلال

1 التقرير السنوي للبنك المركزي، سنوات مختلفة.

2 التقارير السنوية للبنك المركزي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضريبة المبيعات، التي تستخدمها الحكومة لزيادة الإيرادات وليس لأهداف تخطيطية أو اقتصادية.

نخلص إلى أن الفروق الجوهرية بين الخطط في النظام الاشتراكي والرأسمالي تتمحور حول دور الدولة في عملية التخطيط، ثم في آلية التخطيط والتنفيذ وبخاصة في الأهداف. ففي الدولة الاشتراكية فإن التخطيط الاقتصادي (يعبّر في محتواه عن نشاط الدولة في مجال الاقتصاد الهادف إلى الاستخدام الأمثل لكل الإمكانيات الإنتاجية، من أجل التلبية الكاملة لحاجات الإنسان وتهيئة شروط التطور المضطرد للمجتمع والفرد)[1]، في حين ينطلق التخطيط في الدول الرأسمالية من الحرية الاقتصادية للفرد ودوره المهم في النشاط الاقتصادي، ويقتصر دور الدولة على التوجيه والتنظيم وحسن الاستغلال بما يحقق أكبر عائد للمجتمع بأقل تكلفة.

المطلب الثاني: إعداد الخطة وتنفيذها:

الفرع الأول: إعداد الخطة

تمثل مرحلة إعداد الخطة التطبيق العملي لسياسية التخطيط، فالغاية من التخطيط تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهو ما يستدعي وضع خطة شاملة أو قطاعية، على أن يكون تحقيق الأهداف مقترناً ابتدء بتحديد تلك الأهداف بغية تصميم الخطة.

يجب أن يستلهم بناء الخطة واقع الدولة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث يقول شارل بتلهم (يتعين قبل صياغة الأهداف التي يمكن تحقيقها التعرف الكامل قدر الإمكان على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة) [2]، ويشير محمد مبارك حجير (إلى أن نجاح إعداد

---

1 يوري م.شفيركوف، ترجمة أحمد بدرخان، التخطيط الإشتراكي والبرمجة الرأسمالية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط1، 1980، ص21.

2 بتلهيم، ترجمة إسماعيل عبدالله، التخطيط والتنمية، ص 174.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة اقتصادية شاملة واقعية يتوقف إلى حد كبير على اكتمال التنسيق بين الخطط واتجاهات العدد الكبير من الوحدات الاقتصادية داخل الدولة. ويضيف أن الخطط إذا ما أريد لها أن تشكل ثقلاً كبيراً في توجيه السياسة الاقتصادية يصير لزاماً أن يوُفَّر لها أساس متين يتمثل بتحليل أكثر تفصيلاً للظروف والتوقعات الاقتصادية) [1].

ويوضح حجير أن الاقتصاديات المخططة مركزياً تتميز خططها بالشمولية لكافة قطاعات الدولة، وتعتبر أهدافها توجيهات ملزمة، واجبة التنفيذ، كما تتميز عملية التخطيط فيها بأنها عملية متعددة الجوانب من حيث مساهمة كافة قطاعات الدولة في تنفيذها[2]. وهذا بالتأكيد يختلف عن التخطيط في الدول الرأسمالية، حيث تتصف عملية التخطيط بالتشاركية بين القطاع الخاص والعام. ويتصف التخطيط في أغلب الأحيان بالتخطيط التأشيري وليس الإلزامي. كما أن التخطيط (يمثل محاولة تنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المدى البعيد، في سبيل توجيه وتسريع عملية التنمية للبلد. بحيث تشمل عملية التخطيط تحديد الأهداف الاجتماعية ومختلف الأهداف، وتجميع البيانات والمعلومات، وأخيراً وضع إطار لتنفيذ وتنسيق ومراقبة الخطة)[3]. وعلى كل الأحوال فإن عملية إعداد الخطة يجب أن ترتكز على مجموعة من المبادئ ، وتمثل هذه المبادئ نقاط ارتكاز لإعداد الخطة وضمان استمراريتها، ومتابعة حسن تنفيذها، وهذه المبادئ هي[4]:

---

1 حجير، التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 276.

2 حجير، التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ، ص 278- 279.

3 R. Blitzer, Peter B. Clark, Lance Taylor, Economy-wide models and development planning, published for the World Bank by Oxford University Press, 1982, p 2.

4 أنظر: لطفي، التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 20-15 ؛ محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 41-34؛ بتلهم، التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 166-150؛ المعماري، عبدالغفور، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، 20-14؛ شفيركوف، التخطيط الإشتراكي والبرمجة الرأسمالية، مرجع سابق، 72-65.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مبدأ الواقعية: تتصف الخطة بالواقعية عندما يتم تحضير أرضية مناسبة لإعدادها، بحيث تعمل الأجهزة المسؤولة عن إعدادها بشكل مبدئي للوصول إلى فهم حقيقي لحاجات المجتمع وتطلعاته وأهدافه المستقبلية في ضوء الموارد المتاحة ومستوى استغلالها، فعندما تستهدف الخطة القضاء على الأمُيَّة مثلاً يجب أن تتوفر لدى وزارة التعليم موارد بشرية كافية لتغطية جميع مناطق الدولة، بما فيها المناطق النائية.
2. مبدأ شمولية الخطة: تعني الشمولية إن تشمل برامج ومشاريع الخطة جميع المناطق الجغرافية للدولة، ويستفيد منها جميع الطبقات الاجتماعية، وتغطي فترة زمنية محددة، وذلك من خلال الوصول إلى تحديداً دقيقاً للأهداف المطلوب تحقيقها، بغية وضع خطة متناسقة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة أو التقسيم (زمانياً ومكانياً).
3. إعداد الخطة ببدائل مختلفة واختيار البديل الأمثل: تمثل محدودية الموارد قيداً على طموحات الدول في إحداث تنمية شاملة، لذا فإن وضع خطط ذات بدائل متعددة اعتماداً على مدى توفر الموارد ومدى درجة استغلالها والأهداف المتوقع تحقيقها، يمثل فرصة لأجهزة التخطيط لاختيار البديل الأمثل الذي يحقق أقصى طموح في ظل الموارد المتاحة.
4. مبدأ التوازنات والتناسبات في الخطة: إن التوصل إلى وضع أرقام متناسبة بين الادخار والاستثمار والإنتاج والاستهلاك، وكذلك بين الاستهلاك والاستثمار، وكذلك تحقيق توازن بين مصاريف المشاريع وتكاليفها وعوائدها، يمثل تحدياً حقيقياً للمخطِّط، لأن تحقيق التوازن والتناسب بين مكونات الخطة سببٌ رئيسيٌّ لنجاحها في تحقيق تنمية متناسقة ومستمرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. مبدأ التناسق والترابط: يعتبر من المبادئ الأساسية للتخطيط الاقتصادي، فالخطة التنموية تحتاج درجة عالية من التنسيق في الأهداف العامة والخاصة من جهة، وبين القطاعات الرئيسة والفرعية التي تشملها من جهة أخرى.
6. مرونة الخطة: تتعرض جميع أنواع الخطط إلى تغيرات تفرضها الظروف الطبيعية والتطورات العلمية والتقنية، ومن ثمَّ على المخطط ترك فسحة للتغير لمواجهة هذه المتغيرات دون أن يصل التغير إلى درجة التشتت والخروج عن الأهداف الأساسية والاستراتيجية.
7. استمرارية الخطة: تبنى الخطط التنموية على مراحل، وتقوم على التنبؤ بالمستقبل، لذا فإن الاستمرارية للخطط حاجة موضوعية، خاصة أن هناك مشاريع تعتمد على إنجاز مشاريع أخرى.
8. إلزامية تنفيذ الخطة بالنسبة للاقتصاديات المخططة: يعتمد الاقتصاد المخطط على الإلزامية في تنفيذ الخطة، فهي تعتمد على الترابط بين وحدات الإنتاج المختلفة، ويعتمد إنجاز الخطة على فاعلية التنفيذ التي ترتكز على الإلزامية.

بالإضافة إلى المبادئ السابقة التي تمثل نقاط الارتكاز الأساسية لبناء الخطة، توجد مقومات لنجاح عملية التخطيط والتنفيذ، فالتجارب التي مرت بها الدول في عمليات التخطيط أبرزت الحاجة إلى وجود هذه المقومات[1]:

1. توفر جهاز تخطيطي قادر بكوادره على وضع الخطط ومتابعتها.
2. وجود جهاز إحصائي قادر على توفير المعلومات عن مختلف المتغيرات في مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم.

---

1 عريقات ، حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 1، 1992م، ص 69-68.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. توفير وتخطيط مصادر التمويل المطلوبة لتنفيذ الخطة.
4. الاهتمام بالتوزيع الجغرافي للمشاريع والبرامج التنموية الواردة في الخطة، فالعدالة في التوزيع الجغرافي للمشاريع هي الضمان لحسن استغلال الموارد، وضمان لإيصال الخدمات الأساسية لجميع مناطق الدولة.
5. تخطيط الطاقات البشرية، جنباً إلى جنب، مع تخطيط الطاقات المادية، حتى لا يكون قصور لدى بعض فئات العاملين والفنيين عن سد احتياجات مشروعات الخطة، حتى لا تحدث اختناقات تعوق الخطة عن تحقيق أهدافها المرسومة.
6. اعتماد المشاركة اساساً في تحمل مسؤوليات التخطيط والتنفيذ.
7. نجاح الوحدات المشاركة في تنفيذ الخطة يعتمد على تنفيذ نصيبها من الخطة.
8. أهمية نشر الوعي التخطيطي بكل وسائل الإعلام، بهدف تحميل المواطن مسؤولية دعم الخطة الشاملة، من خلال موقعه سواء كان مشاركاً أو منتجاً أو مموّلاً.

وتمرُّ عملية التخطيط في عدد من المراحل المتسلسلة والمترابطة، ولعل إعداد الخطة أكثر المراحل حساسية، وتتطلب درجة عالية من الدقة والموازنة بين الإرادة والتوجيهات السياسية في الدولة وحاجات السكان من جهة، والإمكانيات المتاحة من جهة أخرى، حتى يتم إعداد خطة مقبولة من جميع الأطراف وقابلة للتنفيذ[1].

يضاف إلى هذا أن إعداد الخطة يحتاج إلى تحضير تشريعي وسياسي واقتصادي واجتماعي، فالخطط الاقتصادية تحتاج إلى قرار اعتماد على شكل قانون أو نظام يصدر من السلطة التشريعية (البرلمان) بناءً على طلب السلطة التنفيذية (الحكومة)، فضلاً عن قانون التخطيط المعتمد مسبقاً من

1 غنيم، عثمام محمد، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2001م، ص 57.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة، والذي ينص على ضرورة التخطيط وأهميته كسياسية استراتجية للدولة، نذكر منها (قانون التخطيط الأردني رقم 68 لسنة 1971 والقانون الكويتي للتخطيط رقم 60 لسنة 1986)[1].

لقد اتفقت الآراء على أن إعداد الخطة يتضمن عدة مراحل، كل مرحلة يجب أن تُستَكْمَلَ قبل البدء بالمرحلة التالية، ومراحل إعداد الخطة حسب الترتيب التالي[2]:

أولاً: مرحلة الدراسات الأولية (الإمكانيات المتاحة):

تمثل مرحلة الدراسات الأولية حجر الزاوية في بناء الخطط، ولعل أفضل الجهات التي تتصدى لهذه المهمة هي هيئة التخطيط المركزية، بدعم ومساعدة من مراكز الأبحاث الحكومية ودوائر الإحصاءات العامة. إن الهدف من الدراسة والدراسة الأولية هو تحديد الإمكانيات المتاحة للمجتمع وتشمل (حجم الموارد البشرية والمادية ومدى تطورها، والوضع الاقتصادي الراهن والهيكل الإنتاجي السائد، وحجم القوة البشرية ومستواها الإنتاجي ومدى الكفاءات المتوافرة، وحجم رأس المال القائم في المجتمع، وغيرها)، وكذلك تهدف الدراسات إلى التعرف على التغيرات التي طرأت على الاقتصاد القومي في السنوات السابقة، وخاصة السنة التي تسبق إعداد الخطة، وذلك بهدف دراسة سلوك المتغيرات الرئيسة مثل (إنتاجية العمل، الاستثمار والاستهلاك).

وتشكّل هذه المرحلة تحدياً لبعض الدول، وتجعل عملية التخطيط برمتها على المحك فيما يتعلق بتوفير بيانات شاملة وصحيحة، وتختلف – بطبيعة الحال – الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة عن دول مثل ليبيا والمكسيك، (حيث لا توجد في ليبيا معلومات كافية وموثوق بها عن

---

1 موقع وزارة التخطيط الأردنية (MOP.GOV.JO) وموقع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (scpd.gov.kw).

2 أنظر: غنيم، التخطيط، مرجع سابق، ص 57؛ العواملة، ادارة التنمية، مرجع سابق ص 78؛ لطفي، التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص – 6557؛ محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 69–54؛ بتلهم، التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 68–65؛ المعماري، عبدالغفور، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، 73–65.

.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع الاقتصادي وبيانات كافية لأرقام الإنتاج والاستهلاك وغيرها، كذلك الأمر بالنسبة للمكسيك حيث تغيب المعلومات الصحيحة والكاملة)[1].

ويمكن أن تساهم أيضاً اقتراحاتُ الوحدات شبه الحكومية والهيئات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب في إثراء عملية صياغة الإطار العام للخطة.

ثانياً: تحديد أهداف الخطة:

بعد الانتهاء من إجراء الدراسات الأولية وتجميع خطط المشاريع المبدئية للقطاعات المختلفة والمناطق الإقليمية، تبدأ الهيئة المركزية للتخطيط بوضع أهداف عامة وفرعية للخطة. وتوضع الأهداف بناء على الدراسات والمقترحات الأولية، وبناء على الموارد المتاحة، فضلاً عن توجهات القيادة السياسية، فالقرار السياسي له دور حاسم في ترجيح الأهداف العامة للخطة، حيث تعتبر خطة التنمية للدولة سياسية بامتياز، والقرار السياسي يستأنس برأي الهيئة التخطيطية باعتبارها مستشاراً فنياً.

ثالثاً: إعداد الإطار المبدئي للخطة:

بعد وضع الأهداف الرئيسة للخطة، تبدأ الهيئة المركزية للتخطيط بوضع إطار للخطة بصورة مبدئية. والإطار المبدئي يعني ترجمة الأهداف إلى أرقام وقيم على صورة مؤشرات توجيهية، تشمل كافة المتغيرات على مستوى الاقتصاد القومي(الدخل، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات، الواردات، القوى العاملة...الخ). وذلك بهدف رصد المخصصات والموارد لتحقيقها، وبالتالي الرقابة على تنفيذها ومدى تحقق هذه الأهداف بعد الشروع في تنفيذ الخطة. وبعد استكمال الإطار المبدئي للخطة ووضع المؤشرات التوجيهية ترسل الخطة المبدئية مرة أخرى للمستويات الإدارية والتنفيذية المختلفة، بهدف الحصول على تغذية راجعة.

---

1 Waterston, Development Planning (Lessons Of Experinence),p 170.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: إرسال إطار الخطة المبدئي إلى المستويات الأولى:

يحتاج الإطار المبدئي للخطة إلى مراجعة، للتأكد من كفاية الأهداف وواقعيتها، من هنا فإن المستويات الأولى ممثلة بالوزارات والدوائر تستطيع وضع خطط أكثر تفصيلاً لكل هدف من الأهداف، فلا يمكن الحديث عن تطوير التعليم دون الرجوع إلى وزارة التربية والتعليم، وكذلك مشاريع الصحة والبنى التحتية وغيرها من مشاريع تحتاج إلى آراء فنية للوصول إلى قيم ومخصصات تفصيلية ودقيقة لبناء خطة واقعية قابلة للتنفيذ.

خامساً: الصورة النهائية للخطة:

بعد استكمال مناقشة الخطط وتعديلها وإقرارها من قبل القطاعات المختلفة في ضوء الأهداف العامة، تبدأ مرحلة إقرار الخطة بصورتها النهائية، وهي مرحلة تستهدف بشكل أساسي إعادة صياغة الخطة بناء على التعديلات والمقترحات التي تقدمها المستويات الأولى المشاركة في إعداد الخطة، ثم يأتي دور هيئة التخطيط المركزية في التنسيق بين الخطط القطاعية المختلفة للموازنة بينها من حيث مدى تناغمها مع الأهداف العامة ومدى توفر مخصصات لها، وذلك للوصول إلى الصورة النهائية للخطة الشاملة للدولة، بهدف استكمال مراحل إقرار الخطة.

سادساً: إرسال الخطة النهائية إلى المستويات المختلفة:

بعد اختيار الإطار النهائي للخطة القومية، ترسل الخطة التفصيلية إلى كافة المستويات، بهدف تعديل خططهم الفرعية بما يتلاءم مع الاقتراح النهائي للخطة. وفي هذه المرحلة قد لا تتغير الخطة القومية بشكل كبير وإنما قد يصيبها تغييرات طفيفة لا تمس جوهرها. وبعد استكمال المقترحات النهائية وإقرار الخطة من قبل لجنة التخطيط المركزية، ترسل إلى السلطة السياسة العليا للموافقة عليها.

سابعاً: الخطة في صورة قانون:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبدأ السلطة التنفيذية في مناقشة الخطة للتأكد من التزامها بالأهداف العامة المحددة مسبقاً، ثم ترسل إلى السلطة التشريعية لإقرارها بشكل قانون، بحيث تصبح الخطة نافذة المفعول؛ تتضمن أوامر وبرامج ملزمة لكافة القطاعات، للنهوض بعملية التنفيذ سعياً نحو تحقيق الأهداف العامة للخطة.

الفرع الثاني: تنفيذ الخطة

بعد استكمال خطوات الإعداد وذلك بصدور الخطة على شكل قانون، تصبح الخطة موضع تنفيذ، فتتصدّى الأجهزة والمؤسسات الحكومية لعملية التنفيذ جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والمنظمات الأهلية، فالخطة الاقتصادية تحتاج إلى جهود مشتركة للتنفيذ: الحكومة بصفتها سلطة تنفيذية والقطاع الخاص كشريك في العملية الاقتصادية والتنموية.

تعتبر مرحلة التنفيذ الاختبار الحقيقي للجهات الرسمية والخاصة فيما يتعلق بجدية تنفيذ برامج الخطة، حيث تقع على الوزارات والمؤسسات المختلفة مهمة تنفيذ الخطة. وتعتبر هذه المرحلة مرحلةً مهمة لمراجعة الخطة أثناء تنفيذها، بهدف معرفة مواطن الخلل والنقص ومحاولة تصحيحها قبل الوصول إلى نتائج غير مرغوبة. وفي الأردن تعتبر وزارة التخطيط الجهة التي تراقب عملية التنفيذ من خلال[1]:

1. بناء نظام فعّال للمتابعة خلال سير عملية التنفيذ.
2. جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالقطاعات والبرامج المشمولة بالخطة.
3. توفير قواعد البيانات حول القطاع والبرامج والمشاريع ومؤشرات قياس الأداء على كافة المستويات. وتحليل بيانات الإنجاز، وإعداد التقارير حولها ورفعها إلى الجهات المعنية.

---

1 أنظر موقع وزارة التخطيط: http://mop.gov.jo/DetailsPage/DirectoratesDetails.aspx?ID=32، تاريخ الأقتباس 6\9\2014.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. متابعة تنفيذ المشاريع حسب خطط العمل لها. ومتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإصدار التقارير الدورية.

المبحث الثالث:

معايير تقييم خطط التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لا يمكن لعمليات التخطيط الاقتصادي على مختلف أشكالها ومراحلها أن تكتمل دون تقييم، فالمراجعة المستمرة للخطط تمثل مؤشراً حقيقياً على مدى نجاح الخطط، ومدى الحاجة إلى تعديل بعض السياسات والبرامج، كما تعطي مؤشراً للأثر التنموي الذي تتركه السياسات الاقتصادية، لأن (التخطيط عملية مستمرة لا تنتهي بانتهاء الخطة. ويتطلب ذلك دراسة مستفيضة لظروف التنفيذ وصعوباته والأخطاء بهدف تلافيها في وضع الخطط المستقبلية)[1]، كما أن (تقييم أثر عمليات التخطيط الاقتصادي يجب أن يستهدف ليس فقط المؤشرات الاقتصادية الرئيسة مثل عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات، بل يجب أن تشمل المؤشرات ذات العلاقة بدفع التنمية وزيادتها مثل الادخار، والاستثمار المادي والبشري والتطور التقني، وتقويم الهدف الأوسع للتنمية المتمثل في إشباع الحاجات الأساسية وتوفير فرص العمل والارتقاء بمستوى الحياة البشرية مادياً ومعنوياً)[2].

لذلك فإن الباحث سيعرض أهم المعايير (الشرعية والاقتصادية) المستخدمة في تقييم أهداف الخطط التنموية ونتائجها، وذلك لتحقيق هدفين، أولاً: معرفة مدى نجاح الخطة من خلال مقارنة الأرقام المخططة والأرقام المحققة بالفعل، والاستفادة من نتائج التقييم لرسم الخطوط العريضة

---

1 محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 490.

2 وديع، محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، 1997م، ص 10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتخطيط في المستقبل. وثانياً: مدى موافقة الأهداف الموضوعة للمعايير الشرعية والاقتصادية وهل النتائج المحققة تلبي الحدود الدنيا من المعايير.

المطلب الأول: معايير اقتصادية

يتناول هذا المطلب أثر خطط التنمية الاقتصادية على الاقتصاد الأردني، من خلال الاعتماد على عدة معايير لتقييم الوضع الاقتصادي في خطط التنمية الاقتصادية[1]:

1. معيار متوسط دخل الفرد، ويمثل متوسط الدخل الحقيقي؛ أي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان.
2. معايير صحية، مثل عدد الوفيات ومتوسط عمر الفرد وعدد الأسرّة والأطباء.
3. معايير تعليمية، مثل نسبة الأمية لمن أعمارهم فوق 15 عاماً، عدد الطلبة في مختلف المراحل التعليمية ونسبتهم إلى عدد المعلمين، ونسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى مجمل الإنفاق الحكومي.
4. معايير هيكلية، مثل نسبة السلع الصناعية من مجمل الصادرات، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة، ونسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي.
5. معايير الاستقرار المالي، وتتضمن مؤشرات مثل العجز في الموازنة، ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، ومعدل التضخم.

---

1 (Nancy Baster, Measuring Development, Frank Cass & Company Limited, London, England, 1972) ,(Todaro, Michael and Smith, Stephinen, Economic Development, Eleventh Edition, Pearson Education Limited, Essex, England, 2011, p 14, 45, 204, 211). (The use of socio-economic indicators in development planning, United Nations Educational, Scientific and cultural Organization, 1979, pp 117-119)., Doaldson, Lorain, Economic Development (Analysis and Policy), West Publishing Company- New York-USA, 1984, PP 20-30.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: معايير شرعية

تعتمد التنمية في الإسلام على الإنسان، فهو محور العملية التنموية، سواء من خلال وظيفة الاستخلاف، التي تتطلب تطويع موارد الأرض بما يحقق بقاء الإنسان وإحياء الأرض، وإما من خلال المبادئ الإسلامية التي تحث على العمل والاستثمار وتحارب البطالة والاكتناز، من خلال منظومة القواعد الشرعية والسنن المؤكدة والقيم الأخلاقية. وتعتمد التنمية في الإسلام على التشاركية، فهي لا تلغي دور الدولة كما تفعل الرأسمالية، ولا تحجر على الفرد وتلغى خياراته كما تفعل الاشتراكية. فالتشاركية بين الأفراد والدولة تسهم في بناء الخطط والتنفيذ لما فيه مصلحة المجتمع كله، فالفرد ركن أساسي في العملية التنموية وهدف رئيسي لها، (فقد وضع الإسلام خطوات لمعالجة المشكلة الاقتصادية، تبدأ بضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، والتركيز على تعاون وتكامل الفقراء والأغنياء بدل التناقض والصراع، وأخيراً التركيز على الجوانب الروحية والخلقية جنباً إلى جنب مع تحقيق الرخاء المادي والاقتصادي)[1].

إن تقييم الخطط التنموية يجب أن يركز على مدى تحقيق مصلحة الدولة والأفراد في ضوء أولويات ومقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة، لذا فإن معايير التقييم تدور حول مدى الالتزام بهذه المنظومة عند تنفيذ الأعمال والمشاريع. وسيقوم الباحث ببيان نوعية المعايير الشرعية للتقييم وكيفية استخدامها.

فأساس التنمية في الإسلام يقوم على خمسة أولويات (مقاصد)، حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهي أولويات تهدف إلى بناء المسلم من الناحية الدينية والصحية والعلمية والاقتصادية، وهذه الأبعاد الأربع (الدين، والصحة، والعلم والوضع الاقتصادي) هي ما تسعى

1 الفنجري، محمد شوقي، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، دار الوطن للطباعة والنشر والاعلام– الرياض–السعودية، ط2، 1987م، ص 104–103.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحقيقه التنمية في الدول الحديثة، مع الانتباه إلى التفاوت في الاهتمام بالمسائل الدينية والاستعاضة عنها بالمنظومة القانونية.

وقد حرص الإسلام على ترتيب أولويات التنمية بحسب درجة الأهمية في تحقيق مصالح المسلم؛ إذ يتعين على المجتمع المسلم (توجيه نظامه وأساليبه وطاقاته وأدواته نحو تحقيق الضروريات يليها الحاجيات ثم التحسينات)[1]، ويقابل هذه الأولويات مستويات ثلاثة في الاقتصاد التقليدي هي (الضروريات وشبه الضروريات والكماليات)، ولكن مكوّنات كل مستوى تختلف في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد التقليدي.

ويستلزم التقييم من الناحية الشرعية الالتزام بضوابط معينة في تقويم البرامج والخطط، وقد عرض أنس الزرقا دور القيم والمعايير الإسلامية لتقويم المشروعات الاستثمارية في المنهج الإسلامي، (حيث ضمَّن فيه خمسة معايير للمفاضلة بين المشروعات وهي)[2]:

1. اختيار طيبات المشروع وفق الأولويات الإسلامية.
2. توليد رزق رغد لأكبر عدد من الأحياء.
3. مكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل والثروة.
4. حفظ المال وتنميته.
5. رعاية مصالح مَنْ بعدنا.

1 عفر، محمد عبد المنعم، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصادي الإسلامي، دار الوفاء – المنصورة – مصر، ط1، 1992م، ص 39.

2 الزرقا، أنس، القيم والمعايير الإسلامية لتقويم المشاريع الاستثمارية في النهج الإسلامي، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة، عدد 31، عام 1982، ص88.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استخدم الباحث هذه المعايير المتعلقة باختيار المشروعات في تقييم أهمية مشاريع الخطط التنموية وبرامجها من الناحية الشرعية. ويبرز العدل كمعيار مهم في اختيار المشروعات. والعدل يشمل حجم التشغيل المتوقع لأفراد المجتمع والتوزيع الجغرافي للمشاريع وأخيراً توطين المشاريع.

واعتمد الباحث كذلك على معيار أو ضابط الحلال والحرام للحكم على عملية اختيار المشروعات، خاصة من ناحية التمويل ونوع الإنتاج.

بعد استعراض معايير التقييم هذه، سيتم في الفصل الثالث تحليل نتائج التخطيط في ضوء المعايير السابقة، من خلال مقارنة المخطط بالمتحقق فعلياً، كما سيتم تفسير وبيان المعنى الاقتصادي والاجتماعي لبعض المعايير، من خلال النسب المختارة ومدى تأثير هذه النسب على التنمية الاقتصادية بشكل خاص والتنمية بشكل عام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

تقييم أهداف خطط التنمية الأردنية

المبحث الأول: واقع التخطيط التنموي الاقتصادي في الأردن

المطلب الأول: فلسفة التخطيط في الأردن

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتخطيط التنموي في الأردن

المبحث الثاني: تقييم أهداف خطط التنمية الأردنية

المطلب الأول: معيار الملاءمة

المطلب الثاني: معيار الفعالية

المطلب الثالث: معيار الكفاءة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

واقع التخطيط التنموي الاقتصادي في الأردن

تمهيد:

يصنف الأردن ضمن دول العالم الثالث، وهو بلد يتميز بشح الموارد وصغر حجم الاقتصاد، مما تسبب في مشكلات اقتصادية متواصلة مثل عجز ميزانية الدولة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، كما أن حساسية لاقتصاد العالية للتغييرات الخارجية للاعتماد المتزايد على دول الإقليم والدول الأجنبية شكلت مشكلة أخرى. بالإضافة إلى الزيادة السكانية المستمرة التي تفوق النسب الطبيعية، بسبب الهجرات القسرية التي تعرض لها أبناء الدول المجاورة نتيجة الحروب والظروف السياسية التي صعّبت من الوضع الاقتصادي، وشكلت ضغطاً على الموارد الشحيحة وتفاقم المشكلات المتعلقة بالبطالة والتضخم، حيث وصلت نسب التضخم والبطالة عام 1989م إلى (25%) و(10%) على التوالي مقارنة بنسب عام 1988م التي بلغت (6.6%) بالنسبة للتضخم و(8.8%) للبطالة.

لكل ذلك كان لابد من البحث عن حلول تخفف الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، وتقلل حساسية الاقتصاد للمتغيرات الإقليمية التي يتعرض لها الاقتصاد الأردني، سواء كانت عربية أم أجنبية. وقد برزت أهم الحلول من خلال وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الإصلاح الاقتصادي. وفي سبيل استعراض التخطيط التنموي في الأردن سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتحدث عن فلسفة التخطيط في الأردن، والمطلب الثاني يتناول التطور التاريخي للتخطيط التنموي في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: فلسفة التخطيط في الأردن

تتضح فلسفة التخطيط في الأردن من نصوص مواد الدستور الأردني، ومن قانون التخطيط الأردني وخاصة المادة الثالثة منه (انظر الملحق رقم 5). ويمثل التخطيط للأردن استراتيجية ضمن النهج الاقتصادي المتبع من الدولة، بهدف زيادة الدخل والإنتاجية وعدالة التوزيع للوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مرضية، وقد أشار الملك الراحل الحسين بن طلال إلى أهمية التخطيط في خطابات العرش في مجلس الأمة بشكل دائم، فقد قال في خطاب عام 1986(لقد أخذ الأردن بالتخطيط العلمي أسلوباً في العمل الجاد على زيادة الدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)[1]. كما أن (قانون التخطيط اعتمد على عدة مبادئ منها الإيمان بكرامة الفرد وإتاحة الفرصة للمبادرة والنشاط الفردي مع المحافظة على المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطغي أحدهما على الآخر. والإيمان بوحدة الأمة العربية في الوطن العربي الموحد المتكامل اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً وسياسياً)[2].

والمتتبع للغايات العامة للخطط التنموية الأردنية يلاحظ أن المخطط الأردني سعى نحو (توجيه الحجم الأكبر من الاستثمارات إلى قطاعات سلع التجارة بغية تنشيط دور تلك القطاعات في توليد الدخل وتخفيف الاعتماد على الخارج في توفير الحاجات الأساسية للبلاد، ورفع مستوى الدخل الفردي وتحقيق توزيع أكثر عدلاً للدخل القومي، ومعالجة مشكلة البطالة، ومعالجة وضع الميزان التجاري للبلاد بتنويع قاعدة الصادرات الوطنية، وتوسيع نطاقها الجغرافي ودعم مكونات

---

1 خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني العاشر، 1\11\1986.

2 المعشر، مروان، التجربة الأردنية في عملية التخطيط الاقتصادي، ضمن ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي 28-25\10\1986 الجزء الثاني التجارب القطرية العربية، تنظيم (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي و المعهد العربي للتخطيط بالكويت والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية)، من أصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1988، ص 19-18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ميزان المدفوعات الأردني من عوامل الإنتاج في الخارج)[1]، ولكن الخطط لم تنجح في تحقيق كل ذلك، فمتوسط حصة الفرد من الدخل لم يرتفع كثيراً، فقد سجل (1157) ديناراً عام 2006 مقارنة مع (1156) ديناراً عام 1986، وارتفعت كذلك نسبة البطالة إلى (14%) عام 2006 مقارنة مع (8%) عام 1986[2].

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتخطيط التنموي في الأردن

بدأت دول العالم منذ مطلع القرن العشرين وضع خطط تنمية شاملة مع التركيز على خطط التنمية الاقتصادية، بهدف النهوض باقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مقبولة، وتعزيز الإنتاجية وزيادة عدالة التوزيع. وكان الأردن الذي استقل بشكل كامل عن بريطانيا عام 1946م واحداً من تلك الدول، وقد سعى منذ اللحظة الأولى للاستقلال إلى بناء اقتصاد وطني قوي، وإلى تحقيق تنمية شاملة بسبب الظروف الدولية الصعبة في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين وما تلاها.

لكن الأردن عانى منذ الاستقلال من شح الموارد وثقل الأعباء الدفاعية في منطقة ملتهبة بسبب الصراع الصهيوني العربي، بالإضافة إلى الأثر الكبير السلبي للزيادات السكانية الكبيرة – غير الطبيعية – بسبب الهجرات القسرية لمواطني الدول المحيطة بالأردن وخاصة من فلسطين والعراق ولبنان، وغيرها من مناطق عربية وغير عربية[3].

كل ذلك دفع إلى المباشرة بعمليات التخطيط مبكراً خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، (حيث كانت الخطط عبارة عن مشروعات فردية سواءً بنى تحتية أو مصانع أو محطات توليد كهرباء، ثم انتقل التخطيط منذ عام 1963 إلى مرحلة الخطط الخمسية، فكانت أول خطة

---

1 الوزني، خالد، سياسات التكيف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة – مصر، 1994، ص 26.

2 التقارير السنوية للبنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة.

3 يقصد بالمناطق غير العربية (مناطق الشيشان والشركس، والأرمن والاكراد والتركمان وغيرهم).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خمسيه للأعوام 1963–1967 والتي أعيد صياغتها إلى خطة السنوات السبع 1964–1970 ولكن العمل بها توقف بسبب حرب حزيران 1967. ثم استأنف الأردن النشاط التخطيطي بالخطة الثلاثية 1973–1975، ثم استمر بعدها التخطيط حتى عصفت الأزمة الاقتصادية بالأردن أواخر عام 1988 مما أدى إلى وقف العمل بخطة 1986–1990)[1].

لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي للبحث عن برنامج لحل المشكلة الاقتصادية، فكان الالتزام الأردني ببرنامج للتصحيح الاقتصادي للفترة الأولى من عام 1989 إلى عام 1993 ثم من عام 1994إلى عام 1998، والذي يستهدف بشكل أساسي (إعادة جدولة المديونية الخارجية ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، وهي عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والحد من الإنفاق العام والخاص)[2]. ثم توقف التخطيط خلال السنوات الأربع (1989–1993)، ولم يستأنف إلا بعد التزام الأردن ببرنامج ثانٍ للتصحيح الاقتصادي امتد من 1992 إلى 1998، حيث وضعت خطة للسنوات 1993–1997 جاءت لتعزيز برنامج التصحيح الاقتصادي. ثم جاءت خطة 1999–2003، تلتها خطة 2004–2006، وهي الأخيرة في سلسلة الخطط التنموية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1 خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام (1990–1986) و(2006–2004)، وزارة التخطيط الأردنية.

2 الفإنك، فهد، برنامج التصحيح الاقتصادي (1998–1992)، مؤسسة فهد الفإنك للنشر، عمان– الأردن، 1992، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تقييم أهداف خطط التنمية الأردنية

تمهيد:

تتعدد أهداف الخطط بحسب الفلسفة الاقتصادية المتبعة، ومستوى التخطيط، ومرحلة التطور الاقتصادي للدولة. وفي هذا الصدد يمكن (التمييز بين ثلاث مراحل تاريخية تمثل تطور الفكر التنموي[1]:

1. حقبة البناء: الجدل بين الاقتصاديين التقليديين والهيكليين 1945-1960.
2. حقبة التأصيل: المواجهات الإيديولوجية 1960-1975.
3. حقبة التجديد: التنمية البديلة 1975 حتى مطلع القرن الحادي والعشرون.

و يمكن عرض الأهداف في تلك الحقب التاريخية كما يلي في جدول رقم (1):

جدول رقم (1) يوضح المراحل التاريخية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن	
المرحلة التاريخية	أهداف المرحلة
حقبة البناء	بناء البنية التحتية
	تغيير هياكل الاقتصاد
حقبة تعزيز النمو	التخلص من التبعية الاقتصادية والاستغلال
	أستكمال البنى التحتية ورفع كفاءة الموارد البشرية وزيادة إنتاجية الاقتصاد
	تطبيق التقنية والتوزيع القطاعي للاستثمارات وتحقيق التوازن بين التكوين الرأسمالي والاستهلاك
حقبة الإصلاح وإعادة البناء	القضاء على الفقر
	تحقيق الإصلاح الاقتصادي
	تحسين توزيع الدخل
	الارتقاء بنوعية الحياة
الجدول من تصميم الباحث	

1 أنظر، الوزني، خالد، الاقتصاد الأردني ونموذج المرض الهولندي، مرجع سابق، ص 18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تعدد أهداف التخطيط مؤشر على حيوية عملية التخطيط ومرونتها، كما يعطى مؤشراً على أهمية التنمية في المراحل المختلفة لبناء الدول وتطورها، وعدم اقتصارها على مرحلة معينة أو على شعب معين.

ولأهداف الخطة معايير للتقييم، سيتم التركيز على ثلاثة معايير منها:

1. الملاءمة: أي مدى ارتباط وملاءمة أهداف الخطط لمتطلبات التنمية الاقتصادية، مثل النمو ومعالجة العجز والبطالة والتضخم.
2. الفعالية: أي مدى فعالية الخطط في تحقيق أهدافها.
3. الكفاءة: أي مدى كفاءة الخطط في استغلال الموارد البشرية والمالية في تحقيق أهدافها.

وبالنظر إلى الخطط التنموية محل الدراسة، التي تبدأ من عام 1986 حتى 2006، يمكن تناول مدى ارتباط أهداف الخطط بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الأردنية من خلال معايير (الملاءمة، الفعالية والكفاءة).

المطلب الأول: معيار الملاءمة

تنطلق أهداف الخطط من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد، فقد كان للمؤثرات الداخلية والخارجية الدور الأكبر في صياغة الأهداف التنموية التخطيطية، وذلك بسبب حساسية الأردن للظروف الخارجية للدول المحيطة به، كما أن وجود الأردن على أكبر خط تماس مع العدو الإسرائيلي جعل الوضع الداخلي غير مستقر معظم الأوقات، خاصة الفترة الواقعة بين 1967 إلى نهاية منتصف السبعينيات. من هنا فقد استند التخطيط على الأوضاع الداخلية والخارجية عند صياغة الأهداف. وللحكم على ملاءمة تلك الأهداف لاحتياجات المواطنين والقطاعات المستهدفة، يمكننا التعرف على مجموعتين من الأهداف (المجموعة الأولى تتصل بالتركيز على الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والمجموعة الثانية تتصل بمعالجة المشكلات الاقتصادية التي قد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتبدى لواضعي القرار خلال تطبيق الخطة موضوع الدراسة)[1]، ويمكن التعرف على أهم الأهداف التي سعت الخطط خلال فترة الدراسة إلى أنجازها:

1. تحقيق الاستقرار المالي.
2. تحقيق نمو اقتصادي.
3. تعزيز دور القطاع الخاص كمشارك رئيسي في النشاط الاقتصادي.
4. مكافحة الفقر والبطالة وتحسين ظروف معيشية المواطنين.
5. تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة.
6. الإصلاحات القانونية والإدارية التي تعزز الإصلاح الاقتصادي.
7. التصدي للفساد واعتماد الشفافية كأسلوب عمل للقطاع العام والخاص.
8. المحافظة على عجز الموازنة وحجم المديونية ضمن معدلات معقولة.

يبين الجدول رقم (2) بعض أهداف الخطط والمؤشرات التي استخدمها الباحث للحكم على مدى ملاءمة أهداف الخطط التنموية الأردنية، وقد تم أخذ قيمة كل مؤشر عام 1986 عند بداية فترة الدراسة وعام 2006 عند انتهائها. ويتضح للباحث وجود تناقض في نتائجها، خاصة ما يتعلق بمعدلات النمو والبطالة وعجز الموازنة، فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً وصل إلى (747) مليون دينار عام 2006 مقارنة مع وفر (39) مليون دينار عام 1986، كما أن نسبة البطالة ارتفعت إلى (14%) عام 2006 مقارنة مع (8%) عام 1986، على الرغم من تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ (8%) عام 2006 مقابل (2%) عام 1986. كذلك فقد تحسن مؤشر التنمية البشرية الذي وصل إلى (74%) عام 2006 مقارنة مع (62%) عام 1986، كما ارتفع الاستثمار الخاص إلى (2009) مليون دينار عام 2006 مقارنة مع (490) مليون دينار عام

1 المعشر، التجربة الأردنية في عملية التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 21-20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1986، وهذا دليل على وجود تناقض في بعض الأهداف، فليس من المفترض أن يرتفع عجز الموازنة أو ترتفع نسبة البطالة في الوقت الذي يرتفع فيه الناتج الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية ويزداد حجم الاستثمار الخاص.

جدول رقم (2) الحكم على ملاءمة الأهداف الرئيسة للخطط التنموية خلال فترة الدراسة

	الهدف	المؤشر	1986	2006
1	تحقيق الاستقرار المالي	عجز الموازنة العامة بعد المساعدات العجز (-) الوفر (+) مليون دينار	39	-747
2	تحقيق نمو اقتصادي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة %	2	8
3	تعزيز دور القطاع الخاص كمشارك رئيسي في النشاط الاقتصادي	حجم الاستثمار الخاص (مليون دينار)	490	2009
4	معدل البطالة	نسبة البطالة %	8	14
5	تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة	مؤشر التنمية البشرية[1] %	62	74
6	الإصلاحات القانونية والإدارية التي تعزز الإصلاح	الحرية المدنية [2]	5	4
7	التصدي للفساد واعتماد الشفافية كأسلوب عمل للقطاع العام والخاص	مؤشر الفساد [3]	n/a	5.3

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: خطط التنمية الأردنية، تقارير البنك المركزي السنوية، تقارير البنك الدولي، وموقع أطلس بيانات العالم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1 مؤشر التنمية البشرية: مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ 1990 لتحديد وضعية التنمية البشرية في بلد معين،ويرتكز المؤشر على ثلاث معطيات احصائية اساسية وهي: مستوى الصحة الذي يمثله متوسط أمد الحياة منذ الولادة،ثم مستوى المعرفة ويمثله نسبة الامية عند البالغين ومستوى ولوج التعليم المدرسي من الابتدائي الى التعليم العالي،واخيرا مستوى الناتج الاخلي الاجمالي للفرد–أي الدخل السنوي للفرد. يصنف هذا المؤشر الدول من (0) (أقل تنمية بشرية) إلى (1) (أعلى تنمية بشرية) . المصدر(Todaro and Smith, Economic Development, p. 48).

2 الحرية أو الحريات المدنية: يشير الأسم إلى حماية الفرد من الحكومة من حيث إساءة استعمال قوتها أو درجة تدخلها في حياة المواطن. وتشمل الحريات المدنية، حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية المعتقد وحرية التعبير، بالإضافة إلى الحق في محاكمة عادلة والحق في الخصوصية..ألخ.

3 مؤشر الفساد: منذ العام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارً(CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بانه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من اجل المصلحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا فيما يتعلق بمؤشر الحريات فقد سجل معدل 5 عام 1986م وأنخفض إلى 4 عام 2006م، بينما سجل مؤشر الفساد معدل (5.3) وهو فوق المتوسط ويحتاج إلى جهود إضافية تبذلها الأجهزة الحكومية المعنية بمكافحة الفساد لتحسين المعدل حتى يقترب من (10). من هنا كان المفترض أن ينتبه المخطط إلى ترتيب الأهداف والمشاريع بما يتفق مع حاجات المجتمع للنموّ والتشغيل والتنمية.

المطلب الثاني: معيار الفعالية

يقيس هذا المعيار مدى الفعالية في تحقيق الأهداف. والواضح أن الخطط التنموية الأردنية تحقق أهدافها في الأوقات التي لا يوجد فيها اضطرابات سياسية أو اقتصادية في المنطقة. فقد حقق الاقتصاد الأردني نتائج مميزة فيما يتعلق بالنمو وخفض عجز الحساب الجاري وحجم المديونية، ولكن الأزمات المتلاحقة وحساسية الاقتصاد والوضع الأردني الداخلي لمثل هذه الأزمات سبب تراجع النمو وزيادة أعباء المديونية، وتفاقم العجز بالحساب الجاري.

فقد (حقق الاقتصاد الأردني في السنوات (1986) و (1993) و(2001 إلى 2006) نتائج جيدة مقارنة بالنتائج التي أعقبت الأزمة المالية في أواخر الثمانينيات إلى ما قبل حرب الخليج الثانية والفترة الممتدة من عام (1995) إلى عام (2000))[1]. وفي الجانب الآخر فإن الجوانب (الصحية والتعليمية) خاصة والاجتماعية عامة حققت فيها الخطط نتائج لافتة، الجدول رقم (3) يبين التطور في الخدمات الصحية:

الشخصية. الدرجة الأعلى –10– تعني الاقل فساداً والاقل–1– للاكثر فساداً في نظام من عشر نقاط. المصدر : منظمة الشفافية العالمية (transparency.org).

1 التقرير السنوية للبنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة (سنوات مختلفة).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3) يوضح مدى تحسن المؤشرات الصحية				
السنة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل الف	متوسط عمر الفرد	معدل سرير لكل 10000 فرد	معدل طبيب لكل 10000 فرد
1986	55	69	19	13
1987	50	69	19	15
1988	49	69	18	16
1989	45	71	18	18
1990	34	62	17	18
1991	34	66	16	17
1992	34	66	16	16
1993	34	67	16	16
1994	34	68	17	17
1995	28	68	17	17
1996	32	68	18	17
1997	28	69	18	17
1998	29	69	18	17
1999	28	69	17	20
2000	31	69	16	19
2001	29	70	17	21
2002	27	72	17	22
2003	22	72	17	23
2004	22	72	17	22
2005	22	72	17	24
2006	22	72	19	25
الجدول من إعداد الباحث ، المصدر: التقارير السنوية لوزارة الصحة، ودائرة الاحصاءات العامة. أنظر ملحق رقم (2)				

ويبيّن الجدول لنا:

1. تحسن نسبة وفيات الأطفال لأقل من خمسة أعوام لكل ألف من (57) وفاة لكل ألف طفل عام 1986الى (22) وفاة لكل ألف عام 2006.
2. تحسن متوسط عمر الفرد بشكل طفيف من (69) سنة في عام 1986، إلى (72) سنة في عام 2006، كذلك ينسحب الأمر على معدل سرير لكل (10000) فرد، ويعود ذلك إلى زيادة عدد السكان بشكل غير طبيعي نتيجة الهجرات المتلاحقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تحسن معدل طبيب لكل (10000) فرد من (13) طبيباً في عام 1986 إلى (25) طبيباً عام 2006.

ويعزى هذا التحسن إلى المشاريع المتعلقة ببناء المستشفيات والمراكز الطبية وزيادة أعداد الكوادر الطبية المختلفة، وهذه النتائج دليل على فعالية الأهداف المتعلقة بالجوانب الصحية.

في الجانب الآخر فإن المعايير التعليمية حققت تحسناً خلال فترة الدراسة، كما يتضح من خلال الجدول رقم (4)، حيث نلاحظ الآتي:

جدول رقم (4) يوضح مدى تحسن المؤشرات التعليمية

السنة	نسبة الطلبة إلي المعلمين	نسبة الأمية للأفراد من15 سنه فأكثر	عدد الطلبة مختلف المراحل التعليمية (الف طالب)	نسبة الإنفاق على التعليم إلي الإنفاق الحكومي
1986	0	22.5	894	8.3
1987	24	22	906	7.5
1988	24	21	906	7.7
1989	22	20	908	8.3
1990	23	18.8	1072	8.75
1991	24	17.6	1142	9.04
1992	21	16.3	1181	9.07
1993	21	15	1215	11.2
1994	21	14.8	1248	10.5
1995	20	13	1281	10.8
1996	21	13	1305	11.4
1997	21	13	1333	11
1998	21	13	1360	11
1999	20	11.7	1387	10.2
2000	20	11.3	1417	10.4
2001	19	11	1459	10.6
2002	18	10.3	1485	10.7
2003	18	9.9	1504	11.4
2004	18	9.1	1522	11.4
2005	18	9	1530	10.6
2006	18	8.9	1812	10.3

الجدول من إعداد الباحث ، المصدر: التقارير السنوية لوزارة التربية والتعليم، ودائرة الاحصاءات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تحسن نسبة الطلبة إلى المعلمين من (24) طالباً لكل معلم عام 1987 إلى (18) طالباً لكل معلم عام 2006، نتيجة زيادة عدد الجامعات والكليات وافتتاح تخصصات تعليمية جديدة.
2. تضاعف عدد طلبة المدارس في مختلف المراحل التعليمية من (894) ألف طالب عام 1986م إلى (1812) ألف طالباً عام 2006، نتيجة الزيادة السكانية الكبيرة خلال فترة الدراسة والتي تقدر بنسبة (100%)[1].
3. ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم المدرسي من (8.3%) عام 1986 إلى (10.3%) عام 2006، سعياً من الحكومة إلى تحسين النظام التربوي، وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية، والاهتمام بالبناء المعرفي الذي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني بشكل خاص والوطن بشكل عام[2].
4. تحسن نسبة الآمية للأفراد من 15 سنة فأكثر، فقد انخفضت من (22.5%) عام 1986م، إلى (9%) عام 2006م.

في رأي الباحث فإن تطور الأهداف المتعلقة بالقطاعات الصحية والتعليمية حققت معيار الفعالية، فقد كانت النتائج للمؤشرات في غالبيتها إيجابية كما هو واضح في الجدولين (3) و(4).

المطلب الثالث: معيار الكفاءة

يقيس هذا المعيار مدى كفاءة الخطط في استغلال الموارد البشرية والمالية والزمنية في تحقيق الأهداف الرئيسة. ولم يكن من السهل الحكم على كفاءة الخطط التنموية الأردنية بسبب عدم انتظام الموارد المالية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تأثرت بها المنطقة ابتداء من عام

1 أنظر التقرير السنوي لدائرة الاحصاءات العامة لعامي 1986 و2006.

2 أنظر خطة التنمية الاقتصادية الأردنية للأعوام 2006-2004، مرجع سابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1986) إلى عام (2006)، فضلا عن التراجع الكبير في قيمة حوالات الأردنيين في الخارج بسبب نفس الظروف لتلك الفترة. وقد سعت الخطط لاستغلال الموارد البشرية خير استغلال، خاصة أن هناك (حوالي (59.5%) من مجمل السكان ضمن الفئة العمرية (15-65) بحسب أرقام عام 2012 وهي الفئة التي تضم غالبية القوى العاملة، ويتوقع أن (تصل النسبة إلى (69%) عام 2030)[1]، وتمتاز الموارد البشرية الأردنية بالكفاءة العلمية والعملية والإدارية. وبخصوص الموارد المالية ومدى الكفاءة في استغلالها فقد تبين – بعد الكشف عن الأرقام الحقيقة للمديونية الخارجيه عام 1989 بعد الالتزام ببرنامج التصحيح الاقتصادي – أن هناك سوءً في أستغلال الدولة للموارد المالية وسوء تخطيط، لذا فقد سعت الخطط منذ مطلع التسعينيات إلى وضع حدود للإنفاق العام وزيادة الرقابة على عمليات الاقتراض وعمليات تخصيص التمويل. ونلاحظ من خلال الجدول رقم (5) مدى كفاءة تخطيط الإيرادات المحلية ونسبة تغطيتها للنفقات الجارية والرأسمالية:

يلاحظ من الجدول:

1. تزايد نسبة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة، فقد ارتفعت النسبة من (57%) عام 1996 إلى (91%) عام 2006.
2. عجز الإيرادات المحلية عن تغطية النفقات الجارية غالبية سنوات الدراسة، حيث سجل متوسط التغطية خلال سنوات الدراسة حوالي (97%)، وهذا مؤشر على خلل في تخطيط الإنفاق العام في حدود الإيرادات العامة، على الرغم من وجود هدف في جميع خطط التنمية الأردنية بخصوص ضبط الإنفاق وضرورة توازن الإيراد مع الإنفاق.
3. تحسنت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الرأسمالية بشكل كبير، حيث سجلت معدل تغطية بلغ تقريباً (4) عام 2006 مقابل معدل تغطية (1.25) عام 1986.

1 أنظر: التقارير السنوية الصادرة عن المجلس الأعلى للسكان (www.hpc.org.jo).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. زيادة نسبة الإنفاق الجاري من مجمل الإنفاق، حيث وصلت إلى (80%) عام 2006 مقابل (58%) عام 1976، على الرغم من استهداف الخطط زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع قاعدة المشاريع التنموية من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي، إلا أن تضخم حجم القطاع العام صعّب عملية السيطرة على حجم الإنفاق الجاري، حيث تشكل الرواتب (للعاملين والمتقاعدين) النسبة الأكبر منها، بالإضافة إلى نفقات الدفاع والأمن وفوائد

5. القروض.

جدول رقم (5) مدى كفاءة الخطط في التخطيط للإيرادات العامة وتغطيتها للنفقات الجارية والرأسمالية

السنة	الإيرادات الكلية مليون دينار	الإيرادات المحلية مليون دينار	نسبة الإيرادات المحلية من الإيرادات الكلية	نفقات رأسمالية مليون دينار	نفقات جارية مليون دينار	مجموع الإنفاق العام مليون دينار	نسبة النفقات الجارية من إجمالي الإنفاق %	نسبة النفقات الراسمالية من إجمالي الإنفاق %	نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية %	نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الرأسمالية %
1986	905	514	1	411	571	981	0.58	0.42	0.9	1.25
1987	870	532	1	363	603	966	0.62	0.38	0.88	1.46
1988	954	544	1	384	670	1054	0.64	0.36	0.81	1.42
1989	1084	565	1	353	750	1102	0.68	0.32	0.75	1.6
1990	1170	744	1	279	841	1120	0.75	0.25	0.88	2.67
1991	1451	829	1	330	904	1234	0.73	0.27	0.92	2.51
1992	1359	1221	1	353	1020	1373	0.74	0.26	1.2	3.46
1993	1406	1209	1	292	1119	1412	0.79	0.21	1.08	4.14
1994	1537	1296	1	376	1212	1588	0.76	0.24	1.07	3.45
1995	1620	1404	1	384	1310	1694	0.77	0.23	1.07	3.65
1996	1749	1432	1	410	1379	1790	0.77	0.23	1.04	3.49
1997	1621	1378	1	427	1525	1952	0.78	0.22	0.9	3.23
1998	1732	1475	1	443	1645	2088	0.79	0.21	0.9	3.33
1999	1816	1497	1	396	1643	2040	0.81	0.19	0.91	3.78
2000	1983	1592	1	336	1851	2187	0.85	0.15	0.86	4.74
2001	2092	1659	1	404	1913	2316	0.83	0.17	0.87	4.11
2002	2136	1644	1	496	1900	2396	0.79	0.21	0.87	3.31
2003	2613	1676	1	646	2164	2810	0.77	0.23	0.77	2.59
2004	2959	2147	1	803	2378	3181	0.75	0.25	0.9	2.67
2005	3062	2562	1	631	2908	3539	0.82	0.18	0.88	4.06
2006	3469	3164	1	794	3118	3912	0.8	0.2	1.01	3.98

المصدر: وزارة المالية، خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية للسنوات 1965-2011، أنظر الملحق رقم (5- د).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن

المبحث الأول: التقييم الاقتصادي

المبحث الثاني: التقييم الشرعي

المبحث الثالث: خطة تنمية اقتصادية إسلامية (نموذج مقترح)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التقييم الاقتصادي

تمهيد:

تمتد التجربة الأردنية في التخطيط التنموي الاقتصادي إلى أكثر من ستين عاماً، ابتدء من خطة 1952-1962 حتى الرؤية المستقبلية للأعوام 2015-2025، التي تعكف الحكومة الأردنية على وضعها حالياً. وقد حقق الأردن خلال هذه السنوات الكثير من الإنجازات في ضوء الموارد الشحيحة والظروف الاقتصادية والعسكرية والسياسية المحيطة به. وكان للإخفاقات نصيب، فهناك اختلالات عميقة في الاقتصاد الأردني[1]، كما أن الخدمات الأساسية غير كافية أو لا تغطي جميع مناطق المملكة، كما أن الشكل التنظيمي للجهود التنموية تغير من خطط شاملة تديرها الحكومة إلى برامج تنموية فرعية تقتصر على بعض القطاعات وبعض المناطق، مثل برامج مكافحة جيوب الفقر أو البرامج الوطنية للتشغيل وغيرها. وبغرض الوصول إلى فهم حقيقي للجهود التنموية الأردنية ومدى تحقيقها لأهدافها، وبيان نقاط القوة والضعف في الخطط والبرامج السابقة لا بد من تقييمها.

وتستلزم الموضوعية في البحث أن يشير الباحث إلى أن النتائج في هذا الفصل والفصل الذي يليه لا تنسب كلياً للخطط، بل إن هناك ظروفاً وعوامل ساهمت بما تحقق من نتائج سواء الإيجابية منها أو السلبية، وهذه الظروف تتلخص بما يلي:

1. الحرب العراقية الإيرانية.
2. الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن عام 1988.
3. حرب الخليج الأولى والثانية.
4. سياسة الخصخصة التي اتبعتها الحكومة الأردنية ابتداء من عام 2000.

---

1 المديونية وعجز الموازنة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيقدم الباحث تقييماً للخطط في ظل المعايير التالية (معيار متوسط دخل الفرد) و(معايير الاستقرار المالي) و(المعايير الهيكلية) و(المعايير الصحية) و(المعايير التعليمية)، وهذا الجانب من التقييم يتناول الناحية الاقتصادية، وسوف يتبعه التقييم من الناحية الشرعية في الفصل الرابع، وسوف يتم استخدام نفس الجداول الإحصائية في عملية التقييم سواء في التقييم الاقتصادي أو الشرعي، وذلك لتجنب التكرار. وقام الباحث باستخدام منهج المقارنة بين الأداء الفعلي للاقتصاد والمخطط له في البرامج والخطط الاقتصادية الأردنية. وفي سبيل الوصول إلى تقييم موضوعي لكافة الخطط الاقتصادية الأردنية سوف يتم استعراض جميع الخطط خلال فترة الدراسة في ضوء كل معيار، وذلك من خلال جداول إحصائية تمثل بعض المؤشرات التي تندرج تحت المعيار الرئيسي.

المطلب الأول:

معيار متوسط دخل الفرد

تمهيد:

يعتبر معيار متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد المعايير التي تعبر عن تقاسم أبناء البلد للدخل وبالتالي يشكل مقياساً أو مؤشراً على مدى تطور مستوى حياتهم، وهو مقياس يعبر بشكل أساسي عن النمو الاقتصادي، على الرغم من الاعتراضات التي وُجِّهت له، فهذا المؤشر لا يعبر عن حصة الفرد الحقيقية من الدخل المحلي الإجمالي، فهو عبارة عن متوسطات حسابيه لا تمثل الحصص الحقيقية كما يصفة المعارضون. عند مراجعة خطط التنمية الاقتصادية الأردنية خلال فترة الدراسة يمكن ملاحظة عدم تطور متوسط حصة الفرد من الدخل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ عام 1986 حيث بلغ (1156) ديناراً وفي عام 2006 وصل إلى (1120) ديناراً بنسبة تراجع بلغت (3%)، ولكن هذا التراجع نتج عن عدة عوامل منها[1]:

1. انخفاض قيمة الدينار الأردني اعتباراً من عام 1989[2]، وتآكل القيمة الشرائية للدينار.
2. تدهور الأوضاع الاقتصادية في الإقليم والدول المجاورة بسبب حرب الخليج الأولى والثانية.
3. تدهور أسعار البترول، مما أثر على عوائد الدول النفطية، وبالتالي تقلص أعداد العمالة الأردنية في الخارج وتقلص المساعدات الخليجية.
4. الزيادة السكانية الكبيرة الناتجة عن أسباب غير طبيعية، وذلك بسبب حروب المنطقة والاضطرابات السياسية[3].

وقد أدت هذه الظروف مجتمعه إلى تراجع النمو الاقتصادي في الأردن إلى معدلات منخفضة وصلت إلى نسبة نمو تساوي (2.2%) و(6.0-%) لعامي 1987 و1988 على التوالي، كما سجل النمو معدلاً منخفضاً جداً وصل إلى (0.06%) عام 1999، كما سجل متوسط الدخل الفردي في هذه الأعوام (1988، 1989، 1990، 1991) تراجعاً واضحاً بسبب تسجيل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يقل عن نسبة النمو السكاني (أنظر جدول رقم 11). وبالنظر إلى خطط التنمية الأردنية نلاحظ أنها استهدفت تحقيق معدلات عالية من النمو الحقيقي للإنتاج القومي، بهدف زيادة مستويات الدخل الفردي، ومن خلال الجدول رقم (6) يمكن التعرف على

---

1 أنظر التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني و وزارة المالية الأردنية.

2 أنخفضت قيمة الدينار إلى النصف بداية عام 1989 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها الأردن عام 1988، حيث كان سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي يساوي (3) دولار وبعد التخفيض أصبح الدينار يساوي حوالي (1.4) دولار .

3 تضاعف عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية خلال عشرين عام من (2796) ألفنسمة عام 1986 إلى (5600) ألفعام 2006، المصدر (التقارير السنوية لدائرة الاحصاءات العامة).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (المخطط والفعلي)، ومعدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ ما يلي:

1. أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفعلية كانت أعلى من المخطط للفترة (1986-1991) وذلك نتيجة التحسن الذي طرأ بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول للأعوام (1989-1992).

جدول رقم (6) يبين معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (المخطط والفعلي)، ومعدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية من 1986-2006

الفترة الزمنية للخطة	السنة	معدل التضخم (%)	الناتج المحلي الاجمالي (المخطط) بسعر التكلفة (مليون دينار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المخطط (%)	الناتج المحلي الاجمالي (الفعلي) بسعر التكلفة (مليون دينار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (الفعلي) (%)	متوسط دخل الفرد المخطط دينار أردني	متوسط دخل الفرد الفعلي دينار أردني
خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986-1990 وبرنامج التصحيح الاقتصادي 1989-1992	1986	-	1,399	100.0	3,245	100.0	498.75	1156.83
	1987	(0.20)	1,469	5.0	3,317	2.2	504.12	1138.17
	1988	6.60	1,550	5.5	3,117	-6.0	512.06	1029.65
	1989	25.70	1,640	5.8	2,210	-29.1	521.63	703.06
	1990	16.20	1,739	6.0	2,487	12.5	501.44	717.18
	1991	8.20	2,077	19.4	2,786	12.0	561.20	752.80
المعدل		9.42	1,646	8.4	2,452	-1.7	517	916.28
الخطة الاقتصادية والاجتماعية 1993-1997 وبرنامج التصحيح الاقتصادي 1992-1998	1992	4.00	2,635	26.9	3,262	17.1	685.66	881.41
	1993	3.30	2,808	6.6	3,400	4.2	703.58	851.91
	1994	3.60	2,966	5.6	3,558	4.7	716.60	859.66
	1995	2.30	3,144	6.0	3,867	8.7	732.70	901.18
	1996	6.50	3,336	6.1	3,772	-2.5	761.12	860.55
	1997	3.00	3,542	6.2	4,055	7.5	786.06	899.82
	1998	3.10	4,272	20.6	4,176	3.0	924.08	903.39
المعدل		3.69	3,243	11.1	3,727	6.1	759	879.70
الخطة الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003	1999	0.60	4,370	2.3	4,403	5.4	922.33	929.38
	2000	0.70	4,562	4.4	4,603	4.5	939.26	947.61
	2001	1.80	4,809	5.4	4,795	4.2	966.05	963.26
	2002	1.80	5,093	5.9	5,054	5.4	999.02	991.44
	2003	1.60	5,416	6.3	5,400	6.8	1,035.56	1032.54
المعدل		1.30	4,850	4.9	4,851	5.3	972	972.85

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطة الاقتصادية والاجتماعية 2006-2004	2004	3.40	6,468	19.4	5,750	6.5	1,208.97	1074.79
	2005	3.50	6,957	7.6	6,180	7.5	1,271.15	1129.19
	2006	6.30	7,516	8.0	6,484	4.9	1,342.14	1157.80
المعدل		4.40	6,980	11.7	6137.94	6.3	1274.09	1120.59

الجدول من إعداد الباحث. المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي وخطط التنمية الأردنية للفترة 1986-2006، و برنامج التصحيح الاقتصادي (1992-1998).

2. تقارب الناتج المحلي الإجمالي الفعلي من المخطط للفترة (1992–1998) والسبب في ذلك التزام الأردن ببرنامج للتصحيح الاقتصادي تتطلب اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية، مثل رفع الدعم عن السلع الأساسية، وزيادة الرسوم الجمركية وتنمية الصادرات، كما أن الخطة الاقتصادية في هذه الفترة كانت مرادفه لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن الطبيعي أن يكون هناك تناسق بين الأرقام المستهدفة، على أن الناتج المخطط كان أعلى من الفعلي عام 1998 حيث بلغ (4272) مليون دينار والمخطط سجل (4176) مليون دينار، وذلك لأن أرقام الناتج المخطط لعام 1998 جاءت من توقعات برنامج التصحيح الاقتصادي. وينسحب الأمر على الفترة (1999–2003) التي تقارب فيها المعدل للناتج المحلي المخطط والفعلي، حيث بلغ متوسط الفترة للمخطط (4850) مليون دينار والمتوسط للفعلي (4851) مليون دينار، وهذا مؤشر على تطور الأجهزة المسؤولة عن التخطيط وقدرتها على وضع أرقام مستهدفة دقيقة بناء على دراسات ونماذج، كما أن فترة (1999–2003) شهدت انطلاقة للعهد الملكي الجديد، فقد تسلم خلاله الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية ملكاً بداية عام 1999، وباشر بتطبيق خطة إصلاح تهدف إلى تحويل الأردن إلى مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة. كما شهدت هذه الفترة عمليات خصخصة واسعة النطاق، شملت أكثر من مؤسسة وشركة حكومية كبرى مثل (مؤسسة الاتصالات وشركات البوتاس والفوسفات والإسمنت). وكذلك فقد هدفت الخطة بشكل أساسي إلى (استكمال سياسة تحرير الاقتصاد الأردني، وحفز القطاع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاص واجتذاب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وزيادة الإنتاجية، ومكافحة الفقر والبطالة، وتحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق التناغم بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية)[1]، وهذه الأهداف التي تضمنتها الخطة ساهمت في رسم سياسة اقتصادية جديدة تقوم على أطلاق المبادرة الفردية وشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص.

3. استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004 – 2006) مدفوعاً بعدة عوامل أبرزها، فك الحصار الاقتصادي عن العراق وارتفاع أسعار النفط، وتنامي حجم المشاريع العقارية، وارتفاع حجم التداول العقاري، وهجرة عشرات الآلاف من العراقيين بعيد حرب 2003 وكان معظمهم من الطبقة الغنية والمتوسطة، مما ساهم في تنشيط الحركة التجارية، وأخيراً (ارتفاع حجم الائتمان المقدم من البنوك الأردنية ومؤشر السوق المالي بشكل قياسي)[2]. كل ذلك ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بمعدل أقل من المعدل المخطط، فقد وضعت الخطة هدف تحقيق ناتج محلي إجمالي عام 2006 يصل إلى (7516) مليون دينار، لكن الناتج المتحقق وصل إلى (6484) مليون دينار فقط.

الخلاصة:

لم تحقق الخطط الأرقام المستهدفة لنمو متوسط حصة الفرد من الدخل الإجمالي المحلي لأسباب عديدة، أبرزها:

1. الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة خلال فترة الدراسة. والزيادات السكانية المفاجئة.
2. تفاؤل المخطط من خلال وضع نسب مستهدفة أعلى من قدرة الاقتصاد الأردني.

---

1 خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2003–1999، وزارة التخطيط الأردنية، 1999، ص 6.

2 التقرير السنوي للبنك المركزي، 2004.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني:

التقييم في ضوء المعايير الهيكلية

تمهيد:

عند تقييم خطط التنمية الاقتصادية لا بد من دراسة الأهداف المتعلقة بالتغيرات الهيكلية للاقتصاد، لأن التغير في هيكل الاقتصاد خطوة نحو التغير الشامل والتحديث، وبالتالي النمو. وبما أن أبرز سمات الدول المتخلفة أو النامية التركيز على إنتاج المنتجات الأولية بشكل عام والزراعية وتركيز أقل على الصناعة، فإن التخطيط الفعّال لا بد أن يتضمن زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، فالصناعة تعزز من قيمة الناتج المحلي، وتوسع قاعدة الإنتاج وتنوعه، وتساهم في زيادة فرص العمل، وزيادة حجم الصادرات، وتقليل التبعية الخارجية، وبدون شك فإن (الاختلاف الأكثر ظهوراً يتمثل في الارتفاع الكبير في النسبة التي يمثلها الإنتاج المتولد في القطاع الزراعي من الإنتاج الإجمالي في الدول النامية إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة، كما أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية تعتبر متدنية)[1].

وللوقوف على مدى نجاح الخطط الاقتصادية للتنمية الأردنية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتغيرات الهيكلية سوف نعتمد على ثلاثة مؤشرات (نسبة السلع الصناعية إلى مجمل الصادرات) و(نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى مجمل العمالة) و(نسبةالإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، وهذه المؤشرات تستخدم على نطاق واسع كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي للدول[2]، ونمو هذه النسب يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها

1 عجمية، محمد، الليثي، محمد، التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظرياتها-سياساتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000م، ص 36-34.

2 مرجع سابق Nancy Baster (Measuring Development), Michael Todaro (Economic Development).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي وهيكل الإنتاج، وبالتالي، يعكس هذا الأمر درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

ونلاحظ من خلال مراجعة خطط التنمية الأردنية (تطور قطاع الصناعة بشكل ملفت، بل وتحولت الصناعة من صناعات تقليدية في عقد الخمسينيات إلى صناعات متقدمة في عهد الستينيات والسبعينيات، وتطور التصنيع نحو الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في الثمانينيات، وقد نتج هذا التطور بسبب الزيادة في المبالغ المستثمرة)[1]. كما ركزت الخطط التنموية على زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة السلع الصناعية من مجمل الصادرات، والهدف من هذه الزيادة (استمرارية الاندفاع التنموي، وتحقيق معدلات نمو عالية، وتغيير بنية الاقتصاد لصالح قطاعات الإنتاج السلعي)[2]، وقد اهتمت الحكومات الأردنية المتعاقبة بالتنمية الصناعية من خلال الحوافز والتسهيلات، وذلك بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة، وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي[3]. ومن خلال استعراض أهداف الخطط الاقتصادية والبيانات السنوية حسب الجدول رقم (7) المتعلقة بالمعايير الهيكلية نلاحظ ما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1 يونس، عبدالرزاق، المعلومات والتنمية في الأردن، عمادة الدراسة العلمي–الجامعة الأردنية–عمان، الأردن، 1992، ص 63. وكذلك أنظر :

Irbid–، Dar Al–Almal، 1967–1985، Jordan's Development Policy and Its Performance، Riad،Al–Momani (

.p49) ،1987،Jordan

2 الحمارنة، مصطفى، الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية–عمان، الأردن، 1994، ص 68.

3 أنظر، عثامنة، عبدالباسط، بحث بعنوان النمو والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني: دراسة تحليلة قياسية (1968–2000)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية– جامعة اليرموك –أربد– الأردن، مجلد 32، عدد 1، 2005، ص 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7) أهم مؤشرات المعايير الهيكلية (%)

معايير هيكلية	خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986-1991 وبرنامج التصحيح الاقتصادي								
		1986	1987	1988	1989	1990	1991	المعدل الفعلي	المعدل المخطط
	نسبة السلع الصناعية إلي مجمل الصادرات	38.1	49.6	45.2	48.8	51.8	47.5	46.8	50.0
	نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلي مجمل العمالة	11.8	12.2	11.9	11.8	11.5	11.6	11.8	10.3
	نسبة الإنتاج الصناعي إلي مجمل الناتج المحلي بالأسعار الجارية	17.3	18.1	16.7	19.3	20.1	18.1	18.3	16.7
	الخطة الاقتصادية والاجتماعية 1993-1997 وبرنامج التصحيح الاقتصادي 1992-1998								
		1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	المعدل الفعلي	المعدل المخطط
	نسبة السلع الصناعية إلي مجمل الصادرات	51.1	51.9	62.4	57.1	58.8	58.6	62.7	57.50	60.00
	نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلي مجمل العمالة	11.4	11.3	11.7	12.8	11.5	12	11.9	11.80	20.00
	نسبة الإنتاج الصناعي إلي مجمل الناتج المحلي بالأسعار الجارية	17.8	16.2	17.7	18.3	16.9	17.7	18.4	17.58	23.00
	الخطة الاقتصادية والاجتماعية 1999- 2003									

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	1999	2000	2001	2002	2003	المعدل الفعلي	المعدل المخطط
نسبة السلع الصناعية إلي مجمل الصادرات	66.2	71.5	74.7	75.1	62.5	70.00	72.00
نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلي مجمل العمالة	11.9	12	12.1	12.3	12.4	12.40	13.00
نسبة الإنتاج الصناعي إلي مجمل الناتج المحلي بالأسعار الجارية	18.2	18.6	18.5	19.6	19.9	18.96	20.00

الخطة الاقتصادية والاجتماعية 2004– 2006					
	2004	2005	2006	المعدل الفعلي	المعدل المخطط
نسبة السلع الصناعية إلي مجمل الصادرات	75.7	57.6	58	63.00	75.00
نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلي مجمل العمالة	12	11.6	11.2	11.60	12.00
نسبة الإنتاج الصناعي إلي مجمل الناتج المحلي بالأسعار الجارية	21.4	21.2	21.4	21.36	19.00

الجدول من إعداد الباحث. المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي

1. الفترة ما بين 1986–1991: كان من الأهداف الرئيسة للخطط في هذه الفترة إحداث تغير هيكلي في بنية قطاع الخدمات من ناحية، وتحقيق نمو أسرع في حصة قطاعات الإنتاج السلعي من ناحية أخرى، وبالتالي زيادة الصادرات الصناعية وزيادة حجم العمالة الكلي، وزيادة مساهمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. فقد استهدفت الخطة زيادة حجم السلع الصناعة المصدرة من إجمالي الصادرات إلى نسبة (50%) ولكن ما تحقق بلغ نسبة (46.8%)، على الرغم من ارتفاع النسبة خلال أغلب سنوات الخطة باستثناء عام 1988 عندما تعرض الاقتصاد الأردني لأزمة اقتصادية حادة، وعام 1991 عندما اندلعت حرب الخليج الثانية. وهذا دليل على عدم قدرة الاقتصاد الأردني على التكيف مع الظروف الإقليمية والدولية المتغيرة، كما أن التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية يتسم بالتركز الشديد، وهذا سبب آخر لتراجع الصادرات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص. وفيما يتعلق بنسبة العمالة في القطاع الصناعي من مجمل العمالة فإن النسبة المتحققة (11.8%) فاقت المخطط لها (10.3%)، ويعود ذلك إلى تضاعف أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني، وتضاعف عدد مراكز التدريب المهني، كما أن النظرة إلى العمل المهني والصناعي قد تغيرت في المجتمع، وأن نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي من مجمل الناتج المحلي الإجمالي قد زادت خلال سنوات الخطة وحققت نسبة (18.3%) فاقت النسبة المخطط لها والبالغة (16.7%)، ويعود ذلك إلى انتعاش الاقتصادي الأردني خلال عامي 1991 و1992 خاصة ما يتعلق بحجم الاستثمارات في القطاع الصناعي، حيث ارتفعت القيمة المضافة بالاسعار الجارية من (468) مليون دينار عام 1991 إلى (536) مليون دينار عام 1992 بنسبة نمو وصلت إلى (13%)، كما زاد حجم رؤوس أموال الشركات الصناعية المسجلة من (46) مليون دينار عام 1991 إلى (101) مليون دينار عام 1992 بنسبة نمو وصلت إلى (120%)[1].

2. الفترة ما بين 1992-1998: تتضمن هذه الفترة خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1993-1997، وهي خطة جاءت نتيجة إدراك الحكومة الأردنية لأثر المستجدات المحلية والإقليمية على عملية التنمية، فهي خطة تسعى لتعزيز الفلسفة الاقتصادية الداعية إلى تحرير

1 أنظر التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 1995، ص 29.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد وتقليل دور الدولة من خلال الخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص، في حين تركز الحكومة على الدور التنظيمي والرقابي. كما تضمنت هذه الفترة برنامج تصحيح اقتصادي مكمل للبرنامج السابق، الذي تأثر بحرب الخليج الثانية، والهدف من هذا البرنامج تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، والتخلص من الاختلالات التي تعيق الانطلاق نحو الاكتفاء الذاتي. ولم تحقق الخطة المعدلات المستهدفة، فقد حققت نسبة السلع الصناعية إلى مجمل الصادرات (57.5%) مقارنة مع النسبة المستهدفه والبالغه (60%) ويبدو أن تباطؤ الاقتصاد خلال الفترة كان سبباً رئيسياً لهذه النتيجة، كما سجلت كل من نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي من مجمل الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العمالة في القطاع الصناعي من مجمل العمالة معدلات أقل من المخطط، ويعود السبب في ذلك إلى توسع قطاع الخدمات، وإقبال الشباب على العمل بهما، حيث ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من (2115) مليون دينار عام 1993م إلى (2978) مليون دينار عام 1997م بنسبة نمو وصلت إلى (40%) حسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة.

3. الفترة ما بين 1999-2003: تتضمن هذه الفترة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1999-2003، وهي الخطة التي رافقت بداية العهد الجديد[1]، الذي تميز بالانفتاح الاقتصادي وانطلاق مشروع الخصخصه، الذي يستهدف تحويل ملكية بعض الشركات والمؤسسات الحكومية أو التي تمتلك فيها الحكومة الحصة الأكبر إلى القطاع الخاص، مع أهمية الإشارة إلى تباطؤ الاقتصاد خلال عامي 1999و2000 نتيجة الظروف الإقليمية على المنطقة بشكل

1 تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاتة الدستورية في السابع من شباط من عام 1999م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام وعلى الأردن وتأثيرها على الوضع الاقتصادي[1]. وكانت نتائج هذه الخطة أفضل من سابقتها، فقد تقاربت معدلات المؤشرات الرئيسة للمعايير الهيكلية من النسب المستهدفة.

4. الفترة ما بين 2004-2006: استمرت فترة الرواج الاقتصادي مدفوعه بتحسن الظروف الإقليمية ولستقرار الأوضاع في العراق وارتفاع أسعار النفط، حيث تقاربت معدلات المؤشرات الرئيسة للمعايير الهيكلية من النسب المستهدفة باستثناء نسبة السلع الصناعية إلى مجمل الصادرات، والتي انخفضت كنسبة ولكن كقيمة مطلقة فقد زادت الصادرات الصناعية، حيث (سجلت عام 2006 (2606) مليون دينار مقابل (2105) مليون دينار في بداية فترة الخطة عام 2004)[2]. كما سجلت نسبة العمالة في القطاع الصناعي من مجمل العمالة انخفاضاً طفيفاً متأثرة بنمو قطاع الخدمات والاتصالات، وتحول الكثير من الصناعات إلى المكائن المتطورة، وتطبيق البرامج المحوسبة في عمليات الإنتاج.

الخلاصة:

لم تحقق الخطط الأهداف المتعلقة بزيادة الصادرات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص بسبب أرتفاع سعر المنتج الأردني والتركيز على أسواق محددة للتصدير، كما فشلت الخطط في زيادة حجم العمالة في قطاع الصناعة نتيجة أنخفاض مستوى الأجور ومنافسة العمالة الأجنبية للعمالة الأردنية، مع محافظة مساهمة قطاع الصناعة على حصة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي رغم التراجع في بعض السنوات.

1 التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2000م، ص 1.

2 التقارير السنوية للبنك المركزي ودائرة الأحصاءات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث:

التقييم في ضوء المعايير الصحية

حقق الأردن خلال الفترة التي سبقت فترة الدراسة تقدماً ملحوظاً في الخدمات الصحية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بعض المؤشرات الصحية الأساسية، مثل (معدل وفيات الأطفال لأقل من خمسة أعوام) و(معدل توقع الحياة عند الولادة لكلا الجنسين) و(معدل سرير لكل 10000 فرد) و(معدل طبيب لكل 10000 فرد)، (حيث تحسن معدل وفيات الأطفال من 151 وفاة لكل ألف مولود حي في عام 1961 ليصبح 60 وفاة لكل ألف مولود في عام 1984، وارتفع معدل توقع الحياة بعد السنة الأولى من الولادة من 45.8 سنة للذكور، و46.5 سنة للإناث عام 1961، ليصبح 76 سنة للذكور و71 سنة للإناث عام 1984. وارتفع معدل عدد الأطباء لكل عشرة آلاف نسمة من 1.8 طبيب لكل عشرة الآف نسمة عام 1961 إلى 11.4 طبيب لكل عشرة آلاف عام 1984. وارتفع معدل سرير لكل عشرة آلاف نسمة من 17 سريراً عام 1981 إلى 18.8 سرير عام 1984)[1]. شكّل هذا التقدم تحدياً للقائمين على التخطيط، فالمطلوب المحافظة على مستوى تلك الخدمات وتحسينها كمّاً ونوعاً، لمواكبة الزيادة السكانية، فكان المخطط يهدف إلى:

- توسيع الرعاية الصحية الأولية.
- إصدار التشريعات اللازمة لتوفير تأمين صحي شامل لكل المواطنين.
- تطوير المشافي الموجودة وزيادة عددها وتحقيق التوازن في توزيع الخدمات الصحية.
- تنمية القوى البشرية الطبية وتطوير الكفاءات الإدارية التي تدير الخدمات الصحية.

1 خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1986–1990، وزارة التخطيط –عمان –الأردن، ص 214.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ضوء هذه الأهداف ومؤشرات التقييم المعتمدة لتقييم الخطط خلال فترة الدراسة نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) ما يلي:

أولاً: نلاحظ التحسن الذي طرأ على المؤشرات الأساسية لتقييم الخدمات الصحية، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 55 لكل ألف عام 1986 إلى 19 لكل ألف عام 2006، كما ارتفع متوسط عمر الفرد من 69 سنة عام 1986 إلى 72 سنة عام 2006، وكذلك تحسن معدل طبيب لكل عشرة آلاف مواطن، حيث ارتفع من 13 طبيباً لكل عشرة آلاف مواطن عام 1986 إلى 25 طبيباً لكل عشرة آلاف مواطن عام 2006، مقابل استقرار معدل سرير لكل عشرة آلاف مواطن.

ثانياً: تأثرت الخدمات الصحية بالهجرات القسرية والاختيارية التي توالت على الأردن بسبب حرب الخليج الأولى والثانية وحرب 2003، وبسبب الظروف السياسة والاقتصادية الداخلية، حيث انخفض معدل سرير وطبيب لكل عشرة آلاف مواطن في الأعوام 1992 & 1991 وهي السنوات التي شهدت عودة مئات الآلاف من الأردنيين وغيرهم من منطقة الخليج بسبب الحرب، كما أن الانخفاض حدث أيضاً خلال عامي 2000 & 1999 وهي الفترة التي شهدت استلام الملك عبد الله الثاني للسلطة، وتراجع الاقتصاد الأردني بسبب انخفاض أسعار النفط. فقد تراجع الاقتصاد الأردني في تلك الفترة إلى المستوى الذي دفع رئيس الوزراء الأردني آنذاك يقول في تصريح نشر في صحيفة البيان الإماراتيه بتاريخ 1999\8\10 (إنّ الاقتصاد الأردني دخل غرفة الإنعاش بعد أن كان في غرفة العناية الحثيثة)[1].

ثالثاً: نستطيع أن نقول إن الخطط الأردنية للتنمية حققت جزءاً كبيراً من أهدافها المتعلقة بالصحة، باستثناء هدف رئيسي واحد وهو التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين.

---

1 http://www.albayan.ae/last-page/1999-08-10-1.1062887 تاريخ الأقتباس 1\11\2014.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة:

على الرغم من تحقق أغلب الأهداف المتعلقة بالقطاع الصحي في الخطط الأردنية، إلا إن الهدف الرئيسي الذي يتمثل بالوصول إلى تغطية صحية شاملة لكافة المواطنيين لم يتحقق.

المطلب الرابع:

التقييم في ضوء المعايير التعليمية

نال التعليم أهمية كبيرة لدى المخططين في دول العالم الثالث (الدول النامية) للأسباب التالية: (حصة التعليم الكبيرة نسبياً من الإنفاق العام للدولة، خاصة الدول التي تقدم التعليم مجاناً هذا أولاً. وثانياً: الأهمية المتزايدة للتغيرات التكنولوجية والتراكم المعرفي والتعليمي كمحفز للنمو بدل التراكم الرأسمالي عند كثير من الاقتصاديين)[1]، ولهذا فقد شكل قطاع التعليم أهمية كبيرة للأردن بسبب عدة عوامل، في مقدمتها ارتفاع نسبة من تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً من مجمل السكان[2]، بالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية، والاعتماد على القوى البشرية لتحقيق التنمية، وأهمية التعليم في بناء كوادر بشرية مؤهلة.

وقد قام الباحث باختيار أربعة مؤشرات لتقييم خطط التنمية الأردنية:

- نسبة الطلبة في المدارس إلى المعلمين.
- نسبة الأمية للأفراد من عمر 15 سنة فأكثر.
- عدد الطلبة في مختلف المراحل التعليمية.
- نسبة الإنفاق على التعليم إلى مجمل الإنفاق الحكومي.

---

1 Enos, John, Griffin, Keith, Planning Development, Addison-Weseley Publishing-London- UK, 1970, P 154-155.

2 بلغ نسبة الفئة العمرية (15-24) سنه من مجمل سكان الأردن حوالي (22%) حسب التقرير السنوي لعام 2012 الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الجدول رقم (4) الذي يبين مدى تطور مؤشرات التعليم، يتضح ما يلي:

أولاً: تطورت خدمات التعليم على مدى فترة الدراسة، حيث يتضح أن نسبة الطلبة إلى المعلمين سجلت معدل 19 عام 2006 مقارنة مع معدل 24 عام 1986، وهذا دليل على نمو الكوادر التعليمية بنسبة أفضل من نسبة نمو أعداد الطلبة، وهذا نتيجة إدراك المخطط الأردني أن تنمية الكوادر البشرية المختصة بالتعليم له أهمية كبرى في مجال تعزيز الخدمات التعليمية.

ثانياً: نمو معدل الإنفاق على التعليم في العشر سنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث ارتفع المعدل من (8.3%) عام 1986 إلى (11.4%) عام 1996، ثم شهد معدل الإنفاق استقراراً امتد حتى عام 2006 حيث بلغ (10.3%)، وهذا الاستقرار في معدل الإنفاق الحكومي على التعليم – بالرغم من الظروف الصعبة في نهاية القرن الماضي – للفترة ما بين (1996–2006) تعزى بالدرجة الأولى لمواجهة النمو في أعداد الطلبة، وهذا دليل على الاهتمام بالتعليم كمحفز رئيسي للتنمية، خاصة أن عدد الطلبة يتزايد بشكل كبير بسبب ارتفاع نسبة النمو السكاني والهجرات المتعاقبة من الدول المجاورة.

ثالثاً: ارتفاع نسبة الطلبة من مجمل السكان، حيث ارتفعت النسبة من (31%) عام 1986 إلى حوالي (33%) عام 2006. وهذا مؤشر مهم على حجم الثروة البشرية التي يملكها الأردن، وضرورة توجيه الخطط نحو الاستفادة من هذه القوى البشرية لأقصى درجة.

رابعاً: انخفاض نسبة (الأمية بين الأفراد من عمر 15 سنة فأكثر)، حيث سجلت نسبة (8.9%) عام 2006 مقارنة مع نسبة (22%) عام 1986، وهذا دليل على تطور التعليم في الأردن ومدى نجاح الخطط التنموية فيما يتعلق بالتعليم. فقد حرصت الخطط على إدراج برامج محو الأمية ضمن محاور التنمية، وشملت تلك البرامج (تدريب العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزيادة دور القطاع الأهلي التطوعي في هذا المجال، وتطوير فرص وبرامج التعليم للكبار والمناهج المستخدمة)[1].

وعلى الرغم من هذه النجاحات التي حققها قطاع التعليم، لم تحقق الخطط التنموية التوازن المطلوب بين زيادة المعارف والتعليم من جهة، وبين نوعية مخرجات التعليم من جهة ثانية، حيث أدى الخلل بين أعداد الخريجين والطلب عليهم في سوق العمل إلى ازدياد نسب البطالة بين الخريجين خاصة، والقوى العاملة عامة، فقد سجلت (البطالة نسبة (14%) عام 2006 مقابل (8%) عام 1986)[2]، وبطبيعة الحال لا تتحمل السياسة التعليمية بشكل مباشر نتائج البطالة، بل هناك أسباب أخرى، منها زيادة أعداد القوى العاملة – خاصة الوافدة– مقابل تواضع الطلب الكلي على الأيدي العاملة، بالإضافة إلى الزيادة غير الطبيعية للسكان بسبب حرب الخليج الثانية والثالثة. فالمطلوب من الخطط التنموية العمل على زيادة الاهتمام بالتعليم المهني والحرفي وربط التعليم الأكاديمي بحاجات السوق قدر المستطاع.

الخلاصة:

نجحت الخطط في تحقيق نسب نجاح مقبولة فيما يتعلق بقطاع التعليم، على الرغم من بعض الإخفاقات، خاصة في ما يتعلق بعدم القدرة على تحقيق التواؤم ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

1 خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (1993–1997) ص 145.

2 دائرة الاحصاءات العامة، التقرير السنوي لعام 1987 و2007.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس:

التقييم في ضوء معايير الاستقرار المالي

يمكن اعتبار تحقيق الاستقرار المالي للاقتصاد الأردني التحدي الأكبر الذي سعت الخطط الاقتصادية الأردنية إليه، فقد تعرض الأردن إلى هزات عنيفة ساهمت في زعزعة اقتصاده وفي عدم استقرار أوضاعة المالية والنقدية، كما ساهمت الأوضاع السياسة والاقتصادية الإقليمية – خاصة المشكلة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي– في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الأعباء على الموازنة العامة، وتسببت بطريقة أو بأخرى في زيادة العجز في الميزان التجاري الأردني وميزان المدفوعات وعجز الموازنة[1]. من هنا فإن تقييم الخطط التنموية الاقتصادية الأردنية في ضوء هذا المعيار يساهم في التوصل إلى حكم واقعي لمدى مساهمة عمليات التخطيط الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذا الصدد، وسوف نعتمد على البيانات المتوفرة في الجدول رقم (8)في تقييم مدى الاستقرار المالي والنقدي خلال فترة الدراسة، ومدى مساهمة الخطط في تحقيق هدف الاستقرار، خاصة أن هذا الهدف كان في طليعة الأهداف التي ترمى الخطط إلى تحقيقها. ويتضح لنا أن هناك أربعة مؤشرات سوف نعتمد عليها لمحاولة التوصل إلى حكم بشأن نجاح الخطط خلال فترة الدراسة في الوصول إلى الاستقرار المالي والنقدي:

1. (العجز/الفائض) في الموازنة العامة بعد المساعدات.
2. نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات.
4. معدل التضخم.

---

1 الحوراني، هاني، بحث بعنوان الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية (نظرة نحو المستقبل)، بحث ضمن مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، مرجع سابق، ص 115.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعكس النسب الثلاث الأولى القدرة النسبية للاقتصاد الأردني على الوفاء بالتزاماته الخارجية، ومدى اعتماده على الاقتراض الخارجي، بينما يعكس معدل التضخم الزيادة العامة للأسعار خلال سنة معينة. وقد قام الباحث بتقييم أثر الخطط الاقتصادية على الاستقرار المالي والنقدي من خلال النسب الأربع المذكورة سابقاً، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: الفترة من 1986 إلى 1988:

خلال هذه الفترة سجلت الموازنة العامة بعد المساعدات عجزاً واضحاً، بسبب تدهور الأوضاع المالية للدولة الأردنية التي وصلت إلى (100) مليون دينار عام 1988 بسبب (اضطراب السياسات الاقتصادية والمالية، نتيجة التدهور الذي أصاب البيئة الخارجية للاقتصاد الأردني)[1]، كما سجلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملموساً من (187%) عام 1986 إلى (201%) عام 1988، والسبب في ذلك توقعات الخطة الاقتصادية للأعوام (1986-1990) بزيادة الاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمار من (121) مليون دينار عام 1986 إلى (215) مليون دينار عام 1988، والزيادة في حجم الاقتراض الخارجي سببها الرئيسي تراجع الادخار القومي، بالإضافة إلى تراجع حوالات العاملين الأردنيين في الخارج بسبب الظروف الاقتصادية للدول الخليجية. وتراجع أسعار النفط والظروف السياسية في المنطقة[2]. وفيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، فقد سجلت انخفاضاً ملموساً حيث سجلت عام 1988 معدل (3.0) بسبب تحسن حجم الصادرات التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً عام 1988 بمعدل نمو بلغ (52%) مقارنة مع عام 1986 على الرغم من تزايد الدين الخارجي. وأخيراً فقد سجل معدل

---

1 النابلسي، محمد سعيد، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، بحث ضمن مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، مرجع سابق، ص 172.

2 أنظر التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 1990م.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التضخم عام 1988 ارتفاعاً طفيفاً بلغ (6%) بسبب السياسة التوسعية التي لجأ لها البنك المركزي نتيجة المستجدات التي طرأت على الوضع الاقتصادي والتنموي في البلاد، حيث قام بتخفيف الإجراءات الرقابية وتعزيز سيولة البنوك المحلية، وذلك لمساعدة الحكومة بالدرجة الأولى لتعزيز مواردها المالية المحلية في ظل انحسار المساعدات الخارجية وانخفاض قيمة تحويلات العاملين الأردنيين[1]. ولم تستطع الحكومة مجابهة الأزمة الاقتصادية التي بدأت تتصاعد في منتصف عام 1988، حيث شرعت في تطبيق (رزمة من السياسات الاقتصادية ضمن برنامج تصحيح وطني، الهدف منه تحقيق ثلاثة أهداف:

أولاً: تحفيز الاستثمار لاستعادة زخم التنمية والتخفيف من حدة البطالة التي وصلت إلى (14%)، ثانياً: تخفيض الاختلال في ميزان المدفوعات وتشجيع الصادرات من السلع والخدمات.

ثالثاً: تخفيض العجز في الموازنة العامة)[2]. ولم تنجح الحكومة في تلك الإصلاحات، حيث تقدمت بطلب إلى صندوق النقد الدولي لمساعدة الأردن على إعادة جدولة ديونه الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1 أنظر التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 1990م، ص86.

2 هنيدي، ريما خلف، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 381.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (8) يوضح تطور معايير الاستقرار المالي

	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معايير الاستقرار المالي																					
العجز/الفائض في الموازنة بعد المساعدات (مليون دينار)	-75	-95	-100	-18	49	213	67	69	44	15	16	-263	-296	-140	-119	-155	-145	-97	-154	-977	-747
نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي %	187	199	201	212.9	235.7	173.7	131.1	111	103.5	96.6	91.8	89.2	89.3	89.9	80	75.8	78.8	74.6	66.2	56.1	51.3
نسبة الدين الخارجي الى الصادرات (مرة)	5.2	4.9	3	3.1	2.8	2.4	1.9	4.9	4.4	3.6	3.7	3.5	3.9	4	3.6	2.9	2.7	2.5	1.9	1.7	1.4
معدل التضخم %	0	-0.2	6.6	25.7	16.2	6.2	4	3.3	3.6	2.3	6.5	3	3.1	0.6	0.7	1.8	1.8	1.6	3.4	3.5	6.3

المصدر: التقارير السنوية لوزارة المالية والبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الفترة من 1989 إلى 1992:

هي فترة الإصلاح الاقتصادي الأولى، حيث التزم الأردن بتنفيذ برنامج شامل للتصحيح الاقتصادي بتاريخ 13\4\1989، ولا بد من الإشارة إلى أن أهم نتائج المفاوضات مع بعثة صندوق النقد الدولي هي نشر الأرقام الحقيقة للمديونية الأردنية، (فقد تبين أنها تفوق الثمانية مليارات دولار، وهو ضعف الرقم المعلن وقتها، وكان ذلك من الأسباب الرئيسة لإعلان توقف العمل بالخطة الاقتصادية للفترة (1986–1990) بسبب عدم دقة البيانات التي بنيت عليها الخطة خاصة ما يتعلق منها بخدمة الدين الخارجي وميزان المدفوعات والموازنة العامة)[1].

بعد انفجار الأزمة الاقتصادية كان الأردن بين خيارين أحلاهما مرٌ، إما أن يتوقف عن دفع أقساط الديون وإما أن يطلب إعادة جدولة ديونه ضمن برنامج إصلاحي شامل. وقد تم التوصل إلى اتفاق مع بعثة صندوق النقد الدولي وبموافقة نادي باريس[2] ونادي لندن[3] على جدولة ديون الأردن والعمل على تحقيق الأهداف التالية[4]:

1. تحقيق معدلات نمو إيجابية تتدرج من صفر عام 1988 إلى 4% عام 1992 و1993.
2. كبح جماح التضخم بحيث تنخفض نسبته من 14% عام 1989 إلى 7.2% عام 1993.

---

1 المرجع السابق، ص 382.

2 نادي باريس: عبارة عن مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها .

3 نادي لندن: مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين مموّليين من 19 دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وهى مجموعة تقدم خدمات مالية مثل اعادة جدولة الديون للدول المديونه بدلا من اعلان افلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها. الدول المديونه غالبا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادى عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت.

4 أنظر: المرجع السابق ص 390، وكذلك النابلسي، محمد سعيد، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، بحث ضمن مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، مرجع سابق، ص 179. وكذلك الوزني، خالد، سياسات التكيف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة القاهرة – مصر، 1994، ص 69.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تخفيض العجز في الموازنة العامة من 20% من الدخل المحلي عام 1989 إلى 10% عام 1993.

4. تحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار الأردني.

5. زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل العجز المالي والمدفوعات الخارجية.

6. تخفيض عبء التصحيح عن كاهل المتضررين من أصحاب الدخول المحدودة والفقراء.

خلال هذه الفترة وبسبب الالتزام ببرنامج التصحيح الاقتصادي فقد سجلت الموازنة العامة بعد المساعدات عجزاً بلغ (18.8) مليون دينار عام 1989 ثم حققت وفراً بلغ (49) مليون دينار و (216) مليون دينار عامي 1990 و1991 على التوالي بسبب انخفاض كلفة خدمة الدين العام بسبب (إلغاء بعض القروض المتعاقد عليها وإلغاء صفقة الأجهزة الدفاعية مع فرنسا)[1]، كذلك زيادة الإيرادات العامة بسبب العدد الكبير من العائدين (أردنيين وغير أردنيين) من منطقة الخليج على أثر حرب الخليج الثانية عام 1990، فقد قفزت الإيرادات المحلية من (565) مليون دينار عام 1989 إلى (828) مليون دينار عام 1991[2].

كما سجلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملموساً، حيث سجلت نسبة (212.9%) عام 1989 ثم (235.7%) عام 1990، والسبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو الإفصاح عن الرقم الحقيقي للمديونية الأردنية الخارجية التي تبين أنها (تفوق الثمانية مليارات دولار وهو ضعف الرقم المعروف وقتها)[3]، على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال الأعوام (1989,1990,1991) بمعدل (8%). وفيما يتعلق بنسبة الدين

---

1 النابلسي، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، مرجع سابق، ص 187.

2 التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 1995.

3 هنيدي، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 382.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجي إلى الصادرات فقد بدأت بالانخفاض من معدل (3.1) عام 1989 إلى معدل (2.8) 1990 ثم إلى (2.4) 1991، وذلك بسبب انخفاض حجم المديونية للأسباب التالية[1]:

1. إعادة شراء القروض من السوق الثانوية.
2. شطب بعض الديون أو استبدالها بالعملة الوطنية.
3. التسديد المباشر للأقساط.

وعلى الرغم من الإشارات الإيجابية التي رافقت أزمة الخليج الثانية من تحسن الإيرادات المحلية وزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن (معدل التضخم ارتفع بشكل كبير إلى 25% عام 1989)[2] بسبب (قيام البنك المركزي الأردني بتعويم سعر صرف الدينار بتاريخ 15\10\1988 لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين قوى العرض والطلب، حيث فقد الدينار الأردني (50%) من قيمته مقابل الدولار الأميركي، وهو ما سبب ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات بشكل كبير)[3].

ثالثاً: الفترة من 1993 إلى 1997:

تتضمن هذه الفترة برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني والخطة الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1993-1997، وقد استمرت الموازنة العامة للسنوات الأربع الأولى من الفترة في تحقيق الوفر ولكن باتجاة تنازلي، إلى أن بدأت الموازنة العامة تشهد عجز حاداً عام 1997 بسبب تراجع الإيرادات المحلية من (1431) مليون دينار عام 1996 إلى (1378) مليون دينار عام 1997، والمساعدات الخارجية من (316) مليون دينار عام 1996 إلى (242) مليون دينار عام 1997[4]، أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد استمرت بالانخفاض نتيجة الالتزام

1 المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2003-1999، وزارة التخطيط – عمان –الأردن ، ص 19.

2 حسب أرقام البنك الدولي (http://data.albankaldawli.org/country/jordan).

3 أنظر : http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=147 ، تاريخ الأقتباس 28\11\2014.

4 وزارة المالية الأردنية، خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية للأعوام (1964-2011) (أنظر الملحق رقم).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالبرنامج الإصلاحي للاقتصاد برعاية البنك الدولي ونمو حجم الاقتصاد الأردني، حيث سجلت نسبة (111%) عام 1993 ووصلت إلى (89.2%) عام 1997.

كما سجلت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات انخفاضاً طفيفاً خلال عام 1993 و1994 حيث سجلت معدل (4.9) و(4.3) على التوالي، بينما حافظ التضخم على معدل يتراوح بين (2.3%) إلى (3.6%) باستثناء عام 1996 حيث سجل ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (6%)، بسبب تخفيض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار إلى (709) فلس أردني لكل دولار أمريكي بتاريخ 23\10\1995[1]، والذي انعكس على ارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال عام 1996.

ويمكن القول إن الخطة الاقتصادية وبرنامج التصحيح الاقتصادي قد حققت أهدافها بشكل عام فيما يتعلق بمؤشرات الاستقرار المالي لهذه الفترة، باستثناء مؤشر العجز/الفائض في الموازنة بعد المساعدات، حيث ارتفع العجز من (93) مليون دينار عام 1993 إلى (115) مليون دينار عام 1997 بنسبة نمو وصلت إلى (24%).

رابعاً: الفترة من 1998 إلى 2003:

تتميز هذه الفترة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي حرص جلالة الملك عبد الله الثاني على وضعها على سلم الأولويات، وتعزيز الديمقراطية وتحرير التجارة والاندماج في الأسواق العالمية، في سبيل تحقيق مزيد من المكاسب الناتجة عن العولمة والتقدم العلمي والتقني، وذلك لتعزيز التنمية بغية الوصول إلى تنمية شاملة للمجتمع الأردني.

وهدفت الخطة الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (1999-2003) إلى (استعادة وتيرة النمو وتطبيق سياسة الانفتاح على الأسواق العربية والإقليمية والعالمية، كما هدفت إلى المحافظة على الاستقرار المالي وتحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية، وزيادة فرص العمل ومشاركة القوى

1 التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 1995، ص 51.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاملة الأردنية في مختلف قطاعات الإنتاج، والتصدي للفساد المالي والإداري، وأخيراً المحافظة على البيئة)[1] ونلاحظ بروز أهداف جديدة مثل: المحافظة على البيئة، والتصدي للفياد المالي والإداري.

أما نتائج المؤشرات الرئيسة لمعايير الاستقرار المالي– انظر جدول رقم 8 – فقد استمر عجز الموازنة في الارتفاع للسنة الأولى من الخطة حيث بلغ (296.6) مليون دينار عام 1999، ثم بدأ العجز بالتراجع حتى وصل إلى (97.2) مليون دينار عام 2003، وهذا التحسن لم يأتِ بسبب زيادة النمو الاقتصادي، بل على العكس، فقد سجل النمو الاقتصادي خلال الفترة تباطؤاً كبيراً، حيث تراوح النمو بين نسبة (0.6%) عام 1999 إلى نسبة (1.6%) عام 2003 متأثراً بانخفاض أسعار النفط، وتراجع حوالات الأردنيين والمساعدات العربية، والحرب على العراق. ويعزى التحسن في عجز الموازنة العامة لاستخدام جزء كبير من عوائد التخاصية[2] في سداد وشراء جزء من المديونية الأردنية الخارجية. أما بخصوص نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالي المحلي فقد استمرت بالتناقص، حيث بلغت عام 2003 نسبة (74.6%) مقارنة مع (89.3%) عام 1999 وذلك بسبب الالتزام ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، وتحسن الإيرادات الكلية نتيجة زيادة المساعدات

1 خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2003–1999، مرجع سابق، ص 9 و10.

2 الخصخصة (التخاصية): تبنت الحكومة برنامجا للخصخصة منذ أواخر عام 1996 كجزء من الاصلاح الهيكلي لمؤسسات القطاع العام وتفعيل دور القطاع الخاص. وقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قانون التخاصية رقم 25 لسنة 2000، ليوفر الاطار القانوني والمؤسسي للتخاصية في الأردن حيث تم انشاء مجلس التخاصية ليكون خلفا للجنة الوزارية العليا للتخاصية ويتولى المجلس هذا مهام وضع السياسات العامة وتحديد المؤسسات والمشاريع العامة التي يتقرر خصخصتها او إعادة هيكلتها. وبموجب هذا القانون ايضا تم انشاء الهيئة التنفيذية للتخاصية حيث تقوم الهيئة بتنفيذ برنامج التخاصية الأردني. أما النتائج الملموسة لبرنامج التخاصية الأردني فتمثلت بتحديث وتطوير وادخال التكنولوجيا الحديثة ورفع أداء المشاريع والمؤسسات التي خضعت للتخاصية، كذلك عملت على وقف النزف في المال العام الذي كان يذهب لسد خسائر وعجوزات وكفالة قروض هذه المشروعات بل اصبحت هذه المشروعات مصدر ايراد للخزينة العامة إلى جانب رفع أعباء الاستثمار في هذه المرافق عن الحكومة بشكل كلي أو جزئي.وقد بلغت عوائد التخاصية حتى نهاية عام 2002 حوالي 615 مليون دينار تم استخدام حوالي 309 مليون دينار منها. وعليه، فقد بلغ رصيد عوائد التخاصية في نهاية 2002 حوالي 306 مليون دينار. المصدر(تقرير لجنة تقييم التخاصية المنشور على موقع رئاسة الحكومة الأردنية PM.GOV.JO).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجنبية عام 2003 إلى (937) مليون دينار مقارنة مع (491) مليون دينار عام 2002 بنسبة نمو بلغت (90%)[1]. كما تحسنت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، حيث سجلت عام 2003 معدل (250%) مقارنة مع معدل (390%) عام 1999، وذلك بسبب تحسن الصادرات الأردنية نتيجة تطبيق (برنامج النفط مقابل الغذاء)[2]، وانخفاض حجم المديونية الخارجية. أما معدل التضخم فقد استقر حول متوسط (2%).

خامساً: الفترة من 2004 إلى 2006:

تعتبر خطة الأعوام (2004–2006) الخطة الأخيرة خلال فترة الدراسة، ويمكن اعتبار هذه الخطة نقطة التحول في فلسفة التخطيط التنموي في الأردن، فهي تهدف إلى (تحقيق الاستقرار المالي ومعدل نمو اقتصادي يصل إلى (6%) عام 2006 والمحافظة على معدلات التضخم ضمن المستويات المقبولة بما لا يتجاوز (1.8%)، كما تسعى لتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية وتفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص)[3].

من خلال نتائج الخطة من خلال جدول رقم (8) يمكن ملاحظة تفاقم عجز الموازنة العامة حيث وصل العجز إلى مبلغ (747) مليون دينار عام 2006 مقارنة بمبلغ (154) مليون دينار عام 2004، وتعزى هذه الزيادة إلى تدهور الظروف السياسة والأمنية في العراق بسبب الغزو الأمريكي عام 2003، وتبعات الحرب على الأردن التي أدت إلى وقف حركة التجارة من وإلى العراق، وانخفاض كميات النفط المستورد بأسعار تفضيلية من العراق. وعلى الرغم من تلك

---

1 أنظر الملحق رقم (5–د).

2 برنامج النفط مقابل الغذاء هو برنامج الأمم المتحدة، الصادر بموجب قرار مجلس الأمن الرقم 986، لعام 1995؛ المسمى برنامج النفط مقابل الغذاء Oil for Food Program.وهو برنامج يسمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة. المصدر (www.un.org).

3 خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2006–2004، وزارة التخطيط الأردنية، 2004، ص 6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الظروف فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو وصل إلى (12.2%) عام 2006 متخطياً معدل النمو المخطط البالغ (6%) مدفوعاً بنشاط قطاع التجارة والعقارات والسوق المالي[1]، وهذا التحسن في معدل النمو ساهم في خفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (66.2%) عام 2004 إلى (55%) عام 2006، كما حققت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات انخفاضاً ملموساً وصل إلى (1.4%) عام 2006 مقابل (1.9%) عام 2004. وأخيراً حافظ معدل التضخم خلال العام الأول والثاني من الخطة على الاستقرار بحدود (3.5%) ولكنه ارتفع إلى (6%) عام 2006 بسبب النشاط الاستثماري في مجال السوق المالي والعقارات والاتصالات، كما أن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ورفع الدعم عن بعض السلع ساهم برفع الأسعار بشكل كبير.

الخلاصة:

على الرغم من التحسن الطفيف في مؤشرات الاستقرار المالي، إلا أن استمرار ارتفاع عجز الموازنة وتضخم المديونية دليل قوي على أهمية إعادة النظر في السياسات المالية، للحدِّ من تفاقم العجز وزيادة المديونية.

المبحث الثالث: التقييم الشرعي

تمهيد:

يتناول هذا المبحث دراسة مدى التزام المخطط الأردني بالضوابط الشرعية عند وضع الخطط التنموية الاقتصادية خلال سنوات الدراسة، التي تشمل السنوات (1986–2006)، حيث تتضمن الشريعة الإسلامية أحكاماً وضوابط تساهم في ضبط عملية تخطيط التنمية بمختلف أنواعها (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية)، ولعل تقييم الخطط السابقة من الناحية الشرعية يسهم في بناء

1 التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2007، ص 1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطط مستقبلية ذات صبغة إسلامية وإن كانت محدودة، وهي صبغة مطلوبة، فنحن نعيش في مجتمع مسلم ابتداءً، والإسلام دين شامل، ويتضمن الأحكام والنصوص الشرعية التي تضبط الحياة الاقتصادية بشكل خاص والحياة الإنسانية بشكل عام. لقد أباح الإسلام لولي الأمر الأخذَ بالمصالح المرسلة في سبيل إصلاح معاش الناس وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، لذا لا يعارض الإسلام التخطيط كمنهج لتخصيص الموارد وتحقيق أهداف المجتمع بالنمو وعدالة التوزيع، بشرط أن تتحقق من خلاله مصلحة عامة وثابتة وضرورية وليس مصلحة خاصة وعابرة، وأن يكون متوافقاً مع قواعد الشريعة الإسلامية[1].

المطلب الأول:

التقييم في ظل أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

ينطلق تقييم الخطط التنموية الاقتصادية من الناحية الشرعية في الأساس من أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي التي تتمحور في الغالب حول (تحقيق النمو الاقتصادي) و(تحقيق سعادة الإنسان) و(تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة)، حيث تركز الخطط التنموية على عدة أهداف، ومن أهم هذه الأهداف (النمو الاقتصادي، الرفاه وعدالة التوزيع للثروات)، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون أن تكون هناك منظومة أخلاقية وقيمية تضبط عملية الإنتاج، سواء كانت عملية الإنتاج فردية أم جماعية، ذلك لأن الخطط التنموية تمثل جهداً جماعياً مشتركاً تتفاعل فيه القطاعات الحكومية مع القطاعات الخاصة، بغيه تحقيق الأهداف العليا للتنمية الاقتصادية. من هنا فإن أهمية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تبرز من خلال (نظرة الإسلام إلى الإنتاج على أنه أساس الاستهلاك، والاستهلاك ضروري لبقاء الناس، من هنا جاء أمر الله عز وجل باستهلاك

1 عفر، محمد عبد المنعم، التخطيط والتنمية في الإسلام، دار البيان العربي للطباعة والنشر – جدة – السعودية، ط1، 1985م، ص 281.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضروريات التي تنتهي الحياة بفقدانها)[1]، كما اهتمَّ الإسلام بجميع فروع الإنتاج (الزراعة والصناعة والتجارة) في سبيل إشباع حاجات الإنسان المادية والمعنوية، على أن ننتبه إلى أن الإنتاج هنا ليس مقتصراً على السلع الاستهلاكية فقط، بل يمتد إلى إنتاج خدمات الصحة والتعليم والثقافة والأمن والدفاع وغيرها من أمور أساسية تهم حياة الناس. وفي هذا الصدد فقد قسم الدكتور حسين شحاتة في بحثه المعنون ب (أولويات الإنتاج في المنهج الإسلامي وأثرها على التنمية)[2] الحاجات الأصلية والحاجات اللاشعورية (المعنوية) مثل حاجة الإنسان إلى الأمن والطمأنينة والنوم والحرية والترويح ونحو ذلك، والقسم الآخر الحاجات الشعورية مثل المأكل والمشرب والملبس والمأوى والتعليم والصحة والانتقال، وغير ذلك مما هو ضروري لحياة الإنسان. وهذه الحاجات الشعورية يلزم العمل لإنتاج متطلباتها، التي عبر عنها فقهاء الإسلام[3] بمقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة وهي (حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال).

وتمثل الضوابط الإسلامية المتعلقة بأولويات الإنتاج الإطار المحكم لتوجيه إنتاج المجتمع واستغلال موارده بشكل مثالي، وبما يحقق الخير للجميع، من هنا (فقد اهتم فقهاء المسلمين وعلماء الاقتصاد الإسلامي بموضوع أولويات الإنتاج باعتبارها الأساس لجميع خطط الإنتاج والاستثمار والتنمية، فعملية الإنتاج لا بد أن تكون وفق الأولويات الشرعية، وكذلك المفاضلة بين المشروعات

---

1 العلي، صالح حميد، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة (دراسة مقارنة)، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، ط1، 2000م، ص 96.

2 شحاتة، حسين، بحث بعنوان (أولويات الإنتاج في المنهج الإسلامي وأثرها على التنمية) مقدم لمؤتمر قضية الإنتاج في مصر، 16-14 أبريل 1992، أسيوط- مصر، ص 4.

3 أنظر: الشاطبي، ابراهيم الغرناطي، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ، ط1، 1997م، مجلد 2-ص21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارية المختلفة لا بد أن تكون وفق هذه الأولويات، ويترتب على الالتزام بمبدأ الأولويات الإسلامية آثار طيبة على التنمية وعلى الأجيال القادمة)[1].

وفي رأينا فإن ضبط عملية الإنتاج والتنمية بمنظومة قيميه ترتكز على المنهج الإسلامي هي ضمانة للوصول إلى أهداف الأمة في التحرر والتقدم وتحقيق الرفاه والعدالة، فنحن نعيش عالماً بلا عدالة وتنمية مفقودة واقتصاد منهوب وفساد مالي مستشرٍ، وأزمات اقتصادية متتالية يدفع المواطن البسيط ثمنها مرتين؛ عند التطبيق وعند ثبات الفشل!

الفرع الأول: مفهوم أولويات التنمية في الإسلام

يحرص الإسلام على (حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال)[2]، وهذه الضروريات الخمسة يتعين على المجتمع المسلم، توفير أسباب حفظها، وأهم هذه الأسباب الالتزام بأولويات الإنتاج والإنفاق في المجتمع المسلم والتي تهدف إلى تحقيق الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات. وبما أن الخطط الاقتصادية تسعى إلى توجيه الإنفاق نحو مجالات معينة وتقليلها لحساب أخرى، كان لزاماً أن يكون هناك معيار أو ضابط يسترشد به واضعو الخطط، لضمان الحد المناسب من الموضوعية في تخصيص الموارد الاقتصادية، بما يحقق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتقليص حالات اختلال التوازن. إن سلم الأولويات الذي يتضمن الضروريات والحاجيات والتحسينات وما يشمل كل مستوى منها من سلع وخدمات ينبثق من القيم الإسلامية التي تضبط حياة المسلم ومعاشه، وتسير نظام حياتة الاقتصادية والاجتماعية.

---

1 المرجع السابق، ص 7.

2 أنظر: عفر، محمد عبد المنعم، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص 32، و شحاتة، حسين، بحث بعنوان (أولويات الإنتاج في المنهج الإسلامي وأثرها على التنمية)، مرجع سابق، ص 3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل غياب المنهج الإسلامي في التنمية، الذي يرتكز على القرآن الكريم والسنة المطهرة، ويعبر عنه بالأولويات الإسلامية للتنمية، وهي (الضروريات والحاجيات والتحسينات)[1]، هذا الغياب يعتبر من أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع التنمية في الدول الإسلامية، واحتلالها المراتب الدنيا في سلم أولويات الدول النامية، بسبب تدهور وضع البني التحتية، خاصة في المناطق الريفية، وكذلك فشل التعليم في تحقيق قفزة علمية ونهضوية تساعد تلك الدول، كما أتصف الإنفاق على مجالات التعليم والتدريب والصحة وخدمات المياه والصرف والنقل باختلال شديد وواضح في التوزيع لصالح المدن الرئيسة والعواصم على وجه التحديد، كل ذلك كان سبباً في تدني النمو وشيوع عدم المساواة الاقتصادية[2]، وهذا أدى إلى مزيد من التوتر والاحتقان في المجتمع، وانتشار الجريمة والاضطراب الاجتماعي، وليس ما يطلق عليه الربيع العربي إلا ثورة من ثورات بركان خامد ممتلئ بالظلم والقهر والفقر، وغياب العدالة والفساد الأخلاقي والمالي والسياسي.

وفي تحليله للواقع الذي وصلت إليه الدول الإسلامية من عدم كفاءة في الإنفاق الحكومي بسبب غياب المنهج الإسلامي للتنمية يقول (شابرا) [3] إن عدم وجود جهد كافٍ من جانب الحكومات لاستخدام مواردها المحدودة على نحو أكثر كفاءة يعود لعدد من الأسباب:

- عدم إدراكها أن الموارد الموضوعة تحت تصرفها هي أمانة استخلفها عليها الله.
- غياب فلسفة تنمية محلية تضبط عملية استغلال الموارد المتاحة وفق سلم الأولويات.
- غياب نظام الأسعار، أدى إلى استخدام غير كفؤ للموارد.

---

1 الشاطبي، أبي أسحق، الموافقات في أصول الشريعة، بقلم الشيخ عبدالله دراز، المطبعة التجارية الكبرى، ج 1، ص 29-27.

2 أنظر عبدالسلام، مصطفى محمود، المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي، مؤسسة الوراق للنشر- عمان -الأردن، ط1، 2011.

3 شابرا، محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1 ، 1996م، ص 346-345.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- غياب برلمان منتخب وصحافة حرة، حرم المجتمع من دوره الرقابي على السلطة الحاكمة وأداتها السلطة التنفيذية.

ولعلاج ذلك يقول (شابرا) أيضاً (إن الالتزام بالقيم الإسلامية ومقاصد الشريعة تساعد بصفة خاصة في تقليص الاعتباطية الراهنة في قرارات الإنفاق الحكومية، وذلك من خلال توفير المعايير للأولويات المقررة)[1]، كما[2] أن هناك من القواعد الفقهية ما يدعم مقاصد الشريعة في سبيل ضبط الإنفاق وتوجيه الموارد وفق سلم الأولويات، وهي ست قواعد أوردها (شابرا) في سياق حديثة عن أهمية القيم الإسلامية في تحقيق كفاءة الإنفاق، حيث يقول (إن القواعد الست التالية تصلح لتكون أساساً عقلانياً وثابتاً للفقه الإسلامي: القاعدة الأولى، التصرف على الرعية منوط بالمصلحة؛ بمعنى أن كافة مخصصات الإنفاق يجب أن يتبع مصلحة الرعية. القاعدة الثانية، إزالة المشقة والضرر أولى من جلب المنفعة والراحة؛ بمعنى أن يكون تخصيص الإنفاق على المشاريع العامة التي تساعد على إزالة الصعوبات والمعاناة الناجمة عن سوء التغذية والأمية، وغياب السكن اللائق وانتشار الأوبئة. القاعدة الثالثة، يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، وذلك عندما تسعى الدول إلى إنشاءنظام فعال للنقل العام يحد من استيراد السيارات الصغيرة والتي تسبب زيادة في استهلاك الوقود وتحويل مزيد من الأموال للخارج، وزيادة حجم المستوردات عن الصادرات وزيادة الاستهلاك الكلي. القاعدة الرابعة، فرض تضحية أو خسارة خاصة لتفادي تضحية أو خسارة عامة، كما هو الحال عند التقليل من استيراد السيارات الصغيرة مقابل زيادة وسائل النقل العام. القاعدة الخامسة، الغرم بالغنم؛ أي أن المنتفع هو الأولى بتحمل الكلفة. القاعدة السادسة، ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب، ففي سبيل تنمية المناطق الريفية وزيادة كفاءة برامج التعليم والصحة والتدريب

---

1 المرجع السابق، ص 346.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزيادة فرص العمل والتمويل والمشاريع الموجهة لهم، لا بد من زيادة مخصصات الإنفاق للأقاليم النائية بما يحقق عدالة في إعادة توزيع الدخل القومي)[1]. كما أن (قيام الدول الإسلامية بإقامة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة بناء اقتصادياتها على أسس إسلامية، يمكن أن يقوم بدور منشط التفاعل)[2]. وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى سلم الأولويات، فالعدل المقصود هو ترتيب الإنفاق العام من خلال فاعلية استخدام الموارد المتاحة والقضاء على الاستهلاك غير الضروري في القطاعين العام والخاص.

ويقرر الإسلام نمط التنمية الذي يعتمد الاستطاعة والاعتماد على الذات؛ تنمية لا تقرر نمط معيشة لا يمكن تحقيقه بالإمكانيات المتاحة أو بالطريقة الفضلى في استغلالها، وفي هذا الصدد يقول ابوالفتوح: إن التنمية المقصودة في الإسلام هي التي تعتمد على توفر الإمكانيات وتستهدف تحقيق المتطلبات الأساسية من تعليم وعمل وصحة وعدالة توزيع ورفاه، وإن تكون متوافقة مع فلسفة النظام الإسلامي[3].

إذاً نحن أمام منهج إسلامي للتنمية يلتزم بإطار أولويات قيمي معتمد على الاستخلاف والعمارة والتمكين. كما أن الإنتاج فيه مخصص للوفاء بالحاجات الأساسية وتصدير الفائض، والإنفاق محكوم بإطار شرعي ينبذ الإسراف والتقتير والاكتناز وعدم المساواة. وهو منهج يسعى لحماية الأمة من أزمات اقتصادية عاصفة تخلّف الديون والتضخم والبطالة والفقر، وهو منهج يسهم في بناء دول قوية بإمكانيات محلية تكرس الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي السياسي،

---

1 المرجع السابق، ص 348-347.

2 شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة إسلامية المعرفة 3، دار البشير، عمان – الأردن ط2، 1990م، ص 112.

3 أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم، الاقتصاد الإسلامي (النظام والنظرية)، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، ط1، 2011م، ص 406-405.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويحقق معدلات نمو مقبولة؛ منهج يبعد شبح التبعية للغير والمشكلات الاقتصادية والخضوع لشروط الدائنين وبرامج الإصلاح الاقتصادي المرهقة.

الفرع الثاني: آلية تقييم الخطط الاقتصادية الأردنية وفق أولويات التنمية في الإسلام

تعرفنا في المطلب الأول من المبحث الأول على مفهوم أولويات التنمية في المنهج الإسلامي، التي تم ترتيبها بحسب المستويات الأساسية لتلبية الاحتياجات من ضروري ثم حاجي ثم تحسيني، وهذه المستويات تؤدي إلى الاستغلال السليم للموارد، وتحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وتؤكد عدالة التوزيع وتأمين البنية التحتية والحاجات الأساسية للمسلم. وبما أن بحثنا يدور حول تقييم خطط التنمية الاقتصادية الأردنية من الناحية الاقتصادية والشرعية، فإن الباحث سوف يعتمد على هذه الأولويات في عملية التقييم الشرعي، من خلال دراسة مدى الالتزام بأولويات التنمية عند رسم الخطط. من هنا سوف يقوم الباحث بمحاولة تقييم كل خطة على حدة وفق تلك الأولويات، بعد أن نضع مكونات لكل مستوى من تلك الأولويات حسب الأهمية للمجتمع الإسلامي. ويساعد الإنفاق على مكونات كل مستوى من الأولويات التنموية الإسلامية في فهم طبيعة هذه الأولويات أولاً، ويساهم في تسهيل عملية الحكم على تلك الخطط ومدى الشرعية في صياغتها ثانياً، وبالتالي محاولة الحكم على مدى النجاح المحقق في تنمية المجتمع الأردني. وللتعرف على مكونات كل مستوى من أولويات التنمية في المنهج الإسلامي سنقوم بالحديث بشكل مفصل عن كل مستوى:

أولا: الضروريات: هي التي لا بد منها لإقامة حياة الإنسان والمجتمع، وبدونها يقع الناس في الحرج، ولا تستقيم الحياة. وتشمل الضروريات جميع الاحتياجات الأساسية التي تلزم لحفظ مقاصد الشريعة الخمسة (الدين والعقل والعرض والمال والنفس)، فهي –أي الضروريات– تعزز القدرة على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع، وحفظ نظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي)[1]، فالدولة مطالبة بتوجيه طاقاتها نحو تحقيقها من خلال التخطيط السليم لاستغلال الموارد وتوزيعها التوزيع العادل. ويمكن عرض المجاميع من السلع التالية للتعرف على الاحتياجات الأساسية للمجتمع، التي لا بد منها، وتشمل تلك المجاميع[2]:

1. المنتجات الغذائية الأساسية من زراعية وصناعية.
2. توفير مياه الشرب النقية، والمرافق العامة المناسبة لحفظ الصحة والطاقة الإنتاجية وتطويرها.
3. التعليم والتربية الدينية والخلقية والاجتماعية.
4. إنتاج الملبوسات الملائمة (لحفظ الجسم ومتطلبات المهن والحرف والصناعات المختلفة).
5. المساكن الصحية المناسبة وما يلحقها من أثاث وأدوات منزلية أساسية.
6. وسائل الانتقال والاتصال.
7. الخدمات الصحية وتوفير العلاج والحفاظ على البيئة.
8. متطلبات العدالة والنظام.
9. متطلبات الأمن والدفاع وتأمين الدعوة الإسلامية.

هذه المجاميع من السلع والخدمات تستطيع إذا ما تم إنتاجها أو تخصيص قدر كافٍ من الموارد لتنفيذها أن تحقق معدل تنمية مقبولاً، والشريعة الإسلامية تستهدف تحقيق رفاهية الناس وتخفيف متاعبهم، (وذلك من خلال الحياة الاقتصادية الطيبة، بإشباع كافة الحاجات الإنسانية الأساسية، وإزالة كافة الأسباب الرئيسة للمتاعب والمصاعب، وتحسين نوعية الحياة معنوياً

1 عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص 46.

2 المرجع السابق، ص 47-46.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومادياً)[1]، ولا بد لتحقيق هذا الهدف والوصول لهذه الغاية من (تهيئة مناخ اقتصادي يستطيع فيه خليفة الله الاستفادة من وقته وقدراته البدنية والعقلية لتحقيق الغنى لنفسه وأسرته ومجتمعه)[2].

كما توصل بشر لطفي إلى ضرورة أن يراعي جهاز التخطيط الاقتصادي الإسلامي ترتيب أولويات الإنتاج عند وضع الخطط الاقتصادية التي تسيِّر الحياة الاقتصادية وتوجهها، ومن ذلك[3]:

1. إنتاج الصناعات ذات البعد السياسي والاستقلالي، وهي صناعات يعني غيابها فقدان جزء من استقلال الدولة، مثل صناعة الأسلحة، وزراعة القمح.
2. إنتاج الصناعات الاستخراجية والتحويلية، مثل مناجم الذهب والفضة، وحقول النفط ومشاريع تكريره.
3. الصناعات التعليمية والثقافية، مثل إنشاء الجامعات وتنشيط حركة الترجمة وإنشاء مراكز البحوث المتخصصة.
4. الصناعات المتوسطة والثقيلة، مثل السيارات والطائرات والقطارات والمكائن.
5. عدم التهافت على الصناعات غير ذات الأولوية والجدوى، مثل صناعة الخدمات السياحية والفندقية والإنشائية والإسكان.
6. مراعاة الأجيال القادمة فيما بعد.

من خلال العرض السابق يتضح أن الضروريات وفق المنهج الإسلامي تتضمن ضرورة الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لتأمين الحاجات الأساسية من مأكل ومشرب وصحة وتعليم ودفاع، فالأمم لا تنهض إلا بتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحرير نفسها من التبعية والخضوع لإملاءات

---

1 شابرا، نحو نظام نقدي عادل، مرجع سابق، ص 47.

2 المرجع السابق، ص 47.

3 لطفي، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص 204-201.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغير، فضلاً عن أن توفير هذه الخدمات والسلع لا يعنى سعى الدولة للربح (بل إن الأصل هو تنمية الإنسان وتوفير احتياجاته)[1]، وتوفير هذه الضروريات يكون بالشراكة بين القطاع العام والخاص.

ثانياً: الحاجيات: هي ما يرفع به الضيق والحرج والمشقة عن جملة المكلفين في القيام بالضروريات، وهي مهمة لتحقيق المقاصد الرئيسة الخمسة، ولكن ما ينتج من فساد من عدم تحقيقها يكون أقل من الضروريات، والهدف منها التوسعة ورفع الضيق؛ كالرخص، وإباحة الصيد، والتمتع بالطبيات مما هو حلال. والحاجيات تشمل عدداً لا بأس به من السلع والخدمات، وقد ذكر عفر جزءاً منها[2]:

1. الأغذية الحاجية والصناعات القائمة عليها والخدمات التسويقية المناسبة لها.
2. المرافق العامة اللازمة لتيسير أعباء الحياة، التي تتفق مع ظروف العصر وتدعم نظام المجتمع والاقتصاد.
3. التدريب ونشر المعارف والعلوم النافعة وما تتطلبه من دور نشر وتثقيف ومراكز تدريب.
4. إنتاج الملابس اللازمة لحسن المظهر والزينة المناسبة لكل جنس وعمر، وظروف المجتمع والعصر الذي يعيش فيه، دون تجاوز للحدود الشرعية في زى الجنسين والزينة المباحة لكل منهما.
5. المساكن الواسعة والأثاث والأدوات المنزلية التي تساعد على تحمل أعباء الحياة بسهولة ويسر، والتي تتفق مع ظروف العصر ولا تخالف القواعد الإسلامية المتعلقة بتحريم الإسراف والترف وصناعة التماثيل وغيرها.

---

1 عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص 47.

2 المرجع السابق، ص 48.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. التوسع في وسائل الانتقال والاتصال ومكملاتها بما يحقق التيسير للقيام بالواجبات.

7. التوسع العلمي في مراكز الدراسة لتشمل مختلف فروع العلوم الطبيعية والاجتماعية اللازمة لتطوير قدرات المجتمع وطاقاته، ومواجهة متطلبات التنمية بمفهومها الإسلامي.

ثالثاً: التحسينات: الأمور والأشياء التي تحقق للمجتمع الرغد، أي الرفاهية، وتدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية. ولا يجوز انتاج التحسينيات أو تخصيص الموارد لإنتاجها قبل استكمال الضروريات والحاجيات، إذ (لا يراعى تحسيني إذا كان في مراعاته إخلال بحاجي، ولا يراعى حاجى إذا كان في مراعاته إخلال بضروري)[1].

يتضح من خلال الاستعراض السابق أن جانباً كبيراً من مسؤولية تأخر العملية التنموية في البلدان الإسلامية والفشل في تحقيق معدلات نمو مقبولة هو عدم الالتزام بأولويات التنمية الإسلامية. ويمكن ببساطة التعرف على موقع الدول الإسلامية في جدول ترتيب الدول من حيث معدلات النمو، ليتضح الفرق الشاسع بينها وبين الدول المشابهة لها من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية. وبالنسبة للخطط التنموية الأردنية نلاحظ من خلال الجدول رقم (9)، أن النسبة الأكبر من الإنفاق على البرامج التنموية يركز على القطاعات ذات الأولوية القصوى للمواطن مثل الصناعة والطاقة والمياه والتعليم والصحة والإسكان والزراعة، وهي أولويات مهمة ولكنها لا تتطابق بشكل كامل مع المنهج الإسلامي في ترتيب الحاجات من ضروري إلى حاجي ثم تحسيني، وذلك بسبب نوعية المشاريع داخل نفس القطاع. ونلاحظ إيضاً أن القطاعات التي تقدم خدمات أساسية تمثل أولوية للمخطط الأردني في الأنفاق، حيث حازت المشاريع الصناعية على النسبة الأكبر في الفترة (1986–1991) بينما نالت قطاعات الاتصالات والإعلام والبيئة الحصة الأكبر في الفترة

---

1 أنظر،السبهاني، عبدالجبار، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي–الأمارات العربية المتحدة، ط1، 2005م، ص 226.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1992–1998) وكان لقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي اهتمام أكبر في الفترة (2004–2006).

جدول رقم (9) حجم المشاريع في خطط التنمية الأردنية خلال فترة الدراسة للأعوام (1986-2006) %				
	1991-1986	1998-1992	2003-1999	2006-2004
تنمية المحافظات	1.6	43	N/A	5.4
التعليم	8.6			8.7
الشباب	1.1			1.0
الصحة	2.2			6.9
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	0.6			0.0
قطاع العلوم والتكنولوجيا	0.7			0.4
القوى العاملة والعمل	1.6			1.0
الثقافة	0.3			0.5
المرأة	0.2			0.0
الإسكان والأبنية الحكومية	19.4			1.5
الصناعة	13.8	9		1.5
الزراعة	10.7			5.7
السياحة	2.2			3.8
التجارة والتموين والمناطقف الحرة والجمارك	1.1			0.0
الاتصالات والبريد	3.4	47		3.5
الاعلام	0.7			0.2
البيئة	0.1			0.9
الانشاءات	3.4			19.3
النقل	9.4			3.1
القضاء	0.1			1.8
المياه والصرف الصحي	9.7			28.8
الطاقة	9.2			6.0
المجموع	100.0	100	N/A	100.0

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: خطط التنمية الأردنية للأعوام (1986-2006)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا بد عند التقييم الشرعي لأي خطة أو برنامج اقتصادي من أن يبدأ بعرض أهداف تلك الخطط، ثم قياس مدى ملاءمتها لمنهج التنمية الإسلامي الذي يرتكز على حفظ المقاصد الخمسة (الدين والعقل والعرض والمال والنفس) من خلال مراعاة الأولويات الثلاث (الضروريات، الحاجيات والتحسينيات). وبسبب تكرار بعض الأهداف لجميع الخطط وتشابه الظروف الاقتصادية إلى حد كبير خلال فترة الدراسة، سوف نقوم بتقييم أهداف جميع الخطط مرة واحدة، وذلك بهدف تجنب التكرار. ويوضح الجدول رقم (10) أهداف خطط التنمية الأردنية خلال فترة الدراسة للأعوام (1986-2006)، ومن خلال الجدول يمكن التوصل إلى أبرز أهداف خطط التنمية الأردنية لفترة الدراسة (1986-2006)، وهي كالتالي:

1. تحقيق نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني.
2. معالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد الأردني.
3. ضبط عجز الموازنة وتخفيض المديونية وزيادة الإيرادات المحلية.
4. تحقيق عدالة توزيع مكتسبات التنمية.
5. معالجة مشكلة الفقر والبطالة.
6. تحقيق الإصلاح الإداري والاقتصادي والاعتماد على مبادئ الشفافية والنزاهة وتعزيز دور القطاع الخاص.
7. المحافظة على البيئة.

هذه الأهداف تشترك فيها أغلب الخطط التنموية في دول العالم لا سيما الدول النامية أو دول العالم الثالث، ويمكن تقييم تلك الأهداف من خلال رؤية المنهج الإسلامي للتنمية ومدى أهمية ذلك الهدف للمجتمع اعتمادا على سلم الأولويات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10) أهداف خطط التنمية وبرامج الإصلاح الأردنية خلال فترة الدراسة للأعوام (1986-2006)				
	1991-1986	1998-1992	2003-1999	2006-2004
1	تحقيق نمو اقتصادي	معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي	تحقيق الاستقرار النقدي والمالي	تحقيق الاستقرار النقدي والمالي
2	زيادة فرص العمل	تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة	الاصلاحات القانونية والادارية التي تعزز الاصلاح الاقتصادي	المحافظة على معدلات التضخم ضمن المخطط له
3	زيادة المدخرات الوطنية	تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار يفوق معدل النمو السكاني	تحقيق نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني	تحقيق نمو اقتصادي
4	زيادة الإيرادات المحلية وترشيد الإنفاق الحكومي الجاري		زيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل من خلال زيادة الإنتاجية، ومحاربة الفقر عن طريق حزمة الأمان الاجتماعي	التصدي للفساد واعتماد الشفافية كأسلوب عمل للقطاع العام والخاص
5	الحد من العجز في ميزان السلع والخدمات		زيادة المدخرات الوطنية	مكافحة الفقر والبطالة
6	تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك		تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك	تمكين المواطنين (الشباب والنساء)
7	معالجة الاختلالات في الاقتصاد الأردني (ارتفاع نسبة الاستهلاك الكلي بالقياس إلى الناتج المحلي وضعف الادخارات المحلية وعجز الموازنة العامة والعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وخاصة في الميزان التجاري السلعي)		توزيع مكاسب التنمية بين مختلف الاقاليم لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص	تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية وتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والعام، بهدف ضمان دور القطاع الخاص كمشارك رئيسي في النشاط الاقتصادي
8	توزيع مكاسب التنمية بين مختلف الاقاليم		زيادة فرص العمل وتعزيز ثقافة العمل هو سبيل الكسب	المحافظة على عجز الموازنة وحجم المديونية ضمن معدلات معقولة
9			التصدي للفساد واعتماد الشفافية كأسلوب عمل للقطاع العام والخاص	
10			تطوير قواعد البيانات الإحصائية بهدف توفير معلومات دقيقة وتفصيلية	
11			المحافظة على البيئة	
الجدول من إعداد الباحث، المصدر: خطط التنمية الأردنية من عام 1986 إلى 2006				

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف الأول: تحقيق نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني

من أهم غايات خطط التنمية الاقتصادية، زيادةُ النمو الاقتصادي و(النمو والتنمية أهداف أصيله للنظام الاقتصادي الإسلامي)[1]، ولكن وسيلة الوصول لهذا الهدف تبنى على منظومة قيم تقوم على (مفاهيم الإسلام المتعلقة بخير البشر وفلاحهم وبالحياة الطيبة، تلك المفاهيم التي تعول تعويلاً بالغاً على الأخوة والعدالة الاجتماعية– الاقتصادية وتقتضي إشباعاً متوازناً لكل من الحاجات المادية والروحية لجميع البشر)[2]، وتختلف هذه الوسيلة اختلافاً كلياً عن آلية السوق الحر التي تسعى للربح، بغض النظر عن كفاءة أو عدالة تخصيص الموارد، وتختلف عن آلية النظم الاشتراكية التي تتصف بمركزية الملكية ونزع حرية الاختيار. إذاً فإن تحقيق النمو الاقتصادي في المنهج الإسلامي مقترن بتخصيص وتوزيع للموارد يتصف بالكفاءة والعدالة وحسب الأولويات لتحقيق مقاصد الشريعة الخمسة. وتعتمد خطط التنمية الأردنية على آليات مختلفة لتحقيق هدف النمو الاقتصادي، ولكنها تتفق على (الارتقاء بالإنتاجية والكفاءة وخفض التكاليف، وتحديث البنية الأساسية، وإحداث الإصلاح الإداري، وتحديث التشريعات)[3] وهي شروط ومتطلبات أساسية لتحقيق الرفاهية للمواطن ولتحقيق التوازن مع معدل النمو السكاني، والمنهج الإسلامي لا يختلف مع منهج الاقتصاد التقليدي في ضرورة زيادة النمو الاقتصادي، ولكنه يختلف في آليات تحقيق ذلك النمو، حيث يرتكز الفكر الإنمائي في المنهج الإسلامي على مبادئ الاستخلاف والعمارة والتمكين، فالإنسان مستخلف في الأرض يستغل خيراتها ومواردها بما يحقق له المعيشة المقبولة، والحد

1 الفنجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ط3، 1997م، ص 117–116.

2 شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص 35.

3 خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1999–2003، وزارة التخطيط –عمان –الأردن، ص 9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأدنى المقبول للدولة الإسلامية هو حد الكفاية لا الكفاف[1]، وتلتزم الدولة بتحقيق هذا الحد في حال لم يستطع القادر على العمل من تحقيقه. من هنا تؤمن الخطط الأردنية بذلك ولكنها لا تعتمد على مبادئ المنهج الإسلامي بشكل كامل، حيث يتم التخطيط على أسس مشتركة بين النظام الاشتراكي والرأسمالي، فالتخطيط تشرف عليه الدولة وأجهزتها وتترك مساحة ضيقة للقطاع الخاص للمشاركة في وضع الخطط، وفي مرحلة التنفيذ تتسع مساحة مشاركة القطاع الخاص بسبب ارتفاع نسبة ملكية القطاع الخاص لعوامل الإنتاج. كما أن المعيار الذي تستخدمه الخطط الأردنية في قياس النمو يعتمد على متوسط دخل الفرد أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس لا يعتد به المنهج الإسلامي، ولعل السبب الرئيسي لرفض معيار متوسط الدخل يعود بشكل أساسي إلى تعبيره المضلل عن حصص الأفراد من الدخل المحلي الإجمالي، لذا يقدم المنهج الإسلامي مقياساً مغايراً لمتوسط دخل الفرد، فالمقياس الإسلامي هو (الدخل الحقيقي لكل فرد في المجتمع)[2]، ويتم ذلك بالتعرف على تكلفة الاحتياجات الأساسية للفرد في المجتمع ثم التوصل للدخل الحقيقي الذي يغطي تلك التكلفة، إلا أن التوصل إلى الدخل الحقيقي لكل فرد غير متاح وفق البيانات المنشورة ، لذا سيعتمد الباحث على متوسط دخل أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى كل الأحوال فقد سعت الخطط إلى زيادة النمو الاقتصادي وزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. من خلال الجدول رقم (11) سوف يسعى الباحث للحكم على مدى تحقيق هدف النمو بما يفوق معدل النمو السكاني.

1 الفنجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، بحث ضمن مؤتمر الاقتصادي الإسلامي الأول عام 1980.

2 دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص 98.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول أن معدلات النمو قد حققت زيادة ملحوظة خلال فترة الدراسة، باستثناء فترة الخطة للسنوات (1986–1990) وذلك لعدة أسباب أهمهما[1]:

1. الهبوط الملموس في المساعدات الرسمية من دول الخليج.
2. ثبات مستوى تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج.
3. تأثر التوقعات المالية للخطة بالتراخي الاقتصادي المستمر في الدول المصدرة للنفط نتيجة كساد سوق النفط.

جدول رقم (11) مدى تحقيق نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني				
السنوات	1990 - 1986	1997 - 1993	2003 -1999	2006- 2004
معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة	-1.1	4.2	4.6	8.3
معدل النمو السكاني	5.6	3.44	2.5	2.3
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالدينار	791	1,081.14	1,289.56	1,683.13
الجدول من إعداد الباحث، المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة، أنظر ملحق رقم (2)				

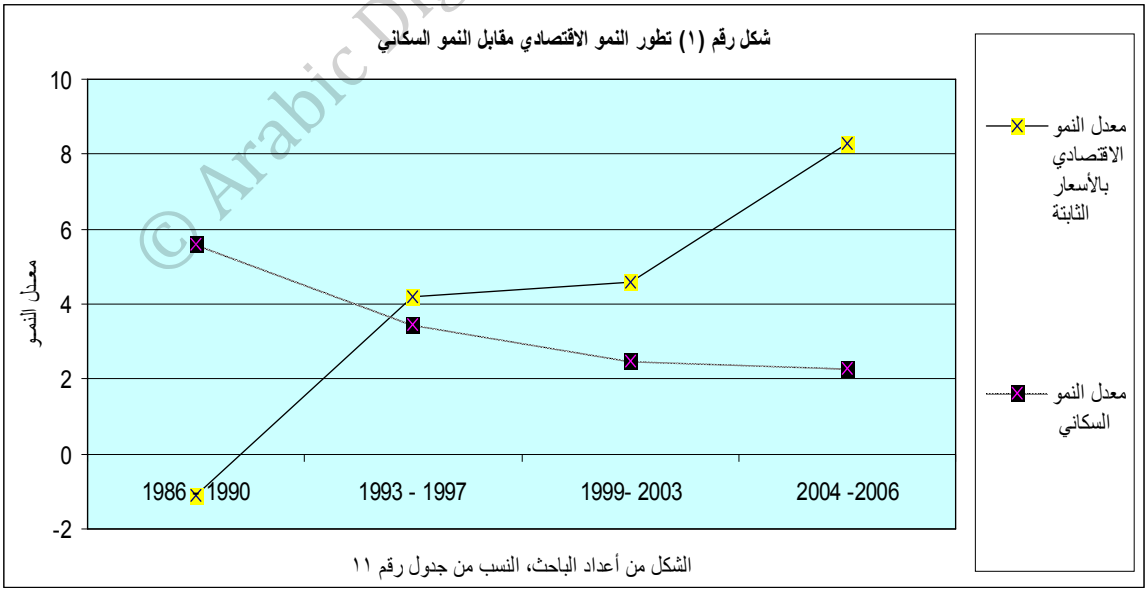

الشكل من أعداد الباحث، النسب من جدول رقم ١١

1 عبدالله، خالد أمين، استراتيجيات التنمية في الأردن من الخمسينيات وحتى التسعينيات، بحث ضمن مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية– عمان، الأردن، 1994، ص 78.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أثرت الأزمة الاقتصادية عام 1988 التي عصفت بالاقتصاد الأردني، وكذلك حرب الخليج الثانية عام 1990، فقد ارتفع معدل النمو من النمو السالب خلال فترة الخطة (1986-1990) ليحقق معدل نمو بلغ (8.3) في خطة الأعوام (2004-2006)، وللموضوعية يجب أن نشير إلى أن النمو الاقتصادي المتحقق في الفترة (2004-2006) لا يعزى بالدرجة الأولى لنجاح الخطة بل هناك عوامل أخرى مثل(النشاط الكبير في السوق المالي وسوق العقارات وسوق الاتصالات، وتدفق الاستثمارات الخارجية، وإقرار حزمة من التشريعات المالية والقانونية التي تدعم بيئة الاستثمار واستقرار الأعمال)[1]. ويتضح أيضاً من الجدول أن نسب النمو السكاني تراجعت، وهذا ما جعل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تتضاعف لتسجل (1274) ديناراً للأعوام (2004-2006) مقابل (517) ديناراً للأعوام (1986-1990).

الهدف الثاني: معالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد الأردني.

يقصد بمعالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد الأردني معالجة عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة وخفض الاستهلاك الكلي وزيادة الاعتماد على الإنتاج السلعي. والمنهج الإسلامي يسعى إلى عدم حدوث مثل هذه الاختلالات، فالمفهوم الإسلامي للتنمية ينطلق من النظرة الإسلامية الشاملة لجوانب البناء الاجتماعي المختلفة، ويمكن تلخيص ذلك المفهوم كالتالي (تنمية تشمل النواحي المادية والروحية والخلقية، والاعتماد على الإنسان باعتباره نواة الجهد التنموي، واعتبار التنمية نشاطاً متعددً الأبعاد، بهدف إحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات، وهي تنمية تتضمن كلاً من التغيرات الكمية والنوعية)[2]، فالجانب الأخلاقي للتنمية الإسلامية يمثّل أحد العلامات الفارقة عن النظم الأخرى التي تسعى للتنمية، ويظهر الجانب الأخلاقي في جميع أنشطة

---

1 التقرير السنوي الرابع والأربعون للبنك المركزي، 2007، ص 1.

2 عفر، التخطيط والتنمية في الإسلام، مرجع سابق، ص 125-124.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد عامة، ويتجلى في الحالات الاقتصادية (الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك)، لأن (المسلم مقيد بالإيمان والأخلاق في كل نشاط اقتصادي يقوم به: في كسبه إذا اكتسب المال، وفى تنميته إذا نماه، وفى إنفاقه إذا أنفقه)[1]. ويشكّل الإطار القيمي والأخلاق الذي يقدمه النظام الاقتصادي الإسلامي ضمانة للحد من الاختلالات الهيكلية، ويمكن التعرف على ذلك الإطار القيمي والأخلاقي من خلال دوره في معالجة تلك الاختلالات، التي يمثل عجز ميزان المدفوعات أهمها.

من الواضح أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز مستمر من تاريخ الأزمة الاقتصادية عام 1988 حتى سنوات إعداد هذا الدراسة ، وعجز ميزان المدفوعات (يشكل أحد الاختلالات الرئيسة في الاقتصاد الأردني، ويرجع هذا الاختلال إلى مجموعه من العوامل التي تؤثر وتتأثر ببعضها، وأهمها العجز الكبير في الميزان التجاري وانخفاض الفائض في ميزان الخدمات، والاعتماد على المساعدات والحوالات الخارجية)[2]، ويشكل عجز الحساب الجاري النسبة الأكبر من العجز الكلي لميزان المدفوعات، ويتكون الحساب الجاري من الميزان التجاري وصافي حوالات العاملين وصافي بند السفر وصافي دخل الاستثمارات، وهي بنود تشكل هدفاً رئيسياً للخطط التنموية، وخاصة ما يتعلق بالميزان التجاري الذي يظهر صافي الفرق بين الصادرات والمستوردات، حيث تركز الخطط التنموية الأردنية على زيادة الصادرات وخفض الاعتماد على المستوردات. وفي هذا الصدد يشجع المنهج الإسلامي على زيادة الصادرات بعد تحقيق الاكتفاء المحلي، وتنويع الإنتاج وعدم الاعتماد على سلع محددة، ويدعو إلى تطبيق الفنون الإنتاجية الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج من حيث الكم والنوع، بل إن الإسلام يدعو إلى (الاعتماد على النفس والاستغناء عن الغير قدر

---

1 القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1ن 1995م، ص 57.

2 الخطة الاقتصادية والإجتماعية الأردنية (1993-1997)، وزارة التخطيط، 1993، ص 25.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمكان من خلال استخدام الآلة وتطويرها لزيادة الإنتاج وتوفير الوقت والجهد، وتحرير الموارد لاستخدامها في زيادة الإنتاج، كذلك فإن تطوير فنون إنتاجية خاصة بهم لتقليل الاعتماد على الخارج بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي قدر المستطاع، لتجنب التبعية للخارج، والمقاطعة وقت الأزمات والحروب)[1]، لذلك فإن سياسة التخطيط الأردنية عملت على (زيادة الاهتمام بالتدريب المهني والحرفي)[2] وتشجيع الطلبة على الدراسات المهنية والصناعية، وذلك لزيادة القوى العاملة الأردنية المنتجة بهدف زيادة الإنتاج السلعي وخفض معدلات البطالة. وفيما يتعلق بالمساعدات والحوالات الخارجية فإن المنهج الإسلامي للتنمية يرفض الاعتماد على المساعدات الخارجية الأجنبية لتمويل الميزانية، فالأصل أن تقوم الدولة (باستغلال موارد الإنتاج بشكل حسن ودون أي تبديد بإسراف، أو تبذير، أو سوء استغلال واستهلاك)[3]، وهذا يتطلب تخصيصاً رشيداً للموارد المتاحة، بل يتطلب (توفير كافة المستلزمات لتشجيع الإنتاج وتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة: بشرية كانت أم مادية)[4] .

من جانب آخر فإن خفض الاستهلاك الكلي هدف يرافق خطط التنمية الأردنية، والهدف من خفض الاستهلاك الكلي هو زيادة المدخرات المحلية لتلبية متطلبات الاستثمار. وينقسم الاستهلاك الكلي إلى استهلاك عائلي والاستهلاك الخاص الذي يطلق على ما يستهلكه الأفراد من السلع والخدمات الاقتصادية ويحدده مقدار دخل الفرد. والقسم الآخر هو الاستهلاك العام الذي يتمثل بالإنفاق المخصص للإدارة العامة وما تحتاجه من سلع وخدمات. إلا أن الزيادة المستمرة في

---

1 المصري، رفيق، أصول الاقتصاد الإسلامي، الناشر: دار القلم، دمشق–سوريا، ط1، 2010م، ص 139.

2 خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام (1986–1990)، مرجع سابق، ص 117.

3 عناية، غازي، الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي، الناشر: دار الجيل، بيروت–لبنان، ط 1، 1991م، ص 185.

4 صقر، محمد أحمد، بحث بعنوان (الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات)، منشور ضمن كتاب (قراءات في الاقتصاد الإسلامي)، الناشر: مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي–جامعة الملك عبدالعزيز، جدة–السعودية، ط1، 1987م، ص 41.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاك الكلي التي فاقت الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات، تشكل تحدياً للدولة الأردنية. وهذا الهدف من الصعب الوصول إليه على مستوى الاستهلاك الخاص على أقل تقدير في ظل تغير النمط المعيشي وتقليد الثقافة الغربية، الأمر الذي ساهم بزيادة معدلات الاستهلاك الخاص، كما أن ظهور طبقة غنية مترفة تحوز النصيب الأكبر من الدخل القومي بسبب سوء التوزيع ساهم بزيادة الاستهلاك الخاص، مقابل ذلك فإن المنهج الإسلامي يقرر (ضرورة الاعتدال في تلبية الحاجات الأساسية بلا ترف أو إسراف، على أن الاستهلاك في بعض الحالات يرقى إلى مرتبة الواجب الذي يأثم صاحبة بتركه كليه)[1]، إذن فالاستهلاك يرقى لمرتبة الواجب، على أن يكون ملتزماً بالضوابط الشرعية التي لا تسمح بالإسراف والترف وهدر الموارد وسوء التوزيع للثروات، وهي ضوابط تتناغم مع الأولويات الشرعية، فالاستهلاك حسب التصور والتشريع الإسلامي (لا يراد لذاته إنما لإدامة كيان الإنسان الفاعل)[2].

من هنا وجب على الخطط الأردنية أن تسعى إلى تطبيق الضوابط الشرعية فيما يتعلق بضبط الاستهلاك العام والخاص، فالدولة الأردنية مطالبة بحصر مواردها والاستفادة من الموارد بأقصى درجة ممكنة وبالتالي تنمية الناتج. وفيما يتعلق بالاستهلاك الخاص فإن تطبيق إجراءات مثل زيادة الرسوم الجمركية على السلع الفارهة والكمالية سوف يسهم في الحد من استيرادها، ودعم السلع الأساسية وزيادة إنتاجها محلياً. أما زيادة الاعتماد على الإنتاج السلعي فهو هدف أساسي في عملية التغير الهيكلي في الاقتصاد، والنظام الاقتصادي في الإسلام يستهدف تنويع الإنتاج السلعي في سبيل تلبية الاحتياجات الأساسية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وقد سعت الخطط الأردنية

1 أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي (النظام والنظرية)، مرجع سابق، ص 62.

2 السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، مرجع سابق، ص 260-259.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى زيادة الإنتاج السلعي[1]، بهدف زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا المجال يشجع المنهج الإسلامي على تنويع الإنتاج وعدم تركيز الجهد نحو الزراعة أو التجارة أو الصناعة، بل يجب أن يكون المعيار الأساسي الذي يحكم عملية تنويع الإنتاج هو حاجة المجتمع المسلم. ونلاحظ من خلال الجدول رقم (12) الذي يتضمن بعض المؤشرات التي تبين مدى التقدم في معالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد الأردني، إمكانية تحقيق الخطط التنموية النسبة الأكبر من هذه الأهداف.

جدول رقم (12) مؤشرات معالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد الأردني

السنوات	1990 - 1986	1997 - 1993	2003 -1999	2006- 2004
نسبة الإنتاج السلعي من الناتج المحلي بسعر التكلفة	24.751%	27.751%	27.491%	29.891%
نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي بسعر التكلفة	-0.605%	-1.244%	-2.658%	-9.748%
معدل الدين الخارجي إلي الصادرات (مرة)	3.8	4	3.1	1.6
نسبة الاستهلاك الكلي من الناتج المحلي بسعر التكلفة	118%	107%	130%	151%

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة

فقد ارتفعت نسبة الإنتاج السلعي من الناتج الإجمالي المحلي بسعر التكلفة من (24%) للفترة 1986-1990 إلى (29%) للفترة 2004-2006، كما انخفضت نسبة معدل الدين الخارجي إلى الصادرات من (3.8) مرة للفترة 1986-1990 إلى (1.6) مرة للفترة 2004-2006. ولكن نسبة العجز في الموازنة ونسبة الاستهلاك الكلي من إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة ازدادت بشكل كبير وبالتالي لم تنجح الخطط في تحسين هذه النسب.

1 أنظر: خطط التنمية الاقتصادية الأردنية للأعوام (1986-1990) ص 111، وخطة (1993-1997) ص 97، وخطة (1999-2003) ص 9، وخطة (2004-2006) ص182.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف الثالث: ضبط عجز الموازنة وتخفيض المديونية وزيادة الإيرادات المحلية

تعتبر الميزانية السنوية للدولة الأداة الأكثر استخداماً لتحقيق أهدافها من خلال تنظيم شؤونها المالية، وبشكل أساسي (الإيرادات والنفقات)، والأصل أن لا تنفق الدولة أكثر من إيراداتها لتجنب عجز الموازنة، وبالتالي تحتاج إلى الاقتراض أو طلب المساعدات الخارجية لتمويل هذا العجز.

لقد استهدفت خطط التنمية الأردنية ضبط عجز الموازنة وتخفيض المديونية على مدى فترة الدراسة (1986–2006) وحسب الجدول رقم (13) نلاحظ ما يلي:

جدول رقم (13) مؤشرات ضبط عجز الموازنة وتخفيض المديونية

السنوات	1990-1986	1997 - 1993	2003 -1999	2006- 2004
نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي بسعر التكلفة (%)	0.6	1.2	2.7	9.7
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجماليبسعر التكلفة	2.77	1.47	1.3	0.94

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: : تقارير البنك المركزي السنوية ونشرات الدين العام من وزارة المالية.

1. لم تحقق الخطط النجاحَ المطلوب فيما يتعلق بتقليل عجز الموازنة أو خفض المديونية، حيث تزايد عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي إلى أن وصل إلى أكثر من (9%).
2. حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع كنسبة، ولكنه لم ينخفض كما توقعت خطة (2004–2006) حيث سجلت النسبة (94%). وهنا يثور: سؤال لماذا لم تنجح الخطط في تحقيق الهدف؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحدة من الإجابات المعروفة عن هذا التساؤل تكمن في موقع الأردن الجغرافي في منطقة ملتهبة تعج بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الأردن باستمرار[1]، وقد ساهمت هذه الأحداث في زيادة عدد سكان الأردن بسبب اللاجئين والوافدين وعودة الأردنيين العاملين بالخارج، كما أدت إلى قطع المعونات الخارجية وخسارة الأسواق الخارجية للسلع الأردنية.

وأيضا فإن الرؤية المحددة لدى الحكومات الأردنية باعتماد السياسات المالية والنقدية لضبط عجز الموازنة وخفض المديونية فاقم من المشكلة، وبلغت المديونية مستويات قياسية. كما أن نمو النفقات العامة – الجارية منها على وجه الخصوص – باستمرار دون توجه حقيقي لضبطها مقابل الإيرادات المحلية التي تنمو ولكن بمعدل غير ثابت، مع ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية، (فهي تشكل نسبة تفوق 65% من مجمل الإيرادات المحلية)[2]، مما يجعل العبء الأكبر على جيب المواطن. وعلى العكس من ذلك فإن المنهج الإسلامي يضع ضوابط فيما يتعلق بالمال العام والإنفاق والميزانية السنوية للدولة محكوم بمبدأ (لا جباية إلا بالحق، ولا ينفق مال إلا في الحق)[3]، وضرورة توازن النفقات والإيرادات، (فالأصل أن تكون النفقات بحدود الإيرادات، فتستحق بالوجود وتسقط بالعدم)[4]، إلا أن المنهج الإسلامي لم يمنع كلياً زيادة النفقات عن الإيرادات في الحالات الاضطرارية على أن يتم تمويل هذا العجز من خلال[5]:

---

1 من أشهر تلك الأحداث الحروب العربية الأسرائيلية وحرب الخليج الأولى والثانية والثالثة و الآزمات الاقتصادية المختلفة.

2 نشرة مالية الحكومة العامة، وزارة المالية الأردنية، المجلد 9، عدد 11، ص 12.

3 دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 363.

4 ابوالفتوح، نجاح، بحث بعنوان (التمويل بالعجز شرعيتة، وبدائلة من منظور إسلامي)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة– السعودية، مجلد 15.

5 المرجع السابق، ص 19.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. موارد إضافية : أهمها التوظيفات على القادرين، والاستفادة من أساليب التمويل الإسلامية كالمشاركات والمقارضات والمرابحات.

2. موارد استثنائية: أهمها اللجوء إلى الدين العام المحلي، وكذا التمويل الخارجي، على أن يكون الاقتراض بلا فائدة ومن مصادر محلية وليس خارجية.

وفيما يتعلق بالمديونية فإن اعتماد الحكومات الأردنية على الاقتراض الداخلي والخارجي كسياسية ثابتة لسد عجز الموازنة، كان من أسباب فشل خطط التنمية الاقتصادية في تحقيق معظم أهدافها، خلال سنوات الدراسة، من هنا فإن الاعتماد على المنهج الإسلامي لتحقيق أهداف ضبط العجز وخفض المديونية يعنى أولاً: تفعيل آليات جمع الزكاة وتوزيعها، وثانياً: العمل على زيادة وقف الأموال غير المنقولة، فهي موارد مالية مهمة. أما فريضة الزكاة فتساهم من خلال الإنفاق على مصارفها المحددة، التي تشمل على وجه الخصوص الفقراء وهم كثر في المجتمع الأردني[1] بتخفيف الضغط على موازنة الدولة وتوفير جزء من الإنفاق العام المخصص للفقراء والبرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية، وكذلك الحال بخصوص وقف الأموال غير المنقولة حيث تساهم في توفير إيرادات لتمويل برامج للفقراء وللتعليم والصحة والتنمية والاجتماعية.

أما الإيرادات العامة فإن الخطط تسعى إلى زيادتها من خلال بند الضرائب المختلفة المفروضة على المواطن، وهي سياسة ثبت فشلها بسبب عدم قدرة هذه الموارد على تحقيق تغطية النفقات العامة، فهي إيرادات تعتمد بشكل رئيسي على النشاط الاقتصادي الداخلي، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الأردن خلال فترة الدراسة، وهو ما جعل من الصعب الاعتماد على الموارد الداخلية – الإيرادات الجمركية والضريبية – لتحسين الوضع المالي، فكان الاعتماد كبيراً على المساعدات الخارجية والاقتراض. وكان الأجدر بالمخطط أن يضع حلولاً أخرى

1 وصلت نسبة الفقر في المجتمع الأردني بحسب بيانات دائرة الأحصاءات العامة حوالي (14%) عام 2013.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لزيادة الإيرادات المحلية، مثل زيادة فعالية جمع الزكاة وتوزيعها وتشجيع الأوقاف الخيرية بمختلف أشكالها.

الهدف الرابع: تحقيق عدالة توزيع مكتسبات التنمية

تشترك جميع الخطط الاقتصادية في هذا الهدف، لأن تحقيق عدالة التوزيع لمكتسبات التنمية تعتبر من أهم المطالب الشعبية، بل إن ثورات تاريخية كبرى قامت ضد دول وحكومات بسبب سوء التوزيع وتسلط طبقة قليلة على مقدرات الشعوب، كما حدث في فرنسا أبان الثورة الفرنسية.

وهذا الهدف اشتركت فيه خطط التنمية الأردنية خلال فترة الدراسة، والتي سعت إلى تحقيق إحداث توازن جغرافي في توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تخصيص برامج تنموية لمناطق البادية البعيدة عن مراكز المدن الرئيسة، وكذلك تطوير الخدمات الصحية والتعليمة وتعميمها لجميع المناطق، وتحسين خدمات الاتصالات وتوفير السكن للمواطنين كافة وخاصة ذوي الدخل المحدود[1]. ولا يختلف المنهج الإسلامي للتنمية عن المدارس الفكرية الأخرى في ضرورة تحقيق العدل في توزيع مكاسب التنمية، ولكنه يختلف معها من حيث المرجعية، (فالنظم الاقتصادية غير الإسلامية ترتكز على فلسفة مرجعيتها الفكر البشري، بينما الفكر الإسلامي يرتكز على مرجعية فكرية من عقيدة الإسلام وشريعته التي تستهدف تحقيق العدل بالحق)[2]، بينما يحقق المنهج الإسلامي العدالة من خلال التوزيع وإعادة التوزيع (لا تقتصر على محاربة الفقر بل تشمل

1 يعتبر موضوع توفير السكن لكافة المواطنين هدف صعب الأنجاز حتى للدول الغنية بسبب تزايد عدد السكان من جهة وأرتفاع كلفة بناء المساكن من جهة أخرى.

2أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي (النظام والنظرية)، مرجع سابق، ص 101.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقريب الفوارق بين الدخول والثروات وعلى نحو يحول دون أن يكون المال دولة بين الأغنياء فقط)[1].

يتضح لنا عند مراجعة خطط التنمية خلال فترة الدراسة أن الخطط عبر السنوات العشرين التي امتدت من (1986 إلى 2006) لم تنجح في تحقيق العدالة المنشودة عند توزيع مكاسب التنمية، حيث نالت المدن الرئيسة وخاصة عمان العاصمة نصيب الأسد من المشاريع وبرامج التنمية، (فقد كانت نسب التوزيع الجغرافي للمشاريع حتى عام 1992 على كل من عمان والزرقاء والبلقاء وإربد ومنطقة العقبة (69%)، (9.6%)، (7.3%)، (5.8%)، (4.1%) على التوالي)[2]، ويكفي أن نذكر أن الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية أكثر تقدماً وتنوعاً في المدن الرئيسة منها في الأقاليم البعيدة والمناطق الريفية. وعلى الرغم من وجود البرامج المتخصصة الموجهة للفئات الأقل دخلاً مثل (برنامج حزمة الآمان الاجتماعي)[3] فإن المستفيدين من هذه البرامج في المدن أكثر منهم من سكان المناطق النائية والريفية. كذلك فإن ازدياد معدلات الفقر والمستفيدين من خدمات صندوق المعونة الوطنية دليل آخر على وجود خلل في توزيع مكتسبات التنمية وتركُّز الثروات، والتباين الواضح في مستويات المعيشية واندثار الطبقة الوسطى.

---

1 المرجع السابق، ص 102.

2 الأحمد، أحمد، التشريعات وأثرها على تشجيع الاستثمار في الأردن ، بحث ضمن مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية– عمان، الأردن، 1994، ص 419.

3 برنامج حزمة الامان الاجتماعي: اقر البرنامج من قبل الحكومة الأردنية عام 1998 ضمن الأستراتيجية الوطنية الهادفه إلى مكافحة الفقر والبطالة ومساعدة الفئات المتدنية الدخول، ويهدف البرنامج إلى تطوير وتحسين خدمات البنية التحتية في المجتمعات المحلية في كافة محافظات المملكة بما في ذلك القرى والتجمعات المحلية في كافة محافظات المملكة والسكن العشوائي والمخيمات ومن خلال دعم المشاريع الصغيرة للفقراء ودعم صندوق المعونة الوطنية وتوفير التدريب المهني لشريحة واسعة من الشباب العاطلين عن العمل وتأهيلهم في خطوة تهدف الى مكافحة الفقر والبطالة حيث يتم تمويل معظم هذه المشروعات من مصادر التمويل الخارجي من القروض الخارجية المتعاقد عليها بالإضافة الى المنح والمساعدات الخارجية من الدول المانحة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف الخامس: معالجة مشكلة الفقر والبطالة

هدفت الخطط خلال فترة الدراسة إلى معالجة مشكلة الفقر والبطالة، وهي مشكلات رافقت نشأة الدول النامية لأسباب عديدة، من أبرزها سوء توزيع الدخل، والاعتماد على الزراعة، وضعف البنية التحتية، وتدنى مستوى التعليم والصحة، والنمو السكاني السريع، مقابل تواضع معدلات النمو الاقتصادي.

وتحتاج معالجة الفقر إلى تحسين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنظيم النمو السكاني، وتحقيق الحد الأدنى من عدالة توزيع مكتسبات التنمية. وعلى الرغم من ثبات معدل نمو السكان بحدود (2.5%) خلال السنوات (1996–2006) مقابل ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلا أن نسب الفقر في تزايد، حيث سجلت نسبة (الفقر المدقع)[1] ونسبة (الفقر المطلق)[2] كما هو موضح بالجدول رقم (14) التالي الذي يتضمن نسب الفقر المدقع والمطلق من عام 1987 إلى عام 2006:

جدول رقم (14) نسب الفقر المدقع والفقر المطلق من عام 1987 إلى 2006

السنة	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المطلق
1987	1.50%	18.70%
1989	1.90%	21.20%
1992	6.60%	21.20%
1993	5.30%	18.30%
1997	N/A	21.30%
2003	N/A	14.20%

1 الفقر الدقع: Extreme Poverty وما يسمى بالفقر المزريDisruptive Poverty هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

2 الفقر المطلق: Absolute Poverty هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعلم، والصحة، والنقل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2006	N/A	13%
الجدول من إعداد الباحث، المصدر: تقارير دائرة الاحصاءات العامة		

ويشير الجدول إلى تراوح نسب الفقر بين نسبة (18%) و(13%) خلال سنوات الدراسة، وتعتبر السنوات من 1989 إلى 1997 سنوات صعبة على الأردن، حيث تعرض الاقتصاد إلى انتكاسة كبيرة عام 1988، وتبعها اندلاع حرب الخليج الثانية. ولعل استمرار هذا دليل على وجود خلل في ترتيب أولويات الاقتصاد الأردني، كما أن السبب الرئيسي في ذلك هو سوء توزيع الدخل وتآكل القوة الشرائية للدينار وارتفاع تكاليف المعيشية من مأكل ومشرب ومواصلات وصحة وتعليم بشكل كبير، إلى الحد الذي تلاشت معه الطبقة الوسطى التي نمت بشكل كبير خلال النصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من ذلك فقد سعت برامج مكافحة الفقر التي اشتملت عليها الخطط إلى معالجة مشكلة الفقر ومسبباتها، وذلك من خلال ما يلي:

- تقديم المعونات والمساعدات النقدية المباشرة.
- زيادة البنية التحتية في المناطق المحتاجه والتي يكثر فيها جيوب الفقر في المناطق الشمالية والجنوبية من الأردن ومناطق الأغوار والمخيمات.
- إنشاء صندوق التنمية والتشغيل الذي يساهم بتدريب المتعطلين عن العمل أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتقديم قروض ميسرة للراغبين في تأسيس مشروع إنتاجي أو حرفي أو مهني.
- برنامج حزمة الأمان الاجتماعي.
- تفعيل صندوق الزكاة.

هذا فيما يتعلق بالفقر، أما البطالة فهي مشكلة دائمة للحكومات الأردنية، وقد بدأت المشكلة تزداد بعد الأزمة الاقتصادية عام 1988، فقد تراوح معدل البطالة ما بين (8%-9%) للفترة ما قبل عام 1988، ثم سجل المعدل ارتفاعاً ملحوظاً تراوح بين (14%-19%) منذ عام 1990

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى عام 2006. ويلاحظ من نسب البطالة أنها أصبحت مشكلة للاقتصاد الأردني لعدة أسباب، أهمها حالة الركود في بلدان الخليج العربي خلال النصف الثاني من الثمانينات، وفقدان الكثير من الأردنيين لوظائفهم في تلك الدول، ثم جاء اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1990 وما تمخض عنها من عودة آلاف الموظفين والعمال من الخليج إلى الوطن ودخولهم سوق عمل مكتظ أصلاً. وقد سعت الحكومات المتعاقبة على وضع البرامج والخطط التي تهدف إلى زيادة فرص العمل وتشجيع الشباب على الإقبال على مختلف المهن بدلاً من التركيز على الوظيفة الحكومية والتعليم الأكاديمي. وقد اشتملت خطط التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة على الكثير من الخطط لمعالجة البطالة منها:

- التنسيق مع الدول العربية المستقبلة للعمالة الأردنية لتحديد التخصصات والمهن المطلوبة.
- مراجعة سياسات التعليم الأكاديمي والمهني بما يتوافق مع حاجات سوق العمل خاصة وحاجات المجتمع بشكل عام.
- زيادة المشاريع التنموية في محافظات الشمال والجنوب بهدف الحد من هجرة الشباب للعاصمة وزيادة فرص العمل.
- تنظيم العمالة الوافدة وحصر الاستخدام لهم في وظائف ومهن محددة.
- رفع الحد الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل في سبيل تشجيع الشباب على الإقبال على مختلف المهن.

وعلى الرغم من كل الإجراءات الواردة في خطط التنمية الأردنية بخصوص حل مشكلة الفقر والبطالة، إلا أن الحلول المستندة للمنهج الإسلامي لم يؤخذ بها. وتعتبر الزكاة أهم هذه الحلول، وهي فريضة مالية تؤخذ من الغني القادر وممن ملك نصاب أي من أموال الزكاة، وهي تؤثر بشكل كبير في حل مشكلة البطالة والفقر من خلال دورها المهم في الاقتصاد، فالزكاة تشجع صاحب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال على الاستثمار، وتساهم في إعادة التوزيع، مما يساهم في تحريك الاقتصاد وحفز النمو وخلق فرص عمل وزيادة الدخول، مما يؤدي إلى تخفيف مشكلتي الفقر والبطالة. كما أن الزكاة تسهم في سرعة دوران النقود وتلاحق الاكتناز، مما يساهم في تنشيط الاستهلاك وزيادة الطلب الكلي الفعال. من هنا فإن الخطط الأردنية لم تتبنّ سياسة واضحة وفاعلة للاستفادة من هذه الفريضة التي يمكن لها تأمين عوائد مالية للدولة تستطيع إنفاقها من خلال مصارف الزكاة مع التركيز على مصرف الفقراء والمساكين، مما يؤدي إلى تخفيف حجم المشكلة من جانب وتخفيف العبء على موازنة الدولة من جانب آخر. كما أن الزكاة تسهم بزيادة التكافل الاجتماعي، وهذا بدوره يسهم في تحقيق استقرار المجتمع، وبالتالي تخفيف معدلات الجريمة وزيادة الأمان، مما يرفع من نسب الاستثمار وزيادة معدلات التشغيل.

الهدف السادس: تحقيق الإصلاح الإداري والاقتصادي والاعتماد على مبادئ الشفافية والنزاهة

جاء هذا الهدف ضمن الخطط التنموية اعتباراً من خطة (1993–1997) وما بعدها، وتحقيق الإصلاح الإداري والاقتصادي الذي جاء نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن عام 1989 وكشفت الغطاء عن سياسات إدارية واقتصادية خاطئة، نتج عنها مديونية كبيرة واختلالات هيكلية ومشكلات نقدية ومالية ومشكلات اجتماعية.

ويعتبر الفساد بمختلف أشكالة من الظواهر الخطيرة التي تهدد الاقتصاد وسلامة الوضع المالي للدول عامة والنامية منها على وجه الخصوص، ويعرف الفساد بحسب منظمة الشفافية العالمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص)[1]، والفساد الإداري والاقتصادي يأخذ صوراً كثيرة، منها:

- الفساد المالي: يتمثل بالانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم شؤون الدولة المالية، ومن صوره الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي بدون وجه حق، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.
- الفساد الإداري: يتمثل بمخالفة القوانين والأنظمة التي تضبط عمل الموظف العام، ومن صوره عدم احترام أوقات العمل وتأخير معاملات المواطنين وتضيع الوقت وإفشاء أسرار الوظيفة وغيرها.

ويمكننا رصد بعض آثار هذا الفساد[2]، مثل (تدني كفاءة الاستثمار العام وضعف جودة البنية التحتية) و(التأثير المباشر على حجم ونوعية الاستثمار الأجنبي) و(ارتباطه بتردي حالة توزيع الدخل والثروة). من هنا فقد سعت الخطط التنموية إلى إعادة هيكلية الوزارات والمؤسسات الحكومية وزيادة اللامركزية، بهدف تسريع القرار والارتقاء بالخدمات العامة، وهيكلية ديوان الخدمة المدينة بما يكفل تنظيم عملية التوظيف وضبطها وتوجيه الداخلين لسوق العمل نحو التخصصات المطلوبة، كما هدفت إلى إصلاح ديوان المحاسبة ودعم إجراءاته، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد[3].

---

1 يوسف، يوسف حسن، الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، القاهرة – مصر، ط1، 2014، ص29.

2 النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية – جامعة بغداد – العراق، المجلد 15، عدد 54، ص 213-192.

3 هيئة مكافحة الفساد: أنشئت بإرادة ملكية عام 2006، لتعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وتوفير العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في توزيع مكتسبات التنمية من خلال إستراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي، بما يكفل الكشف عن مواطن الفساد والتحري عن جميع القضايا المرتبطة به. المصدر (www.jacc.gov.jo).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالتقييم الشرعي لهذا الهدف الذي سعت خطط التنمية الأردنية لتحقيقه، فإننا نلاحظ أن عملية الإصلاح الإداري والاقتصادي والاعتماد على مبادئ الشفافية والنزاهة لم تعتمد على الضوابط الشرعية في تحقيق ذلك، لأن الضوابط الشرعية في الإسلام تحارب الفساد بمختلف أشكاله، قال تعالى (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾) (النازعات: ٤٠ – ٤٢). ويسعى المنهج الإسلامي من خلال منظومة تشريعية وأخلاقية مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية لحماية الدولة من هذا البلاء، ويمكن الاستعانة بما يقدمه المنهج الإسلامي لمحاربة الفساد الاقتصادي والإداري، حيث تعتمد المعالجة على الإنسان باعتباره أساس الفساد الاقتصادي، لأن فساد الناس سيؤدي إلى فساد المال وفساد كل شيء[1]. ويدعو المنهج الإسلامي كذلك إلى التزام الحاكم بالعدل في التعامل، لأن العدل الشامل من قبل الحاكم يشيع الألفة ويبعث على الطاعة ويساهم بعمران البلاد ونمو الأموال[2]. ويقدم المنهج الإسلامي الحلول لإصلاح الفساد الاقتصادي من خلال ما يلي[3]:

1. التقوى والإيمان والمراقبة والمحاسبة الذاتية.
2. الرجوع إلى شريعة الله عز وجل وهدى رسوله (صلى الله علية وسلم) فهما أساس الإصلاح.
3. تطبيق الحدود الواردة في شرع الله ضد مرتكبي الجرائم الاقتصادية.

---

1 البغدادي، محمد سعيد، المال العام وأحكامه في الفقه الإسلامي، دار البصائر، ط1، 2008، ص 108.

2 الماوردي، أبي حسن، أدب الدنيا والدين، دار مكتبة الحياة– بيروت، 1986، ص 137.

3 مقال : الفساد الاقتصادي والإصلاح الإسلامي للدكتور حسين شحاته، منشور على موقع دار المشورة (darelmashora.com).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. القدوة في تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا صلح الراعي صلحت الرعية، فقد قيل لعمر عندما سره أمانة أمرائه (إنك أديت الأمانة إلى الله تعالى فأدوا إليك الأمانة ولو رتعت لرتعوا)[1].

وفي هذا المجال لم تحقق الخطط أهدافها فيما يتعلق في الحد من الترهل الإداري والفساد الاقتصادي وتطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة، حيث تستهلك رواتب الجهاز الحكومي نسبة كبيرة من النفقات الجارية ومن مجمل الإنفاق (أنظر جدول رقم 5)، ولا تزال البيروقراطية هي السمة الأبرز للخدمات الحكومية، كما أن عدد القضايا المحول إلى هيئة مكافحة الفساد تزداد يومياً.

الهدف السابع: المحافظة على البيئة

لم تغفل الخطط الاقتصادية الأردنية للتنمية عن موضوع الحفاظ على البيئة من التلوث، وتزداد أهمية هذا الجانب من التخطيط بسبب التطور في مختلف القطاعات الإنتاجية وزيادة حجم الصناعات المختلفة، والتزايد السكاني والتغير في أنماط الاستهلاك، الذي يؤثر على تلوث الهواء والماء والتربة، وتسعى الخطط التنموية للحد من الآثار السلبية للتلوث بمختلف أشكاله على البيئة والصحة العامة من خلال[2]:

- المحافظة على مصادر المياه من التلوث.
- المحافظة على البيئة الزراعية من التصحر للإبقاء على رصيد الأردن من الأرض الصالحة للزراعة، ومنع انجراف التربة وتعريتها، وذلك من خلال التركيز بشكل خاص على مشاريع التحريج والتشجير.

---

1 ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملف فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة – السعودية، 1995م، الجزء 28– ص 287.

2 أنظر خطط التنمية الأردنية خلال فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المحافظة على الصحة العامة ومعالجة أسباب تلوث الهواء من خلال التوجه إلى تخفيف استهلاك الوقود المشبع بمشتقات الرصاص، والحفاظ على نقاوة الجو بشكل عام.
- إنشاء جهاز متابعة في الجمعية العلمية الملكية لمتابعة أهم التطورات العلمية في مجال مكافحة التلوث ومراقبة استيراد السلع الضارة صحياً.
- حماية الغابات والأحياء البحرية والبرية من نبات وحيوان.
- تنظيم عملية التخلص من النفايات وخاصة الصلبة والسامة والخطرة.

وقد استهدفت الخطط التنموية زيادة الاهتمام بالبيئة، حيث تمت المصادقة على قانون حماية البيئة في عام 1995 الذي تم بموجبة إنشاء المؤسسة العامة لحماية البيئة ومجلس حماية البيئة وصندوق البيئة، بالإضافة إلى استراتيجيه حماية البيئة لعام 1990 وخطة العمل الوطنية للبيئة في عام 1996، وبلغ حد الاهتمام بالبيئة إصدار قانون حماية البيئة الأردني حتى عام 2006[1].

ويتطلّب التقييم الشرعي للخطط الأردنية فيما يتعلق بحماية البيئة من التلوث معرفة موقف الإسلام من البيئة وحمايتها. فقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يستخلف الإنسان في الأرض لينتفع بما فيها من موارد، وهذه الموارد تحتاج إلى حماية وحسن استغلال بما يحقق وظيفة الاستخلاف والمساهمة في رخاء الإنسان واستقراره، من هنا فإن المحافظة على البيئة سبب رئيسي للمحافظة على الموارد من النضوب والتلوث والتدمير، قال تعالى(وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ) (سورة المائدة: الآية 2)، حيث تركز مقاصد الشريعة على حماية البيئة من خلال ركيزتين:

1. منع الضرر قبل وقوعه (حماية البيئة).

1 أنظر خطط التنمية الأردنية للفترة (1986-2006) بند البيئة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. علاج الضرر (تقليل الآثار السلبية).

يمكن الحكم على نجاح الخطط التنموية الأردنية في حماية البيئة من منظور إسلامي من خلال هاتين الركيزتين. (إن الوضع البيئي غير مقبول، حيث ارتفعت نسب تلوث الهواء خاصة في محافظات عمان والزرقاء، وارتفعت نسبة التصحر مقابل انخفاض عدد الغابات، علاوة على زيادة كميات النفايات السائلة والصلبة خاصة في ظل غياب عملية إعادة تدويرها)[1].

المطلب الثاني : التقييم في ظل معيار توليد رزق رغد

يتميز المنهج الإسلامي عن غيره من المناهج الوضعية بأهمية تحقيق حد الكفاية لكل فرد في المجتمع، ولا يعنى ذلك تحقيق هذا الحد مرة واحدة فقط، بل يجب أن يستمر وأن ينعم الأفراد بمستوى مناسب من المعيشة بشكل دائم، ولا تستطيع الدولة تحقيق ذلك إلا من خلال تحقيق التنمية[2]. ويتضح من مراجعة خطط التنمية لفترة الدراسة وجود هدف مشترك بينها يتمثل بضرورة تحقيق التقدم والازدهار، ويمكن الحكم على مدى نجاح الخطط في تحقيق رزق رغد، أي نمو كافٍ لتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية بشكل دائم، من خلال مؤشرات (نسبة الفقر) و(نسبة البطالة) و(حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة) ويمكن الحكم على مدى نجاح الخطط الأردنية خلال فترة الدراسة في تحقيق مستوى مناسب للمعيشة، حيث يتضح من خلال الجدول رقم (15) ما يلي:

1 مركز المعلومات في وزارة البيئة الأردنية. http://www.moenv.gov.jo/AR/EnvImpactAssessmentStudies/Pages/default.aspx.

2 الشكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، مرجع سابق، ص 75.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (15) مدى تحقيق رزق رغد				
السنوات	1990 - 1986	1997 - 1993	2003 -1999	2006- 2004
نسبة الفقر %	20	24	14.2	14
معدل البطالة %	10.5	15.7	14	14
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (دينار)	517	759	972	1274
الجدول من إعداد الباحث، المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة				

1. تحسن متوسط دخل الفرد للفترة (2004–2006) حيث سجل مبلغ (1274) ديناراً مقارنة مع (517) ديناراً للفترة (1986–1990)، ونلاحظ أن هناك تطوراً في متوسط حصة الفرد نتيجة لانخفاض نسبة النمو السكاني مقابل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (انظر الجدول رقم 11).
2. تراجع نسبة الفقر إلى (14%) للفترة (2004–2006) مقارنة مع (20%) للفترة (1986–1990). وهذا دليل على نجاح الخطط في المساهمة في تحسين الوضع المعيشي للمواطن من خلال تخطيط أوجه الإنفاق وتوزيع مكتسبات التنمية، على الرغم من بقاء نسبة الفقر مرتفعة نسبياً.
3. ارتفاع نسبة الفقر في الفترة (1993–1997) إلى (24%) وهي الفترة التي تراجع فيها النمو الاقتصادي حتى وصل إلى (4%)[1] عام 1997 بالأسعار الثابتة مقارنة مع (12%) عام 1992. ثم تحسنت نسبة الفقر إلى أن وصلت إلى (14%) للفترة (2004–2006).

1 التقرير السنوي السابع والثلاثون للبنك المركزي، 2000، ص 6.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. ارتفاع معدل البطالة في الفترة (1993–1997) إلى (15.7%)، واستقرار معدل البطالة خلال الفترة (1999–2003) والفترة (2004–2006) عند معدل (14%).

ويمكن أيضاً أن نحكم على مدى جدية التخطيط في الأردن على استمرارية توليد رزق رغد من خلال حجم الاستثمار الكلي، لأن زيادة الاستثمار تعنى عدد مشاريع أكبر، وبالتالي فرص عمل جديدة ودخول جديدة، مما يساهم في زيادة دخل الأفراد وتحقيق المستوى اللائق من المعيشة، حيث نلاحظ استهداف الخطط زيادة الادخار المحلي وتنمية الاستثمار، إلا أن الفجوة الادخارية (الفرق بين حجم الادخار وحجم الاستثمار) تزايدت بشكل كبير حسب أرقام الجدول رقم (16) وكما يظهر في الشكل رقم (2)، حيث يتبين حجم الادخار والاستثمار ومقدار الفجوة الادخارية لفترة الدراسة، على الرغم من استهداف الخطط زيادة حجم الادخار المحلي لتغطية الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ مشاريع الخطط، إلا أن الادخار المحلي لم يحقق النسب المطلوبة، ونتيجة لذلك تزايدت الفجوة الادخارية، حيث بلغت عام 1986 (227) مليون دينار ووصلت إلى (1920) مليون دينار عام 2006.

ويمكن ملاحظة عدم تغطية الادخار للاستثمار الكلي إلا في عام 2003، وهي السنة شهدت استقرار الأوضاع في العراق بعد الإطاحة بالنظام الحاكم وخروج الكثير من رؤوس الأموال ولجوئها للأردن، مما رفع من قيمة الادخار الكلي. وفي رأي الباحث أن تراجع معدلات الادخار تعود إلى لجوء الكثير من الناس إلى تجميد ثرواتهم على شكل أراضٍ أو ذهب أو أسهم وسندات، وهذا مخالف للمنهج الإسلامي الذي يحارب الاكتناز وتعطيل الأموال المنقوله وغير المنقوله وضرورة استثمارها بمختلف الأنشطه المباحة من زراعة وتعمير ومضاربة ومشاركة وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (16) الفجوة الادخارية (مليون دينار)				
السنة	الادخار	الاستثمار الكلي	الفجوة الادخارية	نسبة الفجوة الادخارية من الاستثمار الكلي (%)
1986	183	409	-227	0.55
1987	115	448	-332	0.74
1988	198	513	-315	0.61
1989	293	555	-262	0.47
1990	85	694	-609	0.88
1991	122	678	-556	0.82
1992	287	1049	-762	0.73
1993	604	1304	-700	0.54
1994	753	1391	-638	0.46
1995	941	1395	-454	0.33
1996	848	1445	-598	0.41
1997	778	1325	-547	0.41
1998	623	1183	-560	0.47
1999	857	1351	-494	0.37
2000	687	1267	-579	0.46
2001	621	1238	-617	0.50
2002	992	1294	-302	0.23
2003	1589	1490	99	0.07
2004	1407	2004	-597	0.30
2005	513	2733	-2220	0.81
2006	797	2717	-1920	0.71

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: التقرير السنوي لوزارة المالية، سنوات مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

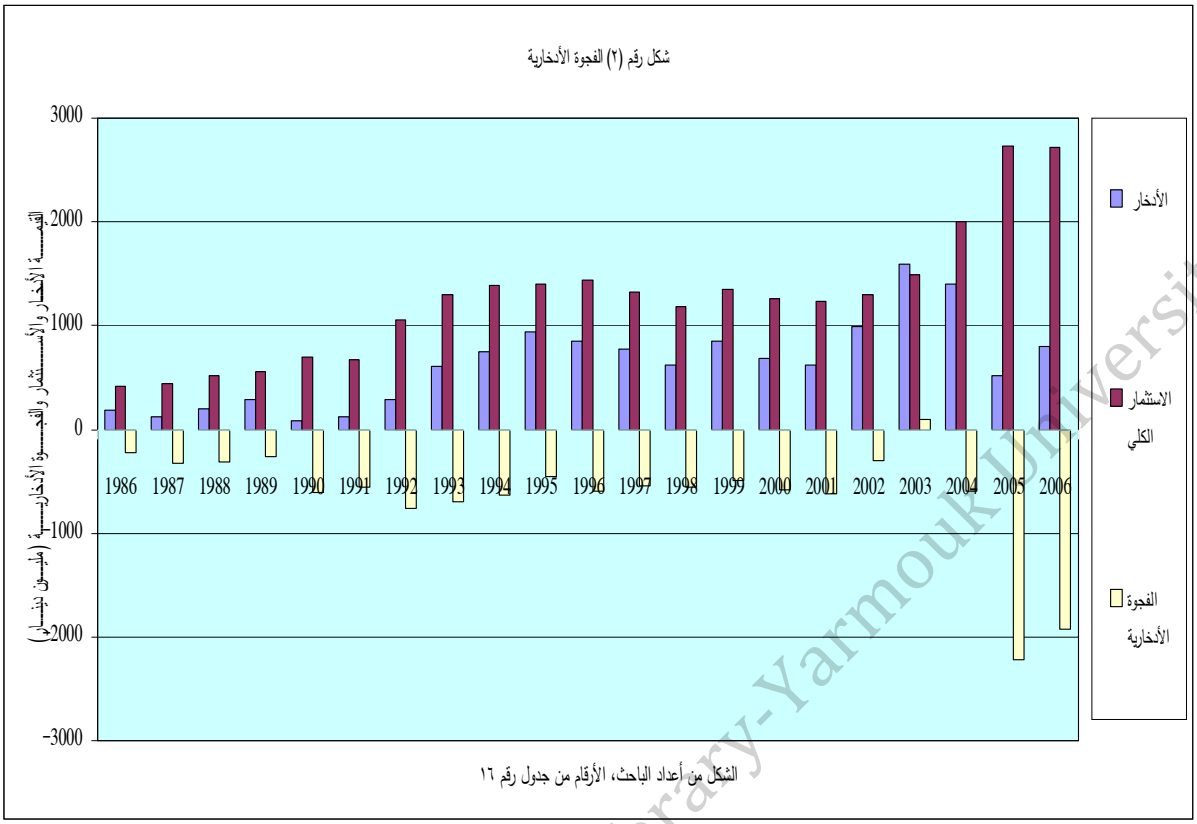

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث : التقييم في ظل معيار تحسين توزيع الدخل

يقصد بهذا المعيار مدى استفادة الطبقات والفئات الاجتماعية من ثمار التنمية ومدى تحقيق العدالة في توزيع الثروة (الدخل)، من هنا فإن العمل على تقليل التفاوت في حصص المناطق الجغرافية من الناتج المحلي الإجمالي هدف مهم من أهداف الإسلام الاقتصادية[1]، قال تعالى (مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ) (الحشر الآية 7)، ويمكن القول إن الخطط سعت لتحقيق العدالة في توزيع الدخل،

1 الزرقا، محمد أنس، السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي، بحث ضمن مؤتمر مؤسسة آل البيت (الادارة المالية في الإسلام)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة– عمان –الأردن، 1990، ص 1243.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد سعت الخطط إلى (تحقيق عدالة أوسع في توزيع الدخول بين السكان والأقاليم)[1]. ويمكن التعرف على مدى تطور عدالة التوزيع من خلال الجداول ذوات الأرقام (17) و(18) و(19) التي تتضمن نسب الأسر حسب المناطق وفئة الإنفاق:

1. تركزت الفئات ذات الإنفاق المنخفض في محافظات الجنوب والشمال ومادبا والبلقاء والريف عموماً خلال السنوات الثلاث (1986، 1996، 2006).
2. تركزت الفئات ذات الإنفاق المتوسط في العاصمة بشكل رئيسي وبنسبة أقل محافظات الزرقاء وإربد ومادبا خلال السنوات الثلاث (1986، 1996، 2006).
3. تركزت الفئات ذات الإنفاق المرتفع في العاصمة بنسبة قليلة في الزرقاء وإربد خلال السنوات الثلاث (1986، 1996، 2006).
4. يلاحظ تحسن الحد الأدنى من الإنفاق، حيث سجل مبلغ (600) دينار لعام 1986، وارتفع إلى (900) دينار عام 1996، وإلى (1800) دينار عام 2006، ولكن هذا الارتفاع صوري في ظل انخفاض القيمة الشرائية للدينار الأردني، متأثراً بارتفاع معدلات التضخم على مدى سنوات الدراسة، حيث سجلت ما مجموعه (100%)[2].

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

1 خطة التنمية الاجتماعية للأعوام (198601990)، مرجع سابق، ص 81.

2 التقرير السنوي للبنك المركزي، سنوات مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (17) التوزيع النسبي حسب المنطقة وفئة إنفاق الأسرة لعام (86) %

فئة الدخل	600>	600-1200	1200-1800	1801-2400	2401-3000	3001-3600	3601-4200	4201-4800	4801-5400	5401-6000	6001-6601	6601-7200	7201+
الحضر	1.1	4.6	14.5	17.0	12.9	11.2	8.9	6.5	4.4	3.9	3.4	1.8	9.5
الريف	2.2	9.9	26.2	19.9	13.8	8.9	6.5	3.5	2.3	1.8	1	0.7	3.3

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: دائرة الاحصاءات العامة/ مسح دخل الأسرة علمي 1986 و2006. أنظر ملحق (3)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (18) التوزيع حسب المنطقة وفئة إنفاق الأسرة لعام (96)

فئة الدخل	900>		901-1450		1451-1800		1801-2900		2901-3600		3601-4300		4301-5300		5301-6600		6601-9600		9601+	
	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر
العاصمة	30	179	42	406	33	352	39	523	45	351	41	145	42	111	54	120	63	96	71	51
الزرقاء والمفرق	19	116	19	181	22	240	20	274	17	134	14	50	15	40	9	21	7	10	6	4
مادبا والبلقاء	15	90	11	111	9	97	9	120	7	55	8	30	7	20	6	13	5	8	3	2
اربد	19	112	15	146	21	225	18	241	16	124	19	68	15	40	20	45	10	15	7	5
جرش وعجلون	8	47	4	41	6	61	6	75	5	39	5	17	5	14	2	4	3	4	1	1
محافظات الجنوب	9	57	9	83	10	108	9	125	11	83	13	45	16	42	9	21	13	20	13	9
المجموع	100	601	100	968	100	1083	100	1358	100	786	100	355	100	267	100	224	100	153	100	72

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: دائرة الاحصاءات العامة/مسح دخل الأسرة عامي 1986 و2006. أنظر ملحق (3)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (19) التوزيع النسبي حسب المنطقة وفئة إنفاق الأسرة لعام (2006) %					
فئة الدخل	1800>	1800-3600	3600-7000	7000=<	14000=<
العاصمة	0.4	6.3	11.4	9.4	14.4
البلقاء	2.0	10.0	10.4	8.8	6.1
الزرقاء	1.0	12.2	11.8	8.2	3.5
مادبا	0.2	5.3	20	6.4	4.4
اربد	1.7	6.9	11.5	8.5	7.4
المفرق	2.7	11.4	7.1	8.3	3.6
جرش	0.1	4.5	3.6	9.6	2.1
عجلون	4.2	11.9	10	9.4	4.2
الكرك	2.5	8.8	12.8	6.9	1.3
الطفيلة	2.9	7.4	10.3	10.4	2.0
معان	1.0	6.8	13.8	11.0	2.9
العقبة	0.8	7.7	12.6	14.0	2.0
الحضر	0.9	7.8	11.4	9.0	9.3
الريف	2.1	8.8	11.1	8.3	4.6
الجدول من إعداد الباحث، المصدر: دائرة الاحصاءات العامة / مسح دخل الأسرة عامي 1986 و2006. أنظر ملحق (3)					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح كذلك التحسن من خلال اعتماد الباحث على (GINI index)[1] معامل جيني للحكم على مدى نجاح الخطط في تحقيق عدالة في توزيع الدخل على جميع مناطق المملكة، فيظهر من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (3):

جدول رقم (20) مقياس عدالة توزيع الدخل (Index GINI)	
36	1987
43	1992
36	1997
38	2003
33	2006
الجدول من إعداد الباحث، المصدر : البنك الدولي، أنظر الملحق رقم (4).	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1 معامل جيني (نسبة للعالم كورادو جيني) من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني)

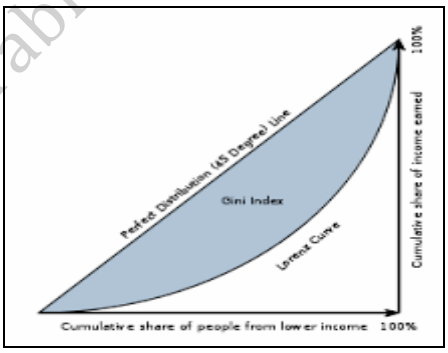

وضرب هذه المساحة بـ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

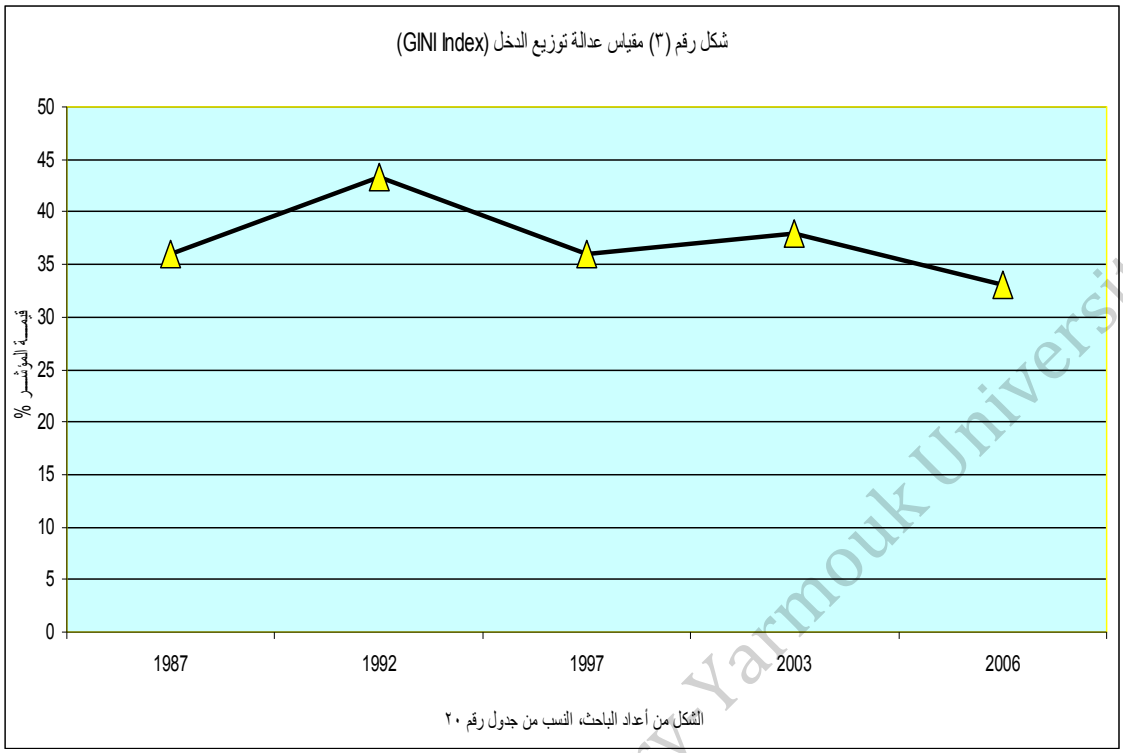

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الواضح من جدول رقم (20) تطور عدالة التوزيع للدخل، إلا أن المعدل ما زال مرتفعاً ويحتاج إلى تحسين من خلال اتباع آليات توزيع أكثر عدالة للثروة في الحاضر والمستقبل بهدف تقليل المعدل، ويتم ذلك في الحاضر من خلال (حصر أسباب إنشاء التملك الخاص في العمل الإنساني المشروع، واستبقاء ملكية عامة للأمة ثروات هامة وأساسية، وإيثار الفقراء والمساكين بموارد جديدة تؤول للدولة، والتمليك عن طريق الإنفاق العام لا سيما الإنفاق المخصص، بالإضافة إلى الإنفاق من الإيرادات غير المخصصة أيضاً)[1]، والمستقبل من خلال (الملكية العامة، الوقف، مداومة الإعمار، الاعتدال في الإنفاق، ضوابط الاقتراض العام في النظام الإسلامي، الادخار الفردي)[2]. وفي رأي الباحث فإن الخطط الأردنية لم تراع هذه الآليات في عمليات التوزيع، وهذا

1 أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي (النظام والنظرية)، مرجع سابق، ص 104.

2 المرجع السابق، ص 110-108.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبّبَ ضعفاً في البنية التحتية المتوفرة للأجيال الحالية، وتراكم مديونية كبيرة بسبب سوء التخطيط المالي لموازنات الدولة.

المطلب الرابع : التقييم في ظل معيار حفظ المال وتنميته

وضعت الخطط التنموية هدف تنمية المال العام والمحافظة عليه من الهدر والضياع في مقدمة أهدافها، وسعت إلى تنظيم الإنفاق بما يحقق الغايات المحددة له ضمن القانون. وقد أنشأت الحكومات عدة جهات متخصصة في الرقابة على المال العام، في مقدمتها ديوان المحاسبة الذي واكب التطورات الإقليمية والدولية في مجال الرقابة، وكل ما يتعلق بعمله وصولاً إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أسوة بالأجهزة الرقابية في الدول المتقدمة، فتم رفع مشاريع تعديل لقانونه وفقاً للتطورات الاقتصادية والمعلوماتية التي تشهدها المملكة، إلى أن تم عام 2002 إجراء التعديل على قانون ديوان المحاسبة. وجاء هذا التعديل بموجب القانون المؤقت المعدل رقم (3) لسنة 2002[1]، وقد حقق الديوان الكثير من الإنجازات فيما يتعلق بكشف المخالفات وضبط الإجراءات. وقد عملت أجهزة أخرى للمحافظة على المال العام مثل هيئة مكافحة الفساد وغيرها من جهات حكومية تسعى إلى التأكد من حفظ المال العام وتنميته.

ويعتبر الإسلام المالَ العام وما دخل في نطاقه من الأعيان لله عز وجل، قال تعالى(هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ) (سورة البقرة: الآية 29)، فإن الأرض وما عليها خلقها الله للانسان، والجميع بلا استثناء لهم الحق بهذا الانتفاع بها واستغلالها وعمارتها بدون إسراف أو تخريب. ومن هنا لا يجوز الاعتداء على المال

1 موقع ديوان المحاسبة الأردني: http://www.audit-bureau.gov.jo/index.php?option=com_content&view=article&id=21&Itemid=20&lang=ar- تاريخ الأقتباس 22-2-2015.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو سرقتة أو الحجز عليه. كما اهتم الإسلام بالمحافظة على المال العام من خلال استثماره وترشيد إنفاقه وتنميته، فتنمية المال العام من الوظائف الأساسية للإمام –رئيس الدولة–.

وبدون شك فإن الخطط التنموية الأردنية قد أخفقت في هذا الجانب المتعلق بحفظ المال وتنميته، ولم تلتزم بأي من لوازم حفظ المال التي تشمل[1]:

1. إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية.
2. إنشاء سوق المال الإسلامية.
3. تنظيم الإصدارات النقدية.
4. متطلبات المحافظة على المال من الغصب والسرقة والاختلاس.
5. خدمات التوعية بمصادر الكسب الحلال.
6. خدمات توضيح قواعد المعاملات الإسلامية.

ويتضح أثر غياب الالتزام باللوازم الضرورية لحفظ المال، من خلال خسائر المتعاملين في السوق المالي، وزيادة عدد المتعثرين غير القادرين على سداد القروض، كما زاد معدل التضخم بسبب زيادة العرض النقدي[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1 خريس، ابراهيم، بحث بعنوان الإنتاج والتنمية (رؤية اقتصادية إسلامية)، ضمن مؤتمر الاقتصاد الإسلامي (الواقع ورهانات المستقبل)، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير – الجزائر، 2010، ص 18.

2 التقارير السنوية للبنك المركزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس : التقييم في ظل معيار رعاية مصالح من بعدنا

ينبثق هذا المعيار من دالة المصلحة الاجتماعية التي اقترحها أنس الزرقا[1] الذي اعتمد على ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب – رضى الله عنه– في أراضي سواد العراق، فقد قرر عدم توزيعها على المجاهدين وجعلها فيئاً للمسلمين جميعاً، بهدف المحافظة عليها وعلى مستوى إنتاجها على مر السنين للأجيال القادمة. وهذا شاهد على اهتمام ولي الأمر بالكيفية التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة للأمة. فالتخطيط الاقتصادي في الإسلام يؤدي إلى ترشيد استخدام الموارد المتاحة والوصول منها إلى اقصى إنتاج بأقل تكاليف[2].

وبالنظر إلى خطط التنمية الأردنية، فإن المخطط لم يغفل عن رعاية مصالح من بعدنا من الآجيال القادمة عند وضع خطط التنمية، حيث كان لهم نصيب من الاهتمام من خلال الجوانب التالية[3]:

1. حجم الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وتلك التي تستفيد منها الأجيال لفترات طويلة مثل المدارس والمستشفيات والجامعات والسدود والطرق.
2. الحد من هدر الموارد والاستخدام الكفء للموارد.
3. المحافظة على البيئة من التلوث وتدمير الغابات والحياة البرية.

عند مراجعة الخطط التنموية يمكن استعراض المشاريع التي اهتمت بالجوانب السابقة، وهي مدرجة في الجدول رقم (21):

---

1 الزرقا، القيم والمعايير الإسلامية لتقويم المشاريع الاستثمارية في النهج الإسلامي، مرجع سابق، ص88.

2 صالح، حسن عبدالقادر، التخطيط ودوره في التنمية الاقتصادية في الإسلام (بحث ضمن مؤتمر الإسلام والتنمية في جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية – عمان –الأردن)، 1992، ص 339.

3 خطط التنمية الأردنية خلال فترة الدراسة (1986–2006).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (21) حجم المشاريع في خطط التنمية الأردنية خلال فترة البحث للأعوام (1986-2006) %				
	1991-1986	1998-1992	2003-1999	2006-2004
الأنفاق على التعليم (مدارس ومراكز وتقنيات)	6.2	24	38	4.1
الأنفاق على التعليم العالي	3.8			1.9
الأنفاق على المستشفيات والخدمات الصحية	2.5			0.5
الأنفاق على الطاقة الكهربائية والمصادر البديلة	7.7			2.8
الأنفاق على السدود والمحافظة على مصادر المياة	7.8			13.5
الأنفاق على المحافظة على البيئة من التلوث وتدمير الغابات والحياة البرية	1.8			0.4
الأنفاق على الثقافة	0.4			0.2
الأنفاق على المناطق الحرة والمناطق الصناعية	16.3			0.7
المجموع %	46.5	24	38	24.1
معدل الناتج المحلي بسعر التكلفة (مليون دينار)	2,452	3727	4851	6137
الجدول من إعداد الباحث، المصدر: خطط التنمية الأردنية للأعوام (1986-2006)				

يلاحظ من مراجعة الجدول رقم (21) مدى اهتمام الخطط بالمشاريع التي تهدف إلى خدمة الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تراوح حجم الإنفاق الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (46% - 24%) للفترة (1986-2006). ونلاحظ تركز المشاريع في قطاعات التعليم والصحة والمياه والطاقة والمناطق الصناعية.

ولا يمكن أن نغفل عن السلبيات التي رافقت عمليات تمويل الخطط التي تتعارض مع معيار رعاية مصلحة من بعدنا من حيث تراكم أعباء القروض (الداخلية والخارجية) والتي (وصلت إلى (8148) مليون دينار عام 2006 مقارنة مع (4757) مليون دينار عام 1988، في حين بلغت فوائد القروض المدفوعة عام 2006 مبلغ (323.5) مليون دينار فقط بدون أصل الدين)[1].

1 التقارير السنوية للبنك المركزي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب السادس: التقييم في ظل ضوابط الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية

تعتبر خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيلة أساسية من وسائل زيادة النمو والإنتاج وتحقيق العدالة في استغلال الموارد (تنميتها واستثمارها وتوزيعها)، وباعتبار الخطط تهدف إلى تحقيق التنمية والعدالة في المقام الأول، فإن الشريعة الإسلامية بما فيها من قواعد لتنظيم النشاط الاقتصادي تضع أهدافاً كبرى للنظام الاقتصادي هي:

1. كفالة مستوى أدنى من المعيشة لكل فرد.
2. تحقيق القوة والعزة الاقتصادية.
3. تخفيض التفاوت في الدخل والثروة.

إلا أن تحقيق هذه الأهداف وغيرها من أهداف فرعية يخضع لضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، (فالإنتاج له وظيفة اجتماعية تؤدى في إطار من المشروعية التي تسمح بها مبادئ الشريعة الإسلامية لتنظيم النشاط الإنتاجي إنتاجاً وتداولاً وتمويلاً)[1]، ومن أهم هذه الضوابط[2] ضابط المشروعية (الحلال والحرام). ويعتبر هذا الضابط من أهم ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، ويعني أن يقع إنتاج السلع والخدمات في دائرة المباح في الشريعة الإسلامية. والإنتاج عبارة عن سلوك إنساني لاستغلال الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات الأساسية بوسائل تجلب المنافع ولا تؤدي إلى ضرر يفوق نفعها.

وبالحديث عن خطط التنمية الأردنية، فإن هذه الخطط تهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة من الموارد المتاحة. ويتم تمويل عمليات الإنتاج من الإيرادات المحلية والإيرادات الخارجية (منح

---

1 المقرن، خالد بن سعيد، ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على الإنتاج والإنتاجية، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، ط1، 2004م، ص 69.

2 الضوابط الأخرى هي: منع الإسراف في الموارد، ومنع الضرر، وأولويات الإنتاج، وإتقان الإنتاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقروض)، ولا بد للحكم على مدى شرعية هذه الخطط من النظر في طبيعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها الخطط ونوعية المشاريع المقترحة ومصادر التمويل.

فيما يتعلق بالأهداف فإنها تتمحور حول تحقيق الاحتياجات الأساسية للمواطن وتحقيق نسب نمو تفوق نسب النمو السكاني، وتحقيق الحد الأدنى من العدالة التوزيعية للناتج، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي للدولة. وهي أهداف لا تتعارض مع المنهج الإسلامي للتنمية وأولوياته من حيث الغاية، ولكن وسائل تحقيق هذه الغايات قد تتعارض أحياناً مع المنهج الإسلامي للتنمية، فالشريعة الإسلامية تعارض أسلوب تحديد النسل[1] كسياسة للإبقاء على نسب نمو الاقتصاد أعلى من نسب النمو السكاني، وتسمح بأن يكون ذلك من خلال التوعية بضرورة تنظيم النسل. كما أن هذا الضابط يضع حداً لا يجوز معه أن نعتمد على سعر الفائدة كأداة لتحقيق الاستقرار المالي في حين تهمل الزكاة كفريضة مالية قادرة على التحكم في العرض النقدي وتأمين سيولة كافية لتعويض النقص في العرض العام.

وفي جانب الاستثمار والإنتاج خصصت خطط التنمية خلال فترة الدراسة مبالغ كبيرة لإنشاء المشاريع وزيادتها بمختلف القطاعات التي تمثل أولوية بالنسبة للدولة الأردنية، وهي مشاريع تتوافق مع أولويات التنمية الإسلامية، كونها تهدف لتأمين أساسيات الحياة للمواطن. ويتضح لنا من خلال مراجعة الخطط أن المشاريع المقترحة في الخطط تركز على قطاعات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والبنية التحتية والشباب وغيرها، وهي قطاعات تمثل أولوية بالنسبة للمنهج الإسلامي الذي

1 انظر: الدمرداش، فرج زهران، تنظيم النسل بين الحل والحرمة، دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية، دار المعرفة الأزهرية، 2002م، ص 346. كذلك قرار مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، المؤتمر الثاني عام 1965م، ص 570. وقرار هيئة كبار العلماء في السعودية رقم 42 بتاريخ 13 ربيع الآخر عام 1396 هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يستهدف الإنسان بشكل أساسي باعتبارة محور عملية التنمية، ويساهم ضابط الحلال والحرام في اختيار مشاريع تجلب منفعة وتقلل المضار للمجتمع.

من جانب آخر فإن الخطط التزمت بمعيار الحلال والحرام من خلال المشروعات المقترحة للإنتاج، سواء كانت زراعية أم صناعية، والتي تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث رصدت مبالغ كبيرة لتطوير المناطق الصناعية والحرة وبناء السدود ومصانع الأسمدة وإنشاء الأسواق المركزية لبيع الخضار والفواكه.

ولكن الخطط لم تذكر شيئاً فيما يتعلق بوقف زراعة التبغ وإنتاج السجائر، كما ينطبق الأمر على الخمور التي استمر استيرادها وإنتاجها وتوزيعها حتى اليوم دون توقف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصادر تمويل الخطط التنموية بحاجة إلى مراجعة دقيقة بسبب مخالفة بعضها للشريعة الإسلامية. فالمنهج الإسلامي للتنمية يسترشد بحجم الإيرادات المتوقعة قبل وضع برامج الخطط التنموية، وبالتالي يسعى إلى أن لا يكون هناك عجز أو تمويل بالاقتراض، خاصة إذا كان هذا الاقتراض بالفائدة الربوية المحرمة.

ويمثل جانب تمويل برامج ومشاريع الخطط الاقتصادية التنموية واحداً من أهم المخالفات الشرعية التي تتعارض مع ضابط الحلال والحرام (المشروعية)، فقد اعتمدت الخطط في التمويل على الاقتراض بشقية الداخلي والخارجي، حيث تنوعت إشكال التمويل (قروض وسندات) بفائدة، ويوضح الجدولان رقم (22) و(23)، قيمة القروض والدول الدائنة لعامي 1990 و1995 وهي الأعوام التي أظهر فيها البنك المركزي ضمن تقاريره السنوية قيمة القروض والدول الدائنة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (22) قيمة القروض الخارجية التي تم التعاقد معها عام 1990حسب الدولة (مليون دولار امريكي)	
المانيا	72
اليابان	234
الصين الشعبية	10.7
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	27.4
البنك الدولي	175
الصندوق الكويتي للتنمية	17.1
بنك الاستثمار الاوربي	17.4
الجدول من إعداد الباحث، المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي السابع والعشرون لعام 1990	

جدول رقم (23) قيمة القروض الخارجية التي تم التعاقد معها عام 1995حسب الدولة (مليون دولار امريكي)	
المانيا	90.1
اليابان	259.6
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	65.3
الصندوق الكويتي للتنمية	17.1
بنك الاستثمار الاوربي	48.5
فرنسا	28
امريكا	43.4
صندوق النقد الدولي	112.7
البنك الدولي للأنشاء والتعمير	140
البنك الإسلامي للتنمية	5
الجدول من إعداد الباحث، المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الثاني والثلاثون لعام 1995	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتظهر التقارير السنوية للبنك المركزي ونشرة الدين العام الصادرة عن وزارة المالية، حجم الفوائد التي تدفعها الحكومة الأردنية سنوياً للدائنيين المحليين والخارجيين، في الوقت الذي تقدم مؤسسات تمويل إسلامية تسهيلات ائتمانية في (الأردن والعالم)[1] يمكن أن تخفف من أعباء خدمة القروض (الفائدة)، وتوسع من دائرة المشاركة الشعبية في تمويل المشاريع العامة عن طريق الصكوك، مقابل

1 من أمثلتها: البنوك الإسلامية الأردنية، البنك الإسلامي للتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصول على عائد مادي — بالعادة يكون أقل من فائدة الودائع الربوية والأسهم — وعائد معنوي يتمثل بشعور الفرد بأهمية المشاركة في بناء الوطن، مما يساهم في زيادة الشعور بالانتماء.

ويوضح الجدول رقم (24) نسبة الفوائد على الدين الداخلي إلى الإيرادات المحلية، فقد أستقرت نسبة الفوائد إلى الإيرادات المحلية عند نسبة (3.9%) على مدى فترة الدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى تزايد الدين الداخلي بنفس نسبة نمو الإيرادات المحلية (انظر الشكل رقم 4).

جدول رقم (24) نسبة االفوائد على الدين الداخلي إلى الايرادات المحلية

	الدين الداخلي مليون دينار	اجمالي الفوائد على الدين الداخلي مليون دينار	الايرادات المحلية مليون دينار	نسبة الفوائد إلى الايرادات المحلية (%)
1986	415	18.7	514.4	0.036
1987	624	21.7	531.5	0.041
1988	922	26.4	544.4	0.048
1989	995	29.2	565.4	0.052
1990	1037	31.9	744	0.043
1991	1062	28.3	828.8	0.034
1992	1042	24.8	1221.2	0.02
1993	1144	25.6	1208.6	0.021
1994	1181	30.5	1296.1	0.024
1995	966	29.9	1404.3	0.021
1996	1097	n/a	1431.9	n/a
1997	n/a	n/a	1378.3	n/a
1998	1119	18.8	1474.5	0.013
1999	1024	23.2	1497.1	0.015
2000	1203	22.5	1592.1	0.014
2001	1151	n/a	1658.6	n/a
2002	1334	n/a	1644.1	n/a
2003	1703	n/a	1675.6	n/a
2004	2082	60	2147.2	0.028
2005	2467	80	2561.8	0.031
2006	2961	123	3164.4	0.039

الجدول من إعداد الباحث، المصدر : تقارير البنك المركزي الأردني السنوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

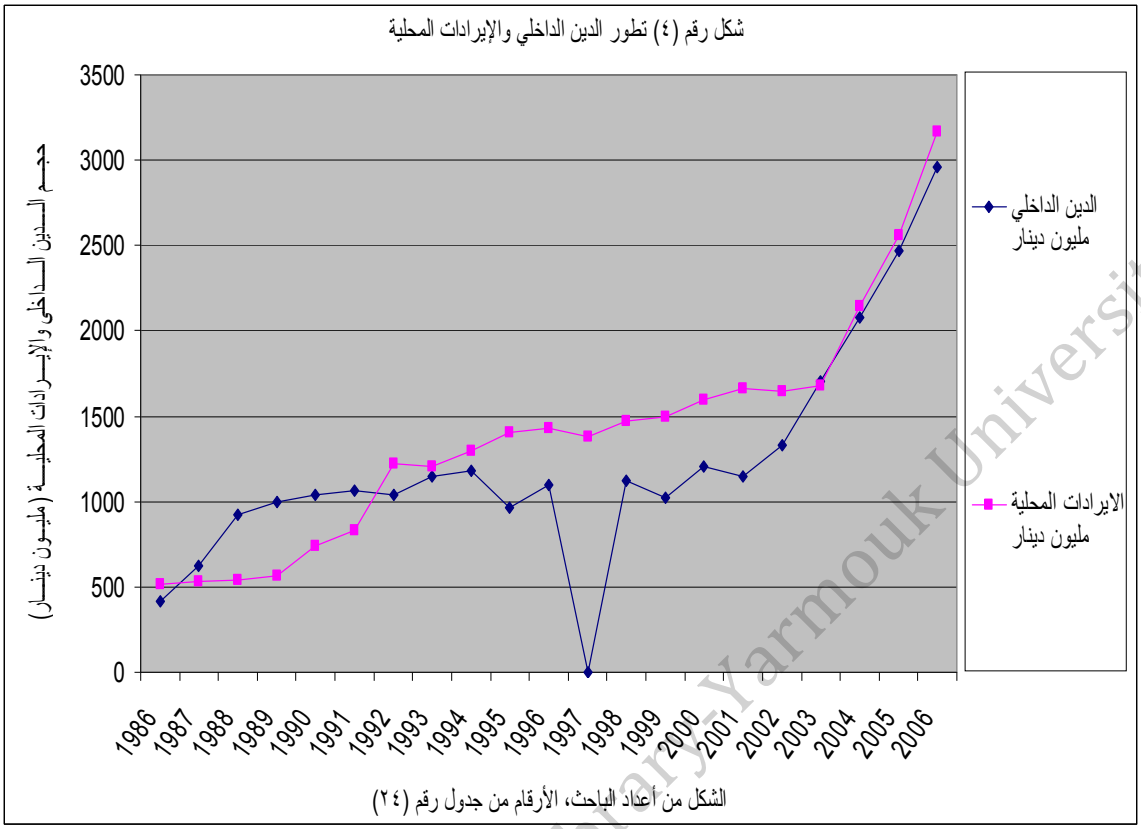

ومن ناحية أخرى فإن نسبة الصادارت الوطنية إلى الدين الخارجي سجلت تحسناً واضحاً، حيث ارتفعت من (8%) عام 1988 إلى (56%) عام 2006 حسب نسب الجدول رقم (25)، إلا أن هذا التحسن لا ينسب فقط إلى تطور حجم الصادرات الوطنية فقط بل إلى تناقص حجم الدين الخارجي، بسبب تسديد جزء كبير منه من خلال عوائد التخاصية وتحول الحكومات الأردنية إلى السوق المحلي للاقتراض. وعلى كل الأحوال فإنه يتضح أن المديونية تتزايد بشكل كبير، وهذا يحمِّل الأجيال القادمة عبء خدمة الدين تبعاً لذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (25) نسبة الصادرات الوطنية إلى الدين الخارجي			
نسبة الصادرات الوطنية من الدين الخارجي (%)	الصادارات الوطنية (مليون دينار)	الدين الخارجي	
n/a	225	n/a	1986
n/a	248	n/a	1987
0.08	324	3836.9	1988
0.10	534	5409.4	1989
0.10	612	6052.5	1990
0.12	598	4958.6	1991
0.14	633	4577.6	1992
0.16	691	4229.6	1993
0.18	793	4338.8	1994
0.22	1004	4465.9	1995
0.20	1039	5164.2	1996
0.21	1067	4998.1	1997
0.20	1046	5333.7	1998
0.19	1051	5510.1	1999
0.21	1080	5045.7	2000
0.27	1352	4969	2001
0.29	1556	5350	2002
0.31	1675	5391	2003
0.43	2306	5349	2004
0.51	2570	5057	2005
0.56	2929	5187	2006
الجدول من إعداد الباحث، المصدر : تقارير البنك المركزي الأردني السنوية			

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: خطة تنمية اقتصادية إسلامية (نموذج مقترح)

تمهيد:

تمثل الخطة المقترحة في هذا المبحث نموذجاً للخطة حسب المنهج الإسلامي للتنمية، وهو المنهج الذي يتسم بالشمول، والتوازن، والعدالة، والمسؤولية، والكفاية[1]، وينطلق التخطط الإسلامي ابتداءً من ضرورة التزامه بالأصول الثقافية والعقدية للأمة الإسلامية[2]، كذلك فإن من أساسيات التخطيط في الإسلام مراعاة مصلحة الفرد والجماعة دون سيطرة واحدة منها على الأخرى، قال تعالى (لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) (البقرة: الآية 279)، فهو كما يقول محمد عفر تخطيط يقوم على الاختيار والتراضي وتعاون أفراد المجتمع[3]. إذاً فالخطة المطلوبة تستند إلى مرجع شرعي وقاعدة ثقافية ورضا شعبي مبنى على الاختيار والتراضي والتعاون لما فيه خير المجتمع، فالخطة الاقتصادية بدون أسس بناء صحيحة واقتناع شعبي تعتبر مضعية للوقت.

ولا بد من تقديم عرض لإيجابيات الخطط الأردنية وسلبياتها حسب نتائج التقييم، ثم بناء خطة يتم فيها تلافي هذه السلبيات. وبناء الخطة المقترحة يتطلب الالتزام بالمنهج الإسلامي في التخطيط والتنمية، والذي يمتاز بما يلي[4]:

1. الشورى.
2. الحرية الاقتصادية المنضبطة.
3. الشمولية.

---

1 الشكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، مرجع سابق، ص 62. وأنظر : لطفي، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، مرجع سابق، 219 وما بعدها.

2 حطاب، رؤية إسلامية نحو التنمية، مرجع سابق، ص1.

3 عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصادي الإسلامي، ص 245.

4 لطفي، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص 219.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. التنسيق.
5. الالتزام والمرونة.
6. توطين رأس المال.
7. توطين الطلب وقطاعاته.
8. توطين العقول.

وفي سبيل الوصول إلى خطة ذات صياغة منهجية يرى الباحث ضرورة أن تتضمن الخطة المقترحة الخطوات التالية[1]:

1. استعراض الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفترة ما قبل الخطة.
2. تحديد مجالات الخطة، والأهداف والأولويات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات والإجراءات التي ستتبع لتحقيق أهداف الخطة.
3. وضع برنامج لتحديد الموارد المتاحة للحكومة ونفقاتها الجارية والاستثمارية.

المطلب الأول

استعراض الوضع الاقتصادي والاجتماعي

تمثل مرحلة التحضير للخطة القادمة (مدتها خمسة أعوام) أهمية خاصة، فنحن على أعتاب مرحلة جديدة تعقب عدة خطط وبرامج تنموية، ومن الضروري في هذه المرحلة استعراض سلبيات وإيجابيات المرحلة السابقة من التخطيط، فمن خلال التقييم الاقتصادي والشرعي للخطط التنموية الأردنية على مدى عشرون عاماً يمكن استخلاص الإيجابيات التالية:

1. استمرارية التخطيط، فقد توالت الخطط حتى نهاية عام 2006. ثم بدأت مرحلة البرامج التنفيذية.

---

1 الزرقا، السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 1234.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. شمولية الخطط لكافة القطاعات.

3. تنفيذ بعض المشاريع الكبرى نتيجة التخطيط السليم، مثل المستشفيات والطرق والسدود.

أما السلبيات فتتضمن ما يلي:

1. غياب أسس المنهج الإسلامي للتنمية عن سياسة التخطيط المتبعة، خاصة ما يتعلق بنظام الأولويات في اختيار المشاريع وتنفيذها.

2. إعداد الخطط وتنفيذها وتقييمها يتم من قبل جهة واحدة (وزارة التخطيط).

3. غياب التشريعات التي تجعل الخطط ملزمة وذات صبغة قانونية عند التنفيذ.

4. غياب الرقابة والمراجعة الحقيقية المرافقة لعمليات تنفيذ الخطط.

5. عدم توفر تمويل للمشاريع وبقاء كثير منها حبراً على ورق.

6. اقتصار التمويل على التمويل الربوي وغياب التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي.

أما الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفترة التي تسبق الخطة، فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليست بأفضل حالاً، فهناك جملة من المشكلات تحتاج إلى معالجة، وأهم تلك المشكلات[1]:

1. المديونية العالية.

2. تواضع معدلات النمو الاقتصادي.

3. الفقر.

4. البطالة.

5. الترهل الإداري والبيروقراطية والفساد.

---

1 خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، عمان، الأردن، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الإطار العام للخطة (الأهداف والسياسات والإجراءات)

يتضمن الإطار العام للخطة المقترحة: الأهداف العامة والسياسات والإجراءات المطلوبة لتنفيذ المشاريع في سبيل تحقيق الأهداف المتفق عليها.

الفرع الأول : الأهداف

تستهدف الخطة بشكل اساسي حل مشكلتي الفقر والبطالة، فالمجتمع الأردني يعاني منهما منذ الأزمة الاقتصادية عام 1988، وبطبيعة الحال فإن المدخل لحل مشكلات الفقر والبطالة يبدأ من حل المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها عجز الموازنة والمديونية العالية. ويمكن تلخيص أهداف الخطة كما يلي:

1. زيادة النمو الاقتصادي ومعالجة عجز الموازنة والمديونية.
2. حل مشكلتي الفقر والبطالة.
3. تنمية الموارد الإنتاجية.
4. خفض العجز في الميزان التجاري.
5. خفض الاستهلاك الكلي.

الفرع الثاني: السياسات والإجراءات

يحتاج كل هدف من أهداف الخطة حزمة من السياسات والإجراءات للتنفيذ.

الهدف الأول: زيادة النمو الاقتصادي ومعالجة عجز الموازنة والمديونية

يستلزم تحقيق النمو الاقتصادي من الدولة حصر ملكية الموارد العامة ووضعها تحت يد الدولة دون إخلال بالتوازن بين الملكية العامة والخاصة للموارد، والتي يحرص المنهج الإسلامي عليها بل ويتميز بها. من هنا فإن عملية الخصخصة التي شملت أكثر من مرفق اقتصادي حيوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل الشركات التعدينية (الفوسفات والبوتاس والأسمنت) وقطاع الاتصالات فوَّت على الدولة الأردنية إيرادات سنوية كبيرة، لذلك فإن الوصول إلى النمو المستهدف يستلزم التمسك بالموارد العامة مثل احتياطيات الأردن من الصخر الزيتي واليورانيوم وغيرها، وعدم تخصيص عمليات التنقيب والاستخراج والبيع.

إن استغلال الدولة للموارد الطبيعية بطرق اقتصادية وبيعها بطرق تجارية سيحقق زيادة في الإيرادات المحلية، مما يساهم في خفض عجز الموازنة وتقليل الحاجة للاقتراض الداخلي والخارجي.

الهدف الثاني: حل مشكلتي الفقر والبطالة

تحسن معدلات النمو الاقتصادي سوف يسهم في خفض معدلات الفقر من خلال زيادة الطلب على العمالة، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وزيادة فرص العمل. وبطبيعة الحال فإن أعداد القوى العاملة المؤهلة يتطلب توفير العمالة في المكان المناسب، وتأهيلها من الناحية الفنية، ويتم ذلك من خلال تطوير إمكانيات القوى العاملة و توزيع المشاريع على كافة الأقاليم.

الهدف الثالث: تنمية الموارد الإنتاجية

قال تعالى:(وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ) (الأعراف، الآية: 10). فالتمكين سهّل للإنسان تسخير الموارد الإنتاجية المختلفة، للقيام بوظيفة الاستخلاف التي تتطلب العمارة، ولا يمكن الوصول إلى العمارة دون تنمية الموارد الموجودة وتلك التي يتم التنقيب عنها. ويتمُّ تنمية الموارد الإنتاجية من خلال دعم البحث العلمي وزيادة المعارف وتشجيع الابتكار والاكتشاف، لأن الإسلام يعارض الكسل والاستحالة والعجز.

الهدف الرابع: خفض العجز في الميزان التجاري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجاح التخطيط يقاس بمدى تحقق الأهداف الرئيسية للخطط، من هنا فإن خفض العجز في الميزان التجاري هدف مهم، وذلك بسبب وجود علاقة مشتركة بينه وبين باقي الأهداف، مثل تنمية الموارد الإنتاجية وتحقيق النمو، فهذه أهداف تساهم في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات، ومن ثمَّ خفض الاستيراد. وبطبيعة الحال فإن الدولة مطالبة بتقديم حوافز وتسهيلات ودعم للمنتجين بهدف تحفيزهم على زيادة الإنتاج.

الهدف الخامس: خفض الاستهلاك الكلي

تستهدف خطط التنمية خفض الاستهلاك لغايات متعددة، وأهم هذه الغايات تقليل الإنفاق وزيادة الادخار، وذلك بهدف تعبئة الموارد المالية اللازمة للاستثمار وتمويل المشاريع الإنتاجية والبنى التحتية، كما إن خفض الاستهلاك يساهم في تقليل المستوردات ومعالجة الخلل في الميزان التجاري. والمنهج الإسلامي للتخطيط يسعى لضبط الاستهلاك من خلال الضوابط الشرعية للاستهلاك[1]، مثل:

1. حصر الطلب الاستهلاكي في سلة الطيبات، ولإشباع منفعة حقيقية.
2. مبدأ وظيفية الاستهلاك، التي تركز على حفظ الإسلام للضروريات الخمس (الدين والنفس والعقل والعرض والمال).
3. مبدأ وحدة دالة الاستهلاك.
4. البعد الأُخروي والإيثاري في المنفعة.
5. عدم تشويه الطلب الاستهلاكي.

---

1 أنظر : الزرقا، محمد أنس، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، بحث ضمن مؤتمر الاقتصادي الإسلامي الأول عام 1980، ص 154. والسبهاني، الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، دار وائل للنشر، عمان–الردن، ط1، 2003، ص 102.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

خطة التمويل

تشكل خطة التمويل مسألة حاسمة لخطط التنمية، فالتخطيط التنموي الذي يخلو من خطة تمويل واضحة مصيره الفشل، فالخطة التنموية تتضمن برامج ومشاريع تحتاج إلى تمويل عمليات تنفيذها. والمنهج الإسلامي يعتمد في تمويل الخطط على التمويل الخالي من الربا، ومن هنا فإن الخطة المقترحة لن تعتمد على التمويل الربوي للمشاريع، بل سوف تعتمد على التمويل القائم على صيغ تمويل تستبعد الفائدة المحرمة، سواء من خلال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أو من خلال الصكوك الإسلامية.

مصادر تمويل الخطة:

1. المدخرات الاختيارية للأفراد: يتم جذبها نحو الاستثمار في المشاريع التنموية من خلال عدة حوافز، منها أهمية المشاركة في بناء الوطن، والحصول على عائد مادي – متواضع في الغالب–. والصحيح أن الحكومة قادرة على جذب هذه المدخرات من خلال سندات التنمية التي تطرحها للاكتئاب على البنوك والمؤسسات المالية، ولكن هذه السندات تدفع عائد ثابت، ومن هنا تبرز أهمية الصكوك الإسلامية كأداة مالية قادرة على جذب التمويل وتوزيع أرباح ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية.
2. القطاع الخاص والأفراد: تقوم الحكومة هنا بنقل عبء إنشاء بعض المشاريع الكبرى على شركات القطاع الخاص والأفراد، إما من خلال نظام (B.O.T)[1] أو من خلال صناديق استثمار خاصة لكل مشروع.

---

1 (B.O.T): يعد نظام الـ B.O.T أحد الوسائل الملائمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بعيداً عن ميزانية الدولة حيث يتحمل المستثمر والذي يأخذ عادة شكل شركة أو كونسورتيوم دولي أو محلي الأعباء المالية لإقامة هذه المشروعات مقابل العوائد المحصلة نتيجة للتشغيل وهذا يعني تخفيف الأعباء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. إن أهداف الخطط تتوافق مع معايير الفعالية والكفاءة بسبب تحقيق الأهداف المحددة للنتائج المرغوبة في مجال النمو والبطالة والفقر. أما معيار الملاءمة فإن أهداف الخطط غير متلاءمة مع بعضها بعضاً ومع النتائج المرغوبة، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف التحضير والإعداد قبل إقرار الخطة.
2. في مجال التقييم الاقتصادي لخطط التنمية باستخدام عدة معايير تتعلق بمتوسط دخل الفرد والمعايير الهيكلية والصحية والتعليمية ومعايير الاستقرار المالي، فإن التقييم توصل إلى نجاح الخطط في تحقيق الأهداف المطلوبة في ضوء هذه المعايير، باستثناء معايير الاستقرار المالي، حيث استمر الدين العام في الارتفاع وتفاقم عجز الموازنة، واستمر معدل التضخم في الارتفاع.
3. في مجال التقييم الشرعي، تبين مراعاة الخطط لأولويات الإنتاج حسب المنهج الإسلامي، كما نجحت الخطط في تحقيق نتائج تتوافق مع ضوابط الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية، وتوليد رزق رغد لأكبر عدد من الأحياء، ومكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل والثروة، وحفظ المال وتنميته، ورعاية مصالح من بعدنا. مع الإشارة إلى عدم توافق عمليات تمويل الخطط لضوابط الحلال والحرام ورعاية ومصالح من بعدنا بسبب الاعتماد على الاقتراض بفائدة.

التمويلية ومخاطرها عن الدولة ولا شك أن هذا النظام يساعد الدول التي تعاني من ضعف الاستثمارات إقامة المشروعات التي تحتاج لأموال طائلة لا تتوافر لديها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

1. الاعتماد على التمويل غير الربوي، من خلال الاعتماد على الصكوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامية المختلفة وخاصة المشاركة والسلم.
2. وضع أهداف ملاءمة للواقع الاجتماعي والاقتصادي الأردني.
3. وضع أهداف قابلة للتطبيق في مجال الاستقرار المالي والنقدي.
4. وضع مؤشرات محددة لقياس مساهمة الخطط في تحقيق الأهداف الإنمائية.
5. ضرورة مأسسة وتقنين عملية التخطيط في الأردن.
6. المحافظة على استمرارية التخطيط، سواء كان على المدى القصير أو المتوسط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

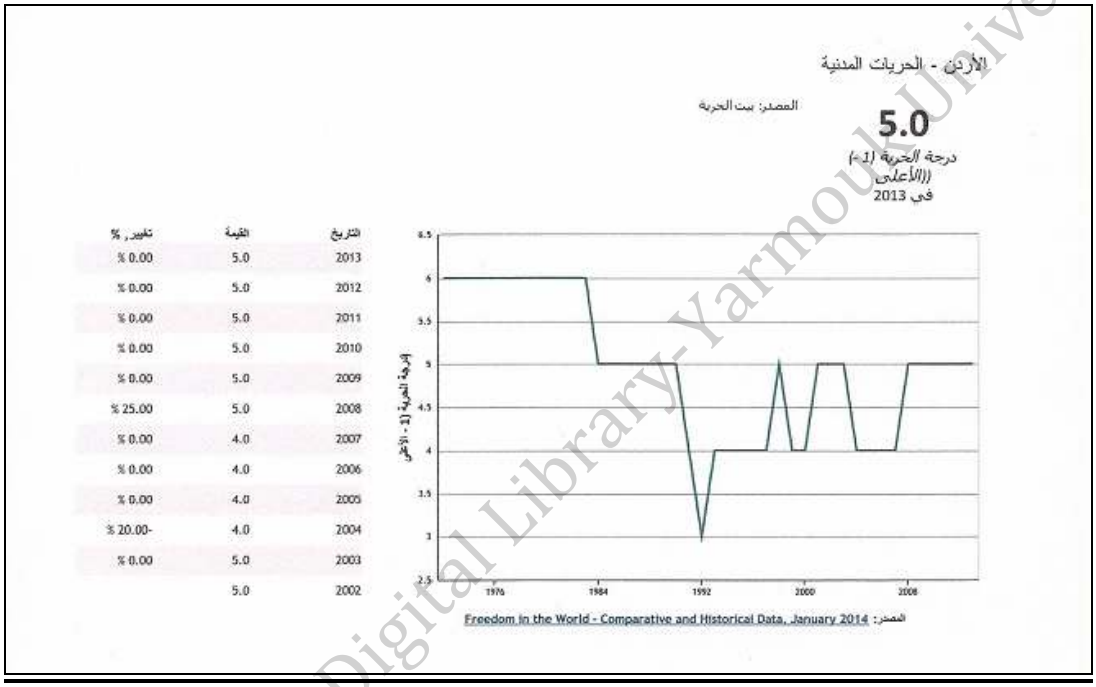

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن - مؤشر التنمية البشرية

مؤشر مُركب يقيس متوسط الإنجاز في ثلاث أبعاد أساسية للنمو البشري - حياة طويلة وصحية، المعرفة ومستوى معيشة معقول

0.75

المؤشر، 1 = الأكثر تطوّرًا
في 2013

التاريخ	القيمة	تغيير %
2013	0.75	% 0.16
2012	0.74	% 0.10
2011	0.74	% 0.03-
2010	0.74	% 0.31-
2009	0.75	% 0.04-
2008	0.75	% 0.71
2007	0.74	% 0.68
2006	0.74	% 0.42
2005	0.73	% 3.90
2000	0.71	% 13.37
1990	0.62	% 1.01
1985	0.62	

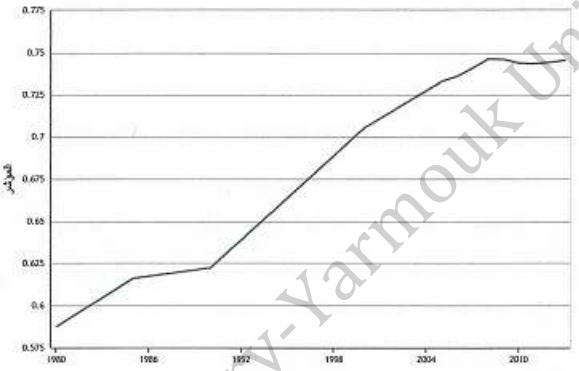

المصدر: Human Development Report, 1980 - 2013

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2)

أهم المؤشرات الإحصائية

المملكة الأردنية الهاشمية
المساحة : 88778 كم²
العاصمة: عمان
اللغة الرسمية: العربية
العملة الرسمية: الدينار الأردني = 1.40 دولار أمريكي

	1961	1979	1994	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان	930.8	2133.0	4139.0	5473.0	5600.0	5723.0	5858.0		
نمو السكان (بالألف)	45.6	52.6	41.7	37.3	37.3	37.3	37.3		
السكان دون 15 سنة (%)	50.6	45.6	55.7	39.5	39.4	39.4	39.4		
السكان 15-64 سنة (%)	3.8	3.8	2.6	3.2	3.3	3.3	3.3		
السكان 65+ (%)	160.9	321.3	666.3	1023.5	1037.9	1059.8	1083.3		
حجم الأسر (بالألف)	5.6	6.7	6.1	5.4	5.4	5.4	5.4		
متوسط حجم الأسرة المعيشية (فرد)	1961	1979	1994	2005	2006	2007	2008		
محافظات حضرية	50.0	47.0	32.0	28	29.1	29.1	29.1		
معدل المواليد الخام (لكل ألف من السكان)	10.0	11.8	5.0	7.0	7.0	7.0	7.0		
معدل الوفاة الخام (لكل ألف من السكان)	1961	1976	1997	2005	2006	2007	2008		
معدل الإنجاب الكلي (لكل سيدة (مواليد حي)	9.0	7.4	4.4	[1]3.7	3.1	3.6	3.6		
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مواليد حي)	1961	1980	1997	2005	2006	2007	2008		
توقع الحياة وقت الميلاد (كلا الجنسين)	122.0	57.0	29.0	[1]22.0	24.0	19.0	19.0		
	54.0	62.0	69.0	71.6	71.3	73.0	73.0		
	1961/1965	1979/1983	1994/1998	2005	2006	2007	2008		
معدل النمو السنوي للسكان (%)	4.8	4.6	2.5	2.3	2.3	2.3	2.2		
معدل الزيادة الطبيعية للسكان (%)	3.2	3.6	2.9	2.3	2.1	2.1	2.1		
الزواجية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
عدد عقود الزواج المسجلة (بالألف)	46.9	48.6	53.8	56.4	59.3	61.5	60.9		
عدد وقوعات الطلاق المسجلة (بالألف)	9.0	9.0	9.8	10.2	11.4	11.8	12.9		
معدل الزواج الخام (لكل ألف من السكان)	8.8	8.9	10.0	10.3	10.6	10.6	10.4		
معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان)	1.7	1.6	1.8	1.9	2.0	2.1	2.2		
متوسط العمر وقت الزواج الأول (سنة)	1979	1987	1994	2005	2006	2007	2008		
ذكور	26.0	27.8	27.9	29.3	29.7	29.5	29.8		
إناث	21.1	24.3	24.7	25.9	26.2	26.4	26.3		
الزراعة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
مجموع المساحة المزروعة (ألف دونم)	2686.0	2586.4	2708.7	2473.9	2522.4	1872.0	2334.0		
المساحة المزروعة بمحصول حقلي (ألف دونم)	1380.0	1184.2	1439.4	1201.6	1235.9	726.1	1076.0		
المساحة المزروعة بالخضار مكشوفة (ألف دونم)	883.0	887.9	860.3	860.6	863.4	812.1	819.0		
المساحة المزروعة بالخضار محمية (ألف دونم)	343.0	364.2	369.0	401.7	423.1	334.8	439.0		
المساحة المزروعة بالفواكه (ألف دونم)	749.0	713.2	760.2	808.5	836.5	811.0	923.3		
المساحة المروية (ألف دونم)	3857.0	1633.2	1947.5	1673.4	1687.8	1061.0	1590.6		
المساحة غير المروية (ألف دونم)	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
الكهرباء والماء	968	1011	1067	1129	1199	1262	1352		
عدد المشتركين بالكهرباء (بالألف)	245.7	258.8	276.0	282.2	286.3	300.9	310.4		
كمية الوقود اللازمة لأغراض الكهرباء والقوى (طن م³)	1947	1986	2252	2353	2726	3026	3275		
الوقود الذي تستخدمه في توليد الكهرباء (ألف طن مكافئ نفط)	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
النقل والاتصالات	7101	7364	7500	7601	7694	7768	7858		
طول شبكة الطرق (كم)	543	586	615	680	755	842	986		
عدد شركات الرحلات (بالألف)	429	622	623	613	618	559	519		

رقم المكتب تعذر
(1) تعدل عام 2002

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم المؤشرات الإحصائية

المملكة الأردنية الهاشمية

المساحة 88778 كم^2

العاصمة: عمان

اللغة الرسميه: العربية

العملة الرسمية: الدينار الأردني (=1.41 دولار أمريكي)

السكان	1961 (1)	1979 (1)	1994 (1)	2003
مجموع السكان (بالألف)	900.8	2133.0	4139.0	5480.0
السكان دون 15 سنة (%)	45.6	51.6	41.7	37.8
السكان 15-64 سنة (%)	50.6	45.6	55.7	58.7
السكان 65+ (%)	3.8	2.8	2.6	3.5
عدد الأسر (بالألف)	160.9	321.3	666.3	961.0
متوسط حجم الأسرة (فرد)	5.6	6.7	6.1	5.7
معدلات حيوية	**1961**	**1979**	**1994**	**2003**
معدل المواليد الخام (لكل ألف من السكان)	50.0	47.0	32.0	29.0
معدل الوفاة الخام (لكل ألف من السكان)	18.0	11.0	5.0	5.0
معدل الإنجاب الكلي لكل سيدة (مولود حي)	9.0	6.9	4.5	3.7
	1961	**1990**	**1997**	**2003**
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	122.0	37.0	29.0	22.1
توقع الحياة وقت الميلاد (كلا الجنسين)	54.0	62.0	69.0	71.5
	1979 - 1961	**1994 - 1979**	**1999 - 1998**	**2003 - 2002**
معدل النمو السنوي للسكان (%)	4.8	4.4	3.3	2.8
معدل الزيادة الطبيعية للسكان (%)	3.2	3.6	2.7	2.4
الزواجية	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
عدد عقود الزواج المسجلة (بالألف)	45.6	49.7	46.9	48.8
عدد عقود الطلاق المسجلة (بالألف)	8.2	9.0	9.0	9.0
معدل الزواج الخام (لكل ألف من السكان)	9.1	9.7	8.8	8.9
معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان)	1.6	1.8	1.7	1.6
متوسط العمر وقت الزواج الأول (سنة)	**1979**	**1987**	**1994**	**2003**
ذكور	26.0	27.8	27.9	29.8
إناث	21.1	24.3	24.7	27.2

(1) نتائج تعدادات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن والعدالة	2000	2001	2002	2003
الجرائم العامة (بالألف)*	59.2	60.9	30.9	29.8
الضمان الإجتماعي	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
عدد المنشآت المشاركة في الضمان الاجتماعي	12656	13450	10007	10333
عدد المؤمن عليهم (بالألف)	366	382	416	467
مؤشرات الإقتصادية	**2000**	**2001**	**2002**	**2003** **
مجموع النقد تصديره (مليون دينار)	265.8	274.4	407.2	487.5
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دينار)	2587.0	2677.2	3036.3	3185.6
المستوردات من السلع والخدمات (مليون دينار)	4189.5	4272.7	4434.2	4731.2
الميزان التجاري (مليون دينار)	-1898.6	-1799.8	-1581.4	-1801.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار)	1188.5	1223.3	1257.0	1284.5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (%)	4.1	4.9	4.8	3.2
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (%)	3.8	5.8	5.7	5.1
الدخل المحلي المتصرف به ومخصوصاته (الدخل القابل) (مليون دينار)	6962.2	7240.3	7661.9	....
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (مليون دينار)	1263.2	1238.8	1294.4	1390.0
الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص (مليون دينار)	4842.9	5158.1	5198.4	5544.9
الإنفاق الإستهلاكي النهائي العام (مليون دينار)	1421.6	1458.4	1541.6	1597.4
التغير في المخزون (مليون دينار)	64.1	79.2	52.3	52.3
نسبة مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.2	16.0	16.6	16.5
نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.0	2.0	2.0	2.1
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (1997=100)	104.4	106.3	108.2	110.7
معدل التضخم (%)	0.7	1.8	1.8	2.3
الإنفاق الإستهلاكي الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	104.6	104.4	100.6	101.5
التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	22.2	20.8	20.1	20.5
الفائض (العجز) في الحساب الجاري / ميزان المدفوعات (مليون دينار)	41.5	-3.0	296.5	779.1

* بعود النقص في عدد الجرائم عام 2002 و 2003 الى ابتداء العديد التي تنتمي لإنتقاط أو صناع أو عرامة بسيطة.

** بيانات أولية.

... غير متوافر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعة	2000	2001	2002	2003
مجموع المساحة المزروعة (ألف دونم)	2354.1	2560.0	2606.0	2386.4
المساحة المزروعة بمحاصيل حقلية (ألف دونم)	1155.8	1381.0	1380.0	1184.2
المساحة المزروعة بأشجار مثمرة (ألف دونم)	869.4	878.0	883.0	857.9
المساحة المزروعة بالخضراوات (ألف دونم)	328.8	306.0	343.0	344.2
المساحة المروية (ألف دونم)	769.1	734.0	749.0	713.2
المساحة غير المروية (ألف دونم)	1584.9	1830.0	1857.0	1673.2
الكهرباء والمياه	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
عدد المشتركين بالكهرباء (بالألف)	874	918	957	1011
كمية التزويد العامي للأغراض المنزلية والبلدية (مليون م^3)	236	239	246	259
كمية الاستهلاك من الوقود (ألف طن مكافيء وقود)	4865	5150	5330	5430
النقل والاتصالات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
طول شبكة الطرق (كم)	7245	7259	7301	7364
عدد المركبات المرخصة (بالألف)	373	420	543	566
عدد مشتركي الهاتف (بالألف)*	602	660	629	622
التعليم	**2000/99**	**2001/2000**	**2002/2001**	**2003/2002**
عدد طلاب المرحلة الأساسية (بالألف)	1158.7	1173.3	1190.6	1222.4
عدد طلاب المرحلة الثانوية (بالألف)	170.3	173.8	179.3	179.8
عدد معلمي المرحلة الأساسية (بالألف)	47.1	50.6	49.7	55.9
عدد معلمي المرحلة الثانوية (بالألف)	12.8	14.3	17.6	15.2
متوسط عدد الطلبة لكل معلم في المرحلة الأساسية	24.6	23.2	23.9	21.9
متوسط عدد الطلبة لكل معلم في المرحلة الثانوية	13.3	12.2	10.2	11.8
متوسط عدد الطلبة في الشعبة	28.9	28.7	28.3	28.0
الصحة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
عدد المستشفيات	86	91	95	97
عدد الأسرة	8705	8982	9383	9743
متوسط عدد السكان لكل سرير	579	577	568	562
السياحة والسفر	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
عدد الفنادق المصنفة:	278	298	310	314
عدد الغرف	15091	16880	19389	19698
عدد الأسرة	29002	32001	37289	37859
عدد القادمين (بالألف)	4616	5235	5542	5307
عدد المغادرين (بالألف)	4075	4540	5359	5455

* يعود النقص في عدد المشتركين لعام 2002 و 2003 إلى قيام شركة الاتصالات باستبعاد الاشتراكات المفصولة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن - نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي

3.1
(نسبة التغير)
في 2014

تقيس نسبة معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على العملة المحلية الثابتة. وإجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين في النظام الاقتصادي زائد الضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات. وهو يحسب دون عمل أي استقطاعات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها.

التاريخ	القيمة	تغير %
2014	3.1	% 9.58
2013	2.8	% 6.71
2012	2.7	% 2.47
2011	2.6	% 11.94
2010	2.3	% 57.81-
2009	5.5	% 24.27-
2008	7.2	% 11.55-
2007	8.2	% 1.03
2006	8.1	% 0.53-
2005	8.1	% 4.94-
2004	8.6	% 104.76
2003	4.2	

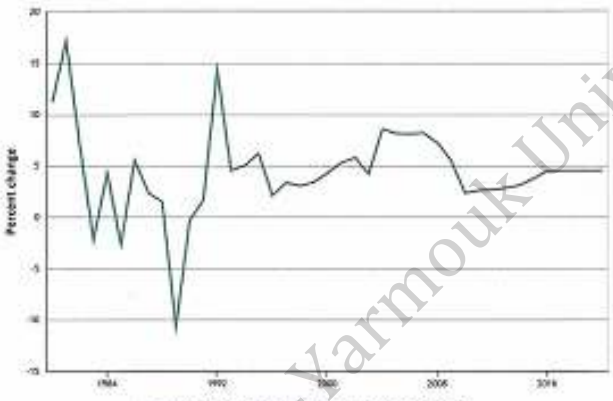

المصدر: IMF World Economic Outlook (WEO), April 2015

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3)

تابع/ جدول 3.1 التوزيع النسبي للاسر حسب فئات الدخل الجاري السنوي والمحافظات والحضر والريف(%)

Contd/ Table 3.1 Percent Distribution of Households by Groups of Annual Current Income, Governorates and Urban/Rural(%)

Governorates and Urban/Rural	Groups of Annual Current Income(in J.D) فئات الدخل الجاري السنوي للأسرة(بالدينار الأردني)								المحافظات والحضر والريف
	Total No. العدد	المجموع %	14000=<	-12000	-10000	-9000	-8000	-7000	
Governorates									المحافظات
Amman	376372	39.9	68.9	46.4	44.4	45.5	43.3	40.7	العاصمة
Balqa	61589	6.5	4.3	6.5	7.0	5.0	6.0	6.0	البلقاء
Zarqa	146432	15.5	4.2	7.4	7.0	9.5	12.4	11.1	الزرقاء
Madaba	23931	2.5	0.3	3.0	2.2	0.4	1.4	4.0	مادبا
Irbid	165257	17.5	13.1	19.5	18.4	18.6	20.3	18.7	اربد
Mafraq	42913	4.5	2.0	1.5	3.1	7.8	4.2	4.2	المفرق
Jerash	25999	2.8	0.3	2.2	5.0	0.7	0.2	4.5	جرش
Ajlun	20040	2.1	1.4	5.8	1.4	3.1	0.9	2.7	عجلون
Karak	36706	3.9	3.6	5.0	3.9	2.3	4.6	7.7	الكرك
Tafiela	13273	1.4	0.5	1.1	2.2	1.0	1.4	1.0	الطفيلة
Ma'an	18104	1.6	1.2	0.5	1.3	1.4	2.0	1.3	معان
Aqaba	16551	1.8	0.8	1.3	4.1	4.4	3.3	1.9	العقبة
Urban/Rural									الحضر/الريف
Urban	791474	83.8	90.1	83.1	81.5	84.8	83.2	83.5	حضر
Rural	152693	16.2	9.9	16.9	18.5	15.2	16.8	16.5	ريف
No of Households	944168	944168	56046	28257	43136	31699	41536	57555	عدد الأسر
No. of Household Members	5418932	5418932	356734	185623	291118	208621	262815	365744	عدد أفراد الأسرة
No. of Members With Income	2755662	2755662	225864	111100	162341	114613	144244	199550	عدد الأفراد ذوي الدخل
Kingdom	100	100	100	100	100	100	100	100	المملكة

Department of Statistics/ Household Expenditure & Income Survey 2006

دائرة الإحصاءات العامة / مسح نفقات ودخل الأسرة 2006

91

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 3.1 التوزيع النسبي للاسر حسب فئات الدخل الجاري السنوي والمحافظات والحضر والريف (%)

Table 3.1 Percent Distribution of Households by Groups of Annual Current Income, Governorates and Urban/Rural(%)

Governorates and Urban/Rural	Groups of Annual Current Income(in J.D) فئات الدخل الجاري السنوي للأسرة (بالدينار الأردني)									المحافظات والحضر والريف
	-4000	-5400	-4800	-4200	-3600	-3000	-2400	-1800	1800>	
Governorates										المحافظات
Amman	38.4	41.6	40.2	36.9	30.0	23.1	28.8	24.6	29.6	العاصمة
Balqa	7.2	5.8	6.6	5.8	6.7	7.2	7.9	5.0	6.3	البلقاء
Zarqa	14.0	14.2	18.1	16.8	17.1	18.2	23.7	21.8	17.8	الزرقاء
Madaba	3.0	4.1	2.7	2.0	3.1	3.7	2.0	2.3	2.0	مادبا
Irbid	17.6	16.6	17.9	20.3	16.9	16.9	14.7	15.7	21.5	اربد
Mafraq	5.3	6.1	4.3	4.4	5.6	5.1	3.4	4.1	3.6	المفرق
Jerash	4.2	2.3	2.6	1.2	1.1	2.8	3.1	5.4	4.6	جرش
Ajlun	2.0	1.5	1.9	2.6	2.4	2.2	1.5	3.1	3.2	عجلون
Karak	3.9	2.7	2.6	3.0	3.7	5.3	4.2	3.5	6.1	الكرك
Tafieh	1.6	1.2	0.8	1.7	1.0	1.7	3.2	2.9	1.1	الطفيلة
Ma'an	1.4	1.8	1.5	1.9	2.0	2.4	0.9	1.4	2.0	معان
Aqaba	1.7	2.8	0.9	1.5	1.4	1.7	1.6	2.2	0.1	العقبة
Urban/Rural										الحضر/الريف
Urban	86.2	83.2	85.6	82.2	83.4	80.6	85.9	85.9	77.8	حضر
Rural	13.8	16.8	16.4	16.8	16.6	19.4	14.1	14.1	22.2	ريف
No. of Households	79732	52071	64022	78613	95699	101702	91404	67627	55111	عدد الاسر
No. of Household Members	486069	319243	377540	463051	534270	559157	480302	326037	261502	عدد افراد الأسرة
No. of Members With Income	244268	164087	183157	223763	253853	257368	221654	145463	104240	عدد الافراد ذوي الدخل
Kingdom	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المملكة

Cont../..

Department of Statistics/ Household Expenditure & Income Survey 2006

دائرة الاحصاءات العامة / مسح نفقات ودخل الأسرة 2006

90

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 4/8 توزيع الاسر حسب فئات الانفاق السنوي للاسره في المملكة والحضر والريف والمحافظات
TABLE NO. 4.8 DISTRIBUTION OF HOUSEHOLDS BY GROUPS OF ANNUAL HOUSEHOLD EXPENDITURE IN JORDAN, URBAN, RURAL AND GOVERNORATES

GOVERNORATE	GROUP OF ANNUAL HOUSEHOLD EXPENDITURE (IN J.D.) فئات الانفاق السنوي للاسره بالدينار الاردني												المحافظة
	<600		600 -		1200 -		1800 -		2400 -		3000 -		
	NO. عدد	%	NO. عدد	%	NO. عدد	%	NO. عدد	%	NO. عدد	%	NO. عدد	%	
AMMAN	181	37.75	4471	33.73	12570	35.14	20158	32.07	28220	34.15	41088	42.99	عمان
BALQA	0	0.00	1893	14.28	2488	6.94	3993	6.35	7180	8.69	5439	5.69	البلقاء
ZARQA	0	0.00	1372	10.35	5916	16.54	9049	14.40	12514	15.14	12650	13.24	الزرقاء
MADABA	61	12.64	209	1.58	754	2.11	1610	2.56	2843	3.44	1220	1.28	مادبا
IRBID	0	0.00	2324	17.53	7204	20.14	16559	26.34	16158	19.55	19456	20.36	اربد
MAFRAQ	0	0.00	1055	7.95	2440	6.82	2975	4.73	4037	4.89	3526	3.69	المفرق
JARASH	172	35.94	312	2.35	1162	3.25	2235	3.56	2331	2.82	2175	2.28	جرش
AJLUN	0	0.00	689	5.20	707	1.98	1102	1.75	2359	2.85	2186	2.29	عجلون
KARAK	0	0.00	123	0.93	832	2.33	1824	2.90	2416	2.92	2537	2.65	الكرك
TAFILAH	29	6.03	461	3.48	394	1.10	1272	2.02	1164	1.41	1576	1.65	الطفيله
MAAN	37	7.66	97	0.73	1055	2.95	1697	2.70	2303	2.79	2008	2.10	معان
AQABA	0	0.00	251	1.89	251	0.70	383	0.61	1100	1.33	1706	1.79	العقبه
JORDAN	480	100.00	13258	100.00	35770	100.00	62856	100.00	82633	100.00	95568	100.00	المملكه
URBAN	303	63.20	9492	71.60	26634	74.46	46961	74.71	64417	77.96	73781	77.20	حضر
RURAL	177	36.80	3765	28.40	9136	25.54	15895	25.29	18216	22.04	21787	22.80	ريف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

TABLE NO. 8413

DISTRIBUTION OF HOUSEHOLDS BY GROUPS OF ANNUAL HOUSEHOLD INCOME IN JORDAN, URBAN, RURAL AND GOVERNORATES

GOVERNORATE	GROUPS OF ANNUAL HOUSEHOLD INCOME (IN J.D.)															
	< 600		600 -		1200 -		1800 -		2400 -		3000 -		3600 -		4800 -	
	NO.	%	NO.	%	NO.	%	NO.	%	NO.	%	NO.	%	NO.	%	NO.	%
AMMAN	8	10.0	24	16.4	110	26.8	133	33.2	121	41.0	122	52.1	113	62.1	29	15.4
IRBID & MAFRAQ	10	31.3	44	30.1	119	29.0	119	29.7	78	26.4	59	25.2	29	15.9	11	5.8
BALKA	2	21.9	22	15.1	38	9.3	26	6.5	19	6.4	12	5.1	11	6.0	1	1.0
KARAK & TAFILA	5	15.6	12	8.2	39	9.5	22	5.5	10	3.4	0	2.6	1	1.6	1	1.0
MA'AN	2	6.3	14	9.6	43	10.5	24	6.2	13	4.7	8	3.4	8	4.4	1	1.0
ZARKA	3	9.4	10	20.5	96	10.2	74	18.6	48	16.3	32	13.2	18	9.9	0	0.0
JORDAN	32	100.0	146	100.0	410	100.0	401	100.0	295	100.0	233	100.0	182	100.0	43	23.6
URBAN	16	50.0	74	50.7	229	55.7	252	64.1	195	66.1	169	72.2	135	74.2	34	18.7
RURAL	16	50.0	72	49.3	181	44.3	149	35.9	100	33.9	64	27.8	47	25.8	9	4.9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات

TABLE NO.(0401) جدول رقم

80 متوسط الدخل الجاري السنوي للاسرة حسب مصادر الدخل الجاري و المحافظات (بالدينار الاردني) ٨٠

AVERAGE ANNUAL CURRENT INCOME PER HOUSEHOLD BY SOURCES OF INCOME, AND GOVERNORATES IN (J.D.)

SOURCES OF INCOME	JORDAN المملكة			الطفيلة TAFIELA	معان MA"AN	الكرك KARAK	المفرق MAFRAQ	البلقاء BALQA	الزرقاء ZARKA	اربد IRBID	عمان AMMAN	مصادر الدخل
	حضر URBAN	ريف RURAL	المملكة JORDAN									
EMPLOYMENT	1557.6	1929.8	1850.5	1898.3	2283.2	1740.4	1432.0	1780.2	1650.9	1703.2	2080.4	الدخل من الاستخدام
OWN ACCOUNT WORKERS	841.9	1287.6	1192.7	172.0	1279.9	203.9	852.5	1334.3	1032.4	957.9	1566.0	دخول العاملين لحسابهم الخاص
PROPERTY INCOME	662.3	1022.9	946.1	340.1	586.4	405.5	369.5	748.3	724.2	681.3	1406.8	دخل الممتلكات
OTHER CURRENT TRANSFERS	465.4	643.9	605.9	449.1	268.4	296.5	330.4	300.6	615.3	609.8	729.4	دخول تحويلية جارية اخرى
OTHER RECEIPTS	4.4	13.9	11.9	39.6	6.9	0.0	12.5	39.5	0.3	13.8	12.3	مقبوضات اخرى
T O T A L	3531.6	4898.1	4607.1	2899.1	4354.8	2648.4	2996.9	4202.9	4003.1	3966.0	5794.9	المجموع
NUMBER OF HOUSEHOLDS	1507	5609	7116	116	192	275	271	393	1274	1811	2784	عدد الاسر
NUMBER OF PERSONS	22589	74467	97056	1528	2530	3961	4216	5852	17792	25054	36123	عدد الافراد
NO. OF QUESTIONNAIRES	2974	10990	13964	230	376	543	528	777	2486	3555	5469	عدد الاستمارات
NO.OF PERSONS HAV.INC.	5017	20599	25616	293	564	839	849	1343	4872	6022	10834	عدد الافراد ذوي الدخل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم ١٤٣ - توزيع الاسر حسب مقدار الدخل الذي حصل عليه كل افراد الاسرة في سنة ١٩٩٣ و المحافظات

Table No. 143 - Distribution of Households by Income earned by all Household Members during 1993 and Governorates

فئات الدخل Income Category	Governorates المحافظات						
	المجموع Total	عمان Amman	الزرقاء و المفرق Zarqa & Mafraq	البلقاء و مادبا Balqa & Madaba	اربد Irbid	جرش و عجلون Jarash & Ajloun	محافظات الجنوب Southern Gov.
	6300	2560	1151	579	1079	316	617
< 900	601	179	116	99	112	47	92
901 - 1450	968	405	181	111	146	41	83
1451 - 1800	1083	352	240	97	225	61	108
1801 - 2900	1357	523	274	120	241	25	125
2901 - 3600	786	351	134	55	124	39	83
3601 - 4300	396	145	50	30	68	17	85
4301 - 5300	260	111	40	20	40	14	42
5301 - 6600	224	120	21	13	45	4	21
6601 - 9600	154	90	10	6	15	4	20
9601 +	72	51	4	2	5	1	9
Unspecified غير مبين	431	232	80	33	48	12	25

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (4)

GINI INDEX

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (5- أ)

اجمالي الودائع لدى البنوك الأردنية المرخصة	
السنة	اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة مليون دينار ؛
1986	1946
1987	2142
1988	2346
1989	2625
1990	2643
1991	4022
1992	4749
1993	4966
1993	4939
1994	5392
1995	5788
1996	5989
1997	6388
1998	6811
1998	6811
1999	7502
1999	7502
2000	8225
2001	8721
2002	9368
2003	9969
2004	11564
2005	13119
2006	14592

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (5- ب)

السنة	اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة مليون دينار ؛
1986	1395
1987	1513
1988	1634
1989	1729
1990	1864
1991	1966
1992	2218
1993	2617
1993	2741
1994	3248
1995	3706
1996	3920
1997	3980
1998	4285
1998	4285
1999	4466
1999	4466
2000	4547
2001	4949
2002	5130
2003	5262
2004	6189
2005	7744
2006	9762

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (5- ج)

جدول رقم (٧٠١) : ميزان المدفوعات الأردني

	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986
Current Account	683	256	-3	42	287	16	21	-157	-180	-279	-446	-588	-288	-273	105	-105	-118	-16
Goods and Services	-236	-108	-300	-453	-107	-244	-260	-432	-395	-507	-707	-848	-625	-682	-266	-338	-318	-254
Trade Balance	-1860	-1622	-1800	-1899	-1324	-1435	-1605	-1753	-1347	-1362	-1585	-1462	-994	-1009	-585	-638	-597	-592
Exports, f.o.b.	2185	1964	1627	1347	1299	1278	1301	1288	1241	995	865	829	771	706	638	382	316	256
Imports, c.i.f.	4045	3586	3427	3245	2623	2712	2907	3042	2588	2358	2450	2291	1750	1715	1223	1020	913	848
Services Balance	1625	1514	1500	1446	1217	1191	1345	1321	952	856	879	614	369	326	319	301	279	338
Workers' Remittances (Net)	1424	1376	1289	1168	1035	947	1032	1024	797	699	667	515	265	285	306	279	255	328
Receipts	1561	1514	1426	1308	1180	1094	1174	1095	872	764	721	573	306	332	358	336	318	415
Payments	136	138	137	140	145	147	142	71	75	65	54	59	42	47	52	57	62	87
Travel (Net)	310	261	198	238	312	298	267	257	165	131	151	76	24	117	72	52	46	31
Receipts	578	557	496	512	564	549	549	527	463	406	390	314	216	340	315	231	196	186
Payments	268	296	298	274	252	250	282	270	298	275	239	238	192	223	242	178	151	155
Investment Income (Net)	-53	-56	6	-19	-110	-98	-148	-213	-195	-220	-215	-237	-247	-267	-112	-115	-75	-50
Receipts	193	192	317	344	214	218	176	79	81	51	69	77	78	45	23	15	20	35
Payments	246	248	311	363	323	316	324	293	276	271	283	313	325	312	135	131	94	84
Transportation (Net)	30	19	-1	39	39	37	49	31	18	23	46	23	55	13	19	14	31	21
Receipts	215	207	185	212	209	218	273	267	293	245	254	224	170	245	157	148	117	91
Payments	185	188	186	173	171	181	224	236	274	222	207	201	115	232	138	134	87	70
Other (Net)	-87	-87	7	20	-59	6	146	223	168	213	229	237	272	179	53	71	22	7
Receipts	266	308	371	436	434	472	410	515	442	440	447	446	535	376	241	153	124	98
Payments	353	395	363	416	493	465	264	292	275	226	218	209	263	198	208	72	102	91
Current Transfers	918	364	297	495	394	259	281	275	215	228	260	260	126	280	371	232	199	238
Private (Net)	15	3	-30	208	118	13	-13	-14	-13	1	24	16	15	19	18	23	-4	17
Public (Net)	904	362	327	287	276	246	294	289	228	226	236	244	112	261	354	210	203	221
Capital Account	-239	-63	-77	408	133	205	212	94	151	-38	-102	155	396	-45	-212	43	76	51
Public Sector (Net), of which :	-512	-108	-62	-220	-36	-66	-160	-60	-15	-214	-448	-367	-135	-165	-201	33	63	44
Loan Disbursements	126	237	242	121	259	228	168	328	357	169	107	287	413	413	348	382	270	269
Loan Amortization	323	294	260	216	291	293	321	386	372	383	556	653	549	578	548	348	208	225
Private Sector (Net)	273	46	-14	628	169	271	372	154	167	176	347	522	532	120	-11	9	13	7
Net Errors and Omissions	380	40	58	223	21	-305	-39	-185	-165	5	184	70	270	63	-10	-48	6	-17
Overall Balance	824	234	-21	673	441	-84	194	-248	-194	-312	-364	-363	378	-255	-117	-111	-37	18
Financing, of which :	-824	-234	21	-673	-441	84	-194	248	194	312	364	363	-378	255	117	111	37	-18
Rescheduled and Deffered Interests	100	75	69	84	92	67	71	63	98	103	110	48	n.a.	n.a.	n.a.	0	0	0
Rescheduled and Deffered Amortization	95	80	76	58	104	122	136	200	207	194	229	325	n.a.	n.a.	n.a.	0	0	0
Change in Net Foreign Assets (Increase -)	-1010	-437	-131	-841	-656	-128	-499	-88	-196	-34	34	-33	-734	-269	-318	120	37	-18

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (5- د)

جدول رقم (١٧) : خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية

TABLE NO.(17) : SUMMARY OF CENTRAL GOVERNMENT BUDGET

مليون دينار — JD Million

السنة Year	الإيرادات والمقبوضات Revenues and Receipts: المجموع Total	الإيرادات المحلية Domestic Revenues	المساعدات الخارجية External Aid	القروض المستردة Loans Repaid	القروض الخارجية External Loans	القروض الداخلية Domestic Loans	النفقات Expenditures: المجموع Total	جارية Current	رأسمالية Capital	العجز (-) الوفر (+) Deficit (-) Surplus (+)
1985	844.8	440.8	187.8	18.5	162.4	35.3	805.7	542.5	263.2	39.1
1986	905.4	514.4	143.7	12.8	159.7	74.8	981.3	570.5	410.8	-75.9
1987	870.0	531.5	127.6	17.7	63.2	130.0	965.9	602.7	363.2	-95.9
1988	953.8	544.4	155.4	21.5	97.5	135.0	1054.0	669.6	384.4	-100.2
1989	1083.5	565.4	261.7	28.4	184.2	43.8	1102.3	749.7	352.6	-18.8
1990	1169.7	744.0	164.3	29.9	197.9	33.6	1120.1	841.4	278.7	49.6
1991	1451.0	828.8	225.2	58.0	336.7	2.3	1234.3	904.0	330.3	216.7

السنة Year	اجمالي الإيرادات و المساعدات الخارجية Total Revenues and Grants: المجموع Total	الإيرادات المحلية Domestic Revenues	المساعدات الخارجية* External Aid*	اجمالي الانفاق Total Expenditures: المجموع Total	النفقات الجارية Current Expenditures	النفقات الرأسمالية Capital Expenditures	العجز / الوفر الكلي (على اساس الاستحقاق) Overall Balance (Commitment Basis)	العجز / الوفر الكلي (على الاساس النقدي) Overall Balance (Cash Basis)
1992	1358.6	1221.2	137.4	1372.5	1019.8	352.7	-13.9	67.4
1993	1406.3	1208.6	197.7	1411.6	1119.4	292.2	-5.3	69.8
1994	1537.3	1296.1	241.2	1587.8	1211.6	376.2	-50.5	44.6
1995	1620.0	1404.3	215.7	1693.9	1309.5	384.4	-73.9	15.2
1996	1748.8	1431.9	316.9	1789.6	1379.3	410.3	-40.8	16.6
1997	1620.8	1378.3	242.5	1952.0	1524.8	427.2	-331.2	-263.4
1998	1732.1	1474.5	257.6	2087.7	1644.6	443.1	-355.6	-296.6
1999	1815.9	1497.1	318.8	2039.5	1643.1	396.4	-223.6	-140.4
2000	1983.3	1592.1	391.2	2187.1	1851.3	335.8	-203.8	-119.8
2001	2092.0	1658.6	433.4	2316.3	1912.5	403.8	-224.3	-155.5
2002	2136.0	1644.1	491.9	2396.2	1899.9	496.3	-220.2	-145.4
2003	2613.0	1675.6	937.4	2809.8	2163.7	646.1	-196.8	-97.2
2004	2958.5	2147.2	811.3	3180.5	2377.8	802.7	-222.0	-154.1
2005	3062.1	2561.8	500.3	3538.9	2908.0	630.9	-476.8	-977.1
2006	3469.0	3164.4	304.6	3912.2	3118.1	794.1	-443.2	-747.8
2007	3971.5	3628.1	343.4	4586.5	3743.9	842.6	-615.0	-958.4

المصدر : وزارة المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (6) قانون التخطيط الأردني[1]

نصت المادة الثالثة من قانون التخطيط الأردني رقم (68) لسنة 1971م على ما يلي:

تنبثق فلسفة التخطيط في الأردن من الدستور الأردني وتتمثل في الأسس التالية:

أ- الإيمان بالله.

ب- الإيمان بالقيم الإسلامية، وخاصة ما يتعلق منها بالعدالة الاجتماعية ومنع تسلط رأس المال ومكافحة الاستغلال والاحتكار.

ج- الإيمان بكرامة الفرد وإتاحة الفرصة للمبادأة والنشاط الفردي، مع المحافظة على المصلحة العامة للمجتمع، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر.

د- الإيمان بوحدة الأمة العربية في الوطن العربي الموحد المتكامل اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً وسياسياً.

هـ- الإيمان بأن المملكة الأردنية الهاشمية جزء من الوطن العربي وأن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية.

و- الإيمان بضرورة تنمية المجتمع الأردني وتحديثه وتطويره من مرحلته الحضارية الزراعية المعاصرة إلى المرحلة الحضارية الصناعية المقبلة في جميع متغيراته الحضارية في البيئة الطبيعية والسكان والتكنولوجيا والنظام الاجتماعي ونظام القيم وغيرها.

ز- الإيمان بأن عملية تنمية المجتمع الأردني وتحديثه وتطويره تتطلب وجود جهاز قومي مؤهل وفعال، وتطبيق العدل الاجتماعي في جميع قطاعات المجتمع، واعتماد نظام تربوي سليم يخدم حاجات المجتمع القائمة والمقبلة، واستثمار رأس المال على نهج اقتصادي، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بأسلوب علمي.

---

1 قانون التخطيط الأردني رقم (68) لسنة 1971، منشور على موقع وزارة التخطيط الأردنية (MOP.GOV.JO).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- الإيمان بأن نجاح برامج التنمية بأنواعها يعتمد على:

1. وجود الإدارة القومية لتنمية المجتمع الأردني.

2. تبني التنمية كهدف أساسي من أهداف الشعب الأردني.

ج- تخصيص الموارد المالية الكافية لمشاريع التنمية.

د- تطوير الأجهزة الحكومية على أساس تطبيق عناصر الإدارة الحديثة في جميع الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الأهلية.

هـ- تنسيق جميع القوانين والأنظمة والتعليمات الحكومية وتحديثها.

و- تنسيق عمليات التخطيط والتمويل في إطار متكامل.

ط- الإيمانبأن إعداد الخطط وبرامج التنمية من مهام المجلس بالتشاور والتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية وبمشاركة القطاعات الأخرى في المجتمع الأردني، وأن تنفيذ تلك الخطط والبرامج من مهام الوزارات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

ي- الإيمان بأن صمود الأردن ومواجهة متطلبات تحرير الأجزاء المغتصبة منه ومن فلسطين تتطلب تنمية كيان قوي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً، مدنياً وعسكرياً، قائم على أسس علمية تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً ومتابعة.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (7)

رابطة الكتاب الأردنيين

محمد جميعان
أمين سر الرابطة

الويبدة - دوار باريس
شارع ابن طفيل
هاتف: 06 462 17 24
فاكس: 06 463 70 41
خلوي: 079 910 30 75

E-mail:ulkottab.alerdonees@gmail.com
E-Mail: mjomlan@gmail.com

لمن يهمه الأمر

أرجو العلم بأنني قد قمت بإجراء التحرير اللغوي اللازم لأطروحة الدكتوراه المعنونة بـ (تحليل التنمية الاقتصادية في الأردن 1986- 2006 – تقييم من منظور اقتصادي وشرعي) المقدمة من الطالب : أحمد محمود نوران الزيود إلى قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة اليرموك.

وعليه جرى التوقيع

واقبلوا الاحترام

محمد سلام جميعان

هاتف 0799103075

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

الكتب العربية:

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة– الإسكندرية–مصر، ط1، 1981م.
2. أحمد، عبدالرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الأسكندرية – مصر، ط1، 1997م.
3. بابلي، محمود محمد، المال في الإسلام، مطبعة المدينة – الرياض –السعودية، ط1، 1976.
4. بتلهيم، شارل، ترجمة إسماعيل عبدالله، التخطيط والتنمية، دار المعارف بمصر، 1966م.
5. بسيوني، جابر أحمد، مهدلي، محمد محمود، التنمية الاقتصادية، الناشر دار الوفاء، الاسكندرية ، مصر، ط 1 2012.
6. البغدادي، محمد سعيد، المال العام وأحكامه في الفقه الإسلامي، دار البصائر – مدينة نصر – القاهره، ط1، 2008.
7. ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة – السعودية، 1995م.
8. تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ، الرياض – السعودية، 2009.
9. حلاوة، جمال، صالح، علي، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. الحمارنة، مصطفى، الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية–عمان، الأردن، 1994.

11. الحمصي، محمود، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة للنشر، بيروت –لبنان، ط 2، 1969.

12. دنيا، شوقي أحمد، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط1، 1979م.

13. الدمرداش، فرج زهران، تنظيم النسل بين احل والحرمة، دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية، دار المعرفة الأزهرية – مصر، 2002م.

14. رضوان، محمد عوض، الاتجاهات الحديثة في دخل الدولة في النشاط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، ط1، 2010م.

15. السبهاني، عبدالجبار، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، عمان–الاردن، ط1، 2001م.

16. السبهاني، عبدالجبار، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي–الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2005م.

17. سلامه، رمزى على ابراهيم، إقتصاديات التنمية، الناشر: مؤسسة شباب الجامعه، الإسكندرية، مصر، 1986م.

18. الشبول، محمد فاروق، النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع–عمان – الأردن، ط1، 2009م.

19. شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1990م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20. الشاطبي، إبراهيم الغرناطي، الموافقات في أصول الفقة، تحقيق أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفإن، ، ط1، 1997م، مجلد 2.

21. شحاتة، حسين، بحث بعنوان (أولويات الإنتاج في المنهج الإسلامي وأثرها على التنمية) مقدم لمؤتمر قضية الإنتاج في مصر، 14-16 أبريل 1992، أسيوط-مصر.

22. شرايحة، وديع، (مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو، مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة – مصر، 1969م.

23. شرايحه، وديع، دراسات في التنمية الاقتصادية، شقير وعكشه للطباعة، عمان – الأردن، 1987م

24. شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة – مصر.

25. الشكيري، عبدالرحمن، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، اصدار مركز البحوث والمعلومات – دولة قطر، ط 1، 1408هـ، 1988م.

26. شوربجى، مجدي، التنبؤ الكمى للمشروعات والحكومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، 1994م.

27. الضرير، موسى ياسين، خوري، عصام رضوان، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ط3، 2001م.

28. الفنجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ط3، 1997م.

29. فيتللو، فنشنزو، التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية،ترجمة الدكتور محمد زيد و الدكتور حامد ربيع،الدار المصرية للتأليف والترجمة في الفجالة، القاهرة، مصر، ط1، السنة بلا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

30. القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1ن 1995م.

31. القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ط1، 2008م.

32. عبد الحق، يوسف إبراهيم، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة دكتوراه قدمت لقسم الاقتصاد في جامعة القاهرة – مصر، 1979م.

33. عبد الرزاق، عمر، وموسى، نائل، تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– القدس، أيار 2001م.

34. عجمية، محمد، الليثي، محمد، التنمية الاقتصادية (مفهومها–نظرياتها–سياساتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000م.

35. عريقات ، حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 1، 1992م.

36. عريقات، حربي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن، دار الكرمل، عمان – الأردن، ط 1، 1993م.

37. عفر، محمد عبد المنعم، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصادي الإسلامي، دار الوفاء – المنصورة – مصر، ط1، 1992م.

38. عفر، محمد عبد المنعم، التخطيط والتنمية في الإسلام، دار البيان العربي للطباعة والنشر – جدة – السعودية، ط1، 1985م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39. العسل، إبراهيم، التنمية في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ، لبنان، ط1، 1996م.

40. علام، سعد طه، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد، دمشق–سوريا، ط1، 2005.

41. العلي، صالح حميد، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة (دراسة مقارنة)، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق–بيروت، ط1، 2000م.

42. عمر، حسين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق، جدة، السعودية، ط2، 1978م.

43. عناية، غازي، الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي، الناشر: دار الجيل، بيروت–لبنان، ط 1، 1991م.

44. العيسوي، إبراهيم، نحو تطوير النماذج التخطيطية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993م.

45. الغزالي، عبد الحميد، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء–المنصورة–القاهرة – مصر، ط1، 1989م.

46. غنيم، عثمان محمد، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2001م.

47. أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم، الاقتصاد الإسلامي (النظام والنظرية)، عالم الكتب الحديث، اربد–الأردن، ط1، 2011م.

48. الفإنك، فهد، برنامج التصحيح الاقتصادي (1992–1998)، مؤسسة فهد الفانك للنشر، عمان– الأردن، 1992.

49. ابن قانه، إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2011م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

50. لانج، أوسكار، مقالات في التخطيط الاقتصادي، ترجمة (محمد الأتربي وإبراهيم برعى)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، 1960.

51. لطفي، بشر محمد موفق، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 1، 2011م.

52. لطفي، علي، التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، ط 1، 1988م.

53. ماسون، ادواردس.س، ترجمة: عبد الغني الدلي، التخطيط الاقتصادي في المناطق المتخلفة النمو، مكتبة المعارف، بيروت – الأردن، ط3، 1986م.

54. مدحت، محمد، أحمد، سهير، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، ط1، 1999م.

55. محيي الدين، عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972م.

56.المرواني، عبد الله بن علي، التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي، معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، 2005م.

57. معماري، عبدالغفور، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي، الناشر: دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1993م.

58. منصور، أحمد إبراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت– لبنان، 2007م.

59. نامق، صلاح الدين، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف– مصر، 1965.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

60. هنيدي، ريما خلف، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، ندوة تونس 20-22\4\1993، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993.

61. الوحيد، مهدي على، مجيد، هلال ادريس، مقدمة في التنمية والتخطيط، وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي- هيئة المعاهد الفنية – معهد الادارة، الرصافة، العراق، السنة بلا.

62. وديع، محمد عدنان، وبمشاركة كل من عادل عبدالله ورولا دشتي وعلي نصار، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

63. يوري م. شفيركوف، ترجمة أحمد بدرخان، التخطيط الاشتراكي والبرمجة الرأسمالية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 1980.

64. يونس، عبدالرزاق، المعلومات والتنمية في الأردن، عمادة الدراسة العلمي-الجامعة الأردنية-عمان، الأردن، 1992.

الابحاث والرسائل الجامعية

1. جرادات، منى مصطفى عبد الغفور، أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية، الأردن نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك-إربد-الأردن، 2005م.

2. الحموري، محمد إبراهيم حمد، برامج التصحيح والتحول الاقتصادي وأثرها في تحقيق التنمية الإقليمية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط-الأردن، 2007.

3. ربابعة، عدنان محمد يوسف، استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي : دراسة تقديرية و تأصيلية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك-إربد-الأردن، 2007م.

4. الزرقا، أنس، القيم والمعايير الإسلامية لتقويم المشاريع الاستثمارية في النهج الإسلامي، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة، عدد 31، عام 1982.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

5. صقر ، محمد أحمد، بحث بعنوان (الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات)، منشور ضمن كتاب (قراءات في الاقتصاد الإسلامي)، الناشر: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي-جامعة الملك عبدالعزيز، جدة-السعودية، ط1، 1987م.
6. طنش، أحمد محمود، مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 1991.
7. العايدي ، يوسف أحمد سالم، التخطيط التنموي في وادي الأردن، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن 2011م.
8. عدوان، نائل خالد، دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية (1975-1995)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن، 1999م.
9. ابو الفتوح، نجاح، بحث بعنوان (التمويل بالعجز شرعيته، وبدائله من منظور إسلامي)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة- السعودية، مجلد15.
10. الوزني، خالد، الاقتصاد الأردني ونموذج المرض الهولندي، بحث ضمن مؤتمر الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية- عمان، الأردن، 1994.
11. الوزني، خالد، سياسات التكيف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة-مصر، 1994.

المراجع الإنجليزية (كتب وأبحاث):

1. Al-Sheiyab، Waheed Abdulraouf، Economic Development And Planning In Jordan 1976-1990، Unpublished PHD Thesis، DR. BABASAHEB AMBEDKAR MARATHWADA UNIVERSITY-Aurangabad-India،1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. Al-Momani، Riad، Jordan's Development Policy and Its Performance، 1967-1985، Dar Al-Almal، Irbid-Jordan، 1987.

3. Baster, Nancy, Measuring Development, Frank Cass & Company Limited, London, England, 1972.

4. Bor, Mikhail, Aims & Methods of Soviet planning, Lawrence & Wishart, London, 1967.

5. Bowles, Roger, Whynes, David, Macroeconomic Planning, George Allen & Unwin, London- UK, 1979.

6. Charles R. Blitzer, Peter B. Clark, Lance Taylor, Economy-wide models and development planning, published for the World Bank by Oxford University Press, 1982.

7. Enos, John, Griffin, Keith, Planning Development, Addison-Weseley Publishing-London- UK, 1970.

8. Hagen, Everett H., Thea Economics Of Development, Irwin Puplication, Illinois, USA, Fourth Edition, 1986.

9. Shammout، Luai A. ،Evaluation of the Three Year Economic Development Plan in Jordan 1972-1975، (M.A) Thesis ،Prairie View A&M University-Texas-USA، 1975.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. Thakur. Devendra, Economic Planning (Formulation & Implementation), Deep & Deep Publications, New Delhi, India, 1989.

11. The Soviet planned Economy, Progress Publishers, Moscow–Russia, First Printing 1974.

12. Todaro, Michael and Smith, Stephinen, Economic Development, Eleventh Edition, Pearson Education Limited, Essex, England, 2011.

13. Waterston, Albert, Development Planning (Lessons Of Experinence), Johns Hopkins University Press, Baltimore & London, 5 Edition, 1979

الندوات والمؤتمرات:

1. ندوة مستقبل التخطيط في الأقطار العربية بحوث ومناقشات ندوة عقدت في مدينة تونس–تونس، إصدار المعهد العربي للتخطيط – الكويت، 20–22 أبريل–1993م.

2. ندوة التنمية من منظور إسلامي، وقائع الندوة التي عقدت في عمان خلال الفترة 27–30 تموز 1991م، من تنظيم مؤسسة آل البيت والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، الجزء الثاني، 1991م.

الخطط الحكومية والتقارير والنشرات الإحصائية:

1. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1986-1990، وزارة التخطيط الأردنية، 1986.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1992-1997، وزارة التخطيط الأردنية، 1992.
3. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1998-2003، وزارة التخطيط الأردنية، 1997.
4. برنامج التحويل الاقتصادي والاجتماعي للأعوام (2002-2004).
5. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2004-2006، وزارة التخطيط الأردنية، 2004.
6. البرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية للأعوام (2007-2009)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007.
7. خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، للجمهورية العراقية
8. البرنامج التنموي التنفيذي للأعوام (2011-2013).
9. برنامج عمل الحكومة للأعوام (2013-2016).
10. التقارير السنويه لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
11. التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني.
12. التقرير الإحصائي لوزارة الصحة والتربية والتعليم.
13. الكتاب السنوي لدائرة الإحصاءات العامة.
14. التقارير السنوية للمجلس الأعلى للسكان.

المواقع الإلكترونية:

www.arab-ency.com

www.cbj.gov.jo

www.mop.gov.jo

www.aci.gov.jo

www.dos.gov.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة الإنجليزية

Summary

Alzyoud, Ahmad M Nwiran, Economic Development Plans in Jordan (2006-1986), Evaluation from an Economic and Judiciary Perspective, Ph.D. dissertatation in AL-Yarmouk University, 2014, Supervised by Prof: Najah A. Abu Al-Fotoh.

This study aims to assess the goals of each plan according to these three-fold criteria: Efficiency, effectiveness and appropriateness. The study also assess the outcome of these economic plans based on delivery and if they are consistent with the Islamic law (Sharia) using specific indicators, criteria and dimensions in areas of development such as education, health and social status.

The study has found that the goals and aims of these four economic development plans did not meet or achieve the appropriateness index. Further, the design and implementation phases of these major plans did not follow the Islamic ways and means in attaining economic development. In fact, the end socioeconomic outcome of all these four plans was less than expected. However, the research study found that Jordan was able to maintain positive economic growth during this period of 20 years despite regional instability and geopolitical turmoil's due to good infrastructure, strong human capital, lasting tranquility, safety and security at home.

Key Words

Jordan, plan, Islamic economy, Economic Development, Evaluation, Planning.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com